نموذج ترخيص

أنا الطالب : عبدالعزيز ابراهيم العمريني أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

التحولات الإقليمية والدولية المؤثرة على نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية ٢٠٠١ - ٢٠١٤

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: عبدالعزيز ابراهيم العمريني

التوقيع:

التاريخ: ٢/٨/٢٠١٤

التحولات الإقليمية والدولية المؤثرة على نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية
(٢٠٠٣-٢٠١٢)

إعداد

عبد العزيز العميريني

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل عوده الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الاردنية

كانون اول،٢٠١٢

نموذج ب

نوقشت هذه الرسالة " التحولات الاقليمية والدولية المؤثرة على نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية (٢٠٠٣-٢٠١٢)"

يوم الاثنين ٢٠١٢/١١/٢٢

أعضاء اللجنة

الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع (مشرفا)

أستاذ – علاقات دولية

الدكتور عمر حمدان الحضرمي (عضوا)

أستاذ مشارك – علاقات دولية

الدكتور حسن عبدالمهدي البراري (عضوا)

أستاذ مشارك – علاقات دولية

الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة (عضو خارجي)

أستاذ – جامعة مؤتة



الإهداء

إلى والدي الذي شاركني فرحة نجاح أول سنين الابتدائية

إلى والدتي....أطال الله عمرها نبع الحنان والمحبة من صنعت منا رجالاً

في أقسى ظروف الحياة، صاحبة الدعوات التي ما بخلت على بها

إلى زوجتي نبع الوفاء والمحبة، كل حرف في هذه الرسالة ينطق لها بالشكر

لأنها من كانت خلفه...لها وقفات لن أنساها ما حييت لأنها كانت لي خير سند.

إلى أخوتي الذين شاركوني هذا الانجاز من ألفه إلى يائه

إلى كل من كان جانبي حتى تحقق هذا الانجاز من أهل وأصدقاء لهم مني

كل المحبة والتقدير.....وهذا دين لهم في عنقي لا تمحوه السنين.

إلى كل من كان خلف هذا الانجاز بالقليل أو بالكثير.

شكر وتقدير

الشكر للباري في علاه الذي قيض لنا مثل هذا ولولاه ما كان.

إلى أستاذي المشرف **الأستاذ الدكتور فيصل عوده الرفوع** الذي ما بخل على من كنوز خبراته ومعرفته الواسعة والذي كان خير مرشد ودليل.

وإلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

التحولات الإقليمية والدولية المؤثرة على نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية (2003-2012)

إعداد

عبد العزيز بن إبراهيم العميريني

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل عوده الرفوع

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة على نظرية الأمن الوطني للمملكة العربية السعودية. وتأتي أهمية دراسة التطورات والتحولات في مفهوم الأمن السعودي استجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدها النظام الدولي بعد إحتلال العراق عام 2003، والثورات العربية 2011-2012، نظراً للدور الواضح والأساسي لهذه المتغيرات في صياغة السياسات الداخلية والخارجية لأي دولة يُراعى فيها خدمة أهداف الأمن الوطني للدولة في ظل مجمل هذه المتغيرات التي شكلت وتشكل متغيرات مؤثرة على نظرية الأمن الوطني، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي لتغطية موضوع الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن موضوع الأمن الوطني السعودي من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات المملكة العربية السعودية. ففي معظم التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة، منذ الحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988) ، ومروراً بالحرب الأمريكية على أفغانستان مطلع عام 2001، والحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار2003، وانتهاءً بتنامي ظاهرة الإرهاب، وتداعيات الملف النووي الإيراني وثورات الربيع العربي. ولما أن كانت المملكة كدولة رائدة في المجال الأمن الخليجي فإنه يضع على عاتقها كثيراً من الأعباء والمسؤوليات، هذا بالإضافة إلى الدور المحوري للمملكة في أمن الطاقة العالمي، لكونها من أكبر الدول المنتجة للنفط والمصدرة له، والحفاظ على الهوية الوطنية، والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، ودعم الأمن والسلم الدوليين.

وتوصي الدراسة بالعمل على صياغة استراتيجية واضحة ومحددة الأبعاد والأطر لنظرية الأمن الوطني السعودي في ضوء التحولات التي تشهدها المنطقة العربية والخليجية منذ عام 2011 والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير مباشر على الأمن الوطني السعودي.

الفصل الأول

منهجية الدراسة

المقدمة

يعتبر الأمن الوطني من القضايا الرئيسية المؤثرة في السياسة الداخليةوالخارجية للدول سواء الدول المتقدمة أم النامية وتوفير الأمن على نسبيّته يشير إلى نجاح السياسة الداخلية والخارجية للدولة وقدرة أجهزتها المختصّة على بلوغ الأهداف المرسومة، وذلك من منطلق أن الأهداف الإستراتيجية للدولة تُحدّد وفقاً لأعتبارات الأمن الوطني للدول كافة بلا استثناء. وقد ساهمت تكنولوجيا الإتصالات الرقمية وإنتشار الإنترنت في زيادة المحددات المؤثرة على الأمن الوطني، وتم الإقرار بحقيقة أن للأمن أبعاداً غير عسكرية أو استخبارية بحتة، بل إن هناك أبعاداً لا تقل أهمية وتأثيراً من بعد الأمن العسكري بالنسبة لأستقرار الوطن والمجتمع. فهناك الأمن الاقتصادي للدولة، وهناك الأمن الغذائي وأمن توفير الطاقة والأمن الصحي والأمن الثقافي والأمن المائي والأمن البيئي والأمن المعلوماتي وغيرها من الأبعاد الأخرى.

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 توسع مفهوم الأمن الوطني ليشمل الأداء الإعلامي كجزء أساسي من أمنها، ولذا تطور مصطلح "الأمن الوطني" ليعكس التطور في العلاقات بين الدول وفي العلاقات بين الدولة والمواطن. وأصبح المفهوم الجديد الموسع ضرورةً تتبناها أي دولة تحاول مواكبة التطورات والتغيرات في البيئة الدولية والإقليمية. ولقد أصبحت عملية إعادة بناء مفهوم الأمن الوطني تمثل أحد أخطر التحديات التي تواجهها دول منطقة الشرق الأوسط في إطار المتغير الجيوسياسي الكبير الناتج عن احتلال العراق 2003 واتخاذه مركزاً لإعادة بناء المنطقة وعولمتها وإعادة تنظيمها، من خلال شراكة أمريكية شرق أوسطية "اقتصادية وسياسية وثقافية" تشكل في حقيقتها جزءاً من عملية إعادة بناء النظام الدولي برمته وعولمته في نظام عالمي جديد، ولم يعد ممكناً لأي دولة من الدول عموماً وبالذات المؤثرة منها خاصة في منطقة الشرق الأوسط بحكم أنها المسرح الاستراتيجي المباشر لمفاعيل هذا المتغير ومضاعفاته، سواء أرغبت بذلك أم لم ترغب، أن تتجاهله في حساباتها وسياساتها الإقليمية.

أصبحت عملية إعادة تنظيم أو تفعيل مؤسسة تختص بشؤون الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية بحكم مكانتها الاقليمية والدولية، فسياسة المملكة الأمنية والدبلوماسية تدور في دوائر وحلقات متشابكة عدة، جميعها ذات أهمية قصوى وذات تأثيرات خطيرة بالنسبة للاستقرار

والأمن الإقليمي والدولي . لم تكن المملكة في يوم من الأيام ومنذ تأسيسها دولة هامشية، ولن تكون كذلك، ومن الواجب والحكمة ملء هذا الدور بشكل فعال ومؤثر، فدورها القيادي في العالم الإسلامي لا يمكن أن يجعل منها دولة هامشية مهما حاولت الأطراف الأخرى ذلك، ودورها القيادي في العالم العربي ينبع من كونها من أكبر الدول العربية وأوسعها من حيث الإمكانيات والمكانة.

كما أن دور المملكة في السياسة الخليجية كدولة رائدة يقع على عاتقها كثيراً من الأعباء والمسؤوليات في ضوء حالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الخليج العربي ، هذا بالإضافة إلى الدور المحوري للمملكة في أمن الطاقة العالمي ، لكونها من أكبر الدول المنتجة والمصدّرة للنفط في العالم، فضلاً عن دورها المستقبلي في هذا المجال عبر امتلاكها ثاني أكبر مخزون نفطي في العالم وذلك حسب تقرير أوبك السنوي لعام (2010)[1]، الأمر الذي ضاعف من حجم التهديدات المؤثرة على الأمن الوطني السعودي.

يمثل الاهتمام بالأمن الوطني، أحد أهم أولويات صانع القرار السياسي في المملكة العربية السعودية، خصوصاً أنها تتوسط بيئة إقليمية تعتبر من أعقد الأقاليم الدولية سواء فيما يتعلق بالبعد السياسي أو الاقتصادي أو العسكري نتيجة للتفاعلات الإقليمية، إضافة إلى التعقيدات المحلية التي تفرضها البيئة الإقليمية والدولية على دول المنطقة، خصوصاً في ظل البرنامج النووي الإيراني وتداعيات هذا البرنامج على أمن منطقة الخليج العربي، والربيع العربي والثورات في كل من اليمن والبحرين وسوريا ومصر وليبيا والتي سيكون لها انعكاسات مباشرة على الأمن الوطني السعودي.

من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل تأثير المتغيرات الدولية والاقليمية على نظرية الامن الوطني في المملكة العربية السعودية ، والتي تعبر عنها من خلال الاستراتيجات والبرامج والخطط التي تهدف الى الحفاظ على الوحدة الوطنية والامن والاستقرار وتحقيق تنمية شاملة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

---

(1)كشف التقرير السنوي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك" منظمة من حسابات احتياطات الدول الأعضاء لتصبح فنزويلا رسمياً صاحبة أكبر احتياطي من النفط في العالم بدلاً من المملكة العربية السعودية التي احتلت هذه المكانة لسنوات طويلة بكميات تبلغ 296.5 مليار برميل للأولى و264.5 للمملكة العربية السعودية، 19 يوليو، 2011. نقلاً عن العربية نت: http://www.alarabiya.net

أهمية الدراسة

يتصدر موضوع الأمن القومي قائمة الأهداف الإستراتيجية الرئيسة للمملكة العربية السعودية بعد الاحتلال الامريكي للعراق في عام 2003م الذي ساهم في إحداث تغيير في موازين القوى في منطقة الخليج ، وتنامي ظاهرة الارهاب الدولي مما فرض على المملكة تحليل الأوضاع والمتطلبات الخاصة بهذه المسألة على أنها تشكل مهدداً رئيسياً للمملكة، ويرتبط ذلك بالحفاظ على الأمن إزاء المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية ويتم ذلك من خلال العمل باتجاه مقاربة المتغيرات الداخلية والخارجية التي تخضع لمعطيات الواقع الراهن وتحولات السياسة الدولية.

تأتي أهمية دراسة التطورات والتحولات في نظرية الأمن السعودي استجابة للمتغيرات في البيئة المحلية والإقليمية والدولية التي شهدها النظام الدولي بعد إحتلال العراق عام 2003، نظراً للدور الواضح والأساسي لهذه المتغيرات في صياغة السياسات الداخلية والخارجية لأي دولة والتي يُراعى فيها خدمة أهداف الأمن الوطني للدولة في ظل مجمل هذه المتغيرات التي شكلت وتشكل متغيرات مؤثرة على الأمن الوطني خلال الفترة 2003– 2012.

من هنا فإن أهمية هذه الدراسة تنطلق من النقاط التالية:

- إن تحليل نظرية الأمن الوطني السعودي وفهم العوامل والمتغيرات المؤثرة عليها يشكل مرتكز أساسي لفهم وتحليل السياسة الداخلية والخارجية للمملكة العربية السعودية وتحليلها في فترة تشهد المنطقة العربية تغيرات سياسية ستفضي الى مرحلة سياسية جديدة .
- يمكن أن تساهم هذه الدراسة في توفير مادة علمية يرتكز عليها الباحثون والدارسون وصناع القرار لهذا الموضوع المهم والذي يتعلق بنظرية الأمن السعودية.
- تتمتع المملكة العربية السعودية بمكانة دولية وأقليمية سواء على المستوى السياسي والديني والاقتصادي ، وتتطلب هذه المكانة أن تتمتع المملكة باستقرار داخلي وهذا يتطلب استراتيجية أمنية قوية قادرة على مواجهة التهديدات والتحديات المؤثرة على نظرية الامن الوطني للمملكة العربية السعودية .

مشكلة الدراسة:

يعد الأمن الوطني من القضايا الرئيسية في الفكر السياسي لأي دولة في ضوء تزايد الاهتمام بقضايا الأمن الوطني التي تعد مرتكزاً أساسياً في حماية المكتسبات الوطنية، وفي ضوء البيئة السياسية الإقليمية المضطربة في منطقة الخليج العربي والمكانة والإمكانيات التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية، لذلك تعتبر قضية الأمن محوراً أساسياً في السياسة الداخلية والخارجية للمملكة.

من هنا يمكن حصر أسئلة الدراسة بالتساؤل التالي:

- ما مدى تأثر التحولات الإقليمية في العالم العربي على نظرية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية بعد عام 2003؟

وينبثق من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المرتكزات النظرية والعملية لنظرية الأمن في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2003-2012؟
2. ما واقع تأثير المحددات الاقليمية على نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2003-2012؟
3. ما واقع تأثير المحددات الدولية على نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2003-2012؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهم المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة على نظرية الأمن الوطني السعودي ومناقشتها.

وتحديداً فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف والتي يمكن إجمالها بما يلي:

- دراسة نظرية الأمن الوطني وتحليلها من حيث مقوماتها ومرتكزاتها وعناصرها وأبعادها.
- تسليط الضوء على مصادر التهديد التي أصبحت تواجه نظرية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2003-2012)، والتي تتمثل في الخطر الديمغرافي (ارتفاع

نسبة العمالة الوافدة بالنسبة لعدد السكان)، والمهددات الخارجية (إيران وبرنامجها النووي، الإرهاب والأصولية الإسلامية، الثورات العربية التي حدثت في 2011 ولا زال بعضها مستمراً في عام 2012)، وتوضيح كيفية إنعكاس هذه التحولات على نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية.

- تسليط الضوء على الأبعاد الفكرية والأيديولوجية لنظرية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية.

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** تؤثر التطورات السياسية في المنطقة في تشكيل مقومات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية وأسسه بعد عام 2003 في دول الإقليم.
- **الفرضية الثانية:** تلعب التحولات الإقليمية في المنطقة العربية دوراً مؤثراً في نظرية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية بعد عام 2003.
- **الفرضية الثالثة:** تؤثر التحولات في البيئة الدولية بعد عام 2003 على نظرية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية بعد عام 2003.

مصطلحات الدراسة:

- **الأمن: ويعرف على أنه:** "مجموعة الوسائل الناجعة، والقوى المادية والمعنوية، التي تتوفر لدولة ما لحماية كيانها ونظامها ومجتمعها من الاخطار الداخلية والخارجية التي تطالها او تهددها". [1]

- **النظرية:** هي مجموعة من القوانين التي ارتبطت استنتاجيا فبعض القوانين عبارة عن تأملات ويمكن استنتاج بعض القوانين الأخرى منها، هذه القوانين التي تفيد كتأملات يطلق عليها بديهيات النظرية، أما القوانين التي تستنتج من البديهيات هي قضايا النظرية. النظرية لا تستلزم

(1) خليفة، نبيل (1991). فيان الشرق الاوسط وحروب العقد القادم ، الرباط: مجلة الوحدة ، العدد 1991، ص ص 41-76.

بالضرورة أن تستند إلي مراجع تجريبية لإثبات صحتها. فهي تحتاج فقط إلـــي إثبـــات منطقـــي للعلاقات التي استنتجت وسط الظواهر التي تتعلق بها النظرية، واستنادا إلـــي [ABRAHAM KAPLAN] إن القدرة علي الاستعمال أو التطبيق العملي للنظرية بنجاح ليس شرطا ضـــروريا لنجاحها ،حيث أن فشل الاستعمال أو التطبيق العملي، يمكن إرجاعه إلي عدة عوامل خارجة عن النظرية نفسها[1].

ولغايات هذه الدراسة فأن نظرية الامن كمصطلح سياسي يعني اتجاهات ومواقف صانع القرار في المملكة العربية السعودية تجاه المحددات والمتغيرات التي تشكل تهديداً لأمن واستقرار المملكة سواء كان هذا التهديد مباشراً أو غير مباشر على المستوى العسكري أو الفكري أو الديني أو الاعلامي. لقد شكل الاحتلال الامريكي للعراق في 2003 مرحلة جديدة في إطار التعامل مع التحديات والتهديدات الامنية، وفي ضوء ما شهدته السياسة الدولية من أحداث سياسية تزامنت مع تطورات في المنطقة العربية مما أنعكس بشكل مباشرعلى نظرية الامن في المملكة العربية السعودية .

– **الأمن الوطني:** إن أبسط تعريف للأمن الوطني أو القومي هو "ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي، ويؤدي حفظ الأمن إلى تحقيق الدول أهدافها الإستراتيجية القومية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية المحيطة بها، ويرتكز الأمن الوطني على بعض العناصر المهمة منها كيان الدولة وفكرة قيامها، وهما عنصران معنويان". والأمن القومي هو أمن الدولة قاطبة داخلياً وخارجياً محلياً وإقليمياً ودولياً مع ارتباط هذا المفهوم بفلسفة النظام السياسي وبمفهوم السيادة والمصلحة العليا للدولة [2].

ويعرف الامن الوطني للمملكة العربية السعودية على أنه قدرة المملكة على حماية سيادتها الوطنية ووحدتها الوطنية على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي وتحقيق الاهداف الوطنية والتنمية الشاملة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

---

(1)Kaplan A, The Conduct of an Inquiry (San Francisco: Chandler Publishing Company, 1964), p.319.

(2) عباس، خضر محمود (2003). الأمن القومي الإسرائيلي نظريات ومستوياته، فلسطين: مركز الوعي للدراسات والتدريب، ص18.

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة: ويقصد بها المتغيرات الاقليمية على المستوى الخليجي أو العربي أو المنطقة.

المتغير التابع : نظرية الامن السعودية .

منهج الدراسة:

لأن طبيعة الدراسة تسعى لتحليل التطورات والتغيرات التي طرأت على نظرية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية بين السنوات (2003−2012) وهذا يدفع إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي لمعرفة أثر التغيرات والمهددات الجديدة التي أصبحت تواجه هذا المفهوم، فاعتمدت الدراسة على هذا المنهج لكونه يقوم على تجميع الحقائق والمعلومات من مصادر متعددة لتشخص الواقع ثم يتم تحليله لتصل إلى نتائج مقبولة، وهذا المنهج يصف الظاهرة كما هي في الواقع وصفاً دقيقاً، مما ي ساعد على معرفة الحقيقة بصورة أكثر دقة وشمولية وبالتالي استخلاص نتائج تساهم في تكوين رؤية مستقبلية.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

أ. الدراسات باللغة العربية:

– دراسة عبد الله القباع (1990) [1]، **الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية**، اهتمت هذه الدراسة بالقضايا الإستراتيجية في العلاقات الدولية، وقد تناولت الاستراتيجيات الدولية للقوى الدولية الكبرى، وكذلك المشكلات الإستراتيجية الدولية، كما أفردت فصلاً خاصاً منها لتحليل إستراتيجية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية مستعرضة مستويات الأمن والعوامل التي تؤثر فيه.

وقد تناولت الدراسة قضايا الأمن الوطني في المملكة بشكل يغلب عليه الإيجاز والاختصار والذي أدى إلى التركيز على الجوانب الإيجابية للأمن الوطني، بحيث جاءت الصورة العامة للتحليل أحادية الجانب. إضافة لكون هذه الدراسة قديمة وسابقة للغزو العراقي للكويت، حيث لم تكن العديد من العوامل الإقليمية المهددة للأمن الوطني السعودي قد تبلورت في حينها، وخصوصاً ما يتعلق بالتهديد العراقي والوجود العسكري الأجنبي.

–دراسة كوانت (1991) [2]، **بعنوان: "السعودية في الثمانينات: السياسة الخارجية–الأمن والنفط".**

تمحورت هذه الدراسة حول مسألة زمنية تتلخص في توضيح ماهية العلاقة وطبيعة العلاقة الأمريكية السعودية والعوامل التي تهدد استقراها وربما استمرارها، حيث ركزت على قضية موقع السياسة الخارجية السعودية وعلاقتها بالعالم العربي وعلاقتهما بالعالم الإسلامي وبالدول العظمى، بما في ذلك علاقتها مع الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والولايات المتحدة. وقد ركزت الدراسة على مسألتين رئيستين طالما أثارتا جدلاً وإرباكاً بين البلدين، وهما مشكلة النفط ومشكلة إسرائيل، حيث تعارض الولايات المتحدة سياسة السعودية النفطية، وتحاول جاهدة إقناعها بفكرة

---

(1)دراسة القباع، عبد الله ، (1990)، الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، الرياض – السعودية، مطابع الفرزدق، ط1.

(2)كوانت، وليم (1991)، السعودية في الثمانينات : السياسة الخارجية– الأمن والنفط، ترجمة: حسين موسى، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد (35)، يناير، ص 2.

رفع معدلات الإنتاج مع تخفيض الأسعار، كما أن السعوديين يعارضون بشدة سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، كذلك تطرقت الدراسة إلى عوامل التهديد في النظام السياسي السعودي.

وخلصت الدراسة إلى أن الاهتمام الأمريكي بأمن المملكة واستقرارها يكون بقدر ما يضمن تحقيق المصالح الأمريكية وتلبية احتياجاتها من النفط. فالنظرة الأمريكية إلى أمن السعودية تنحصر بأمن حقول النفط وحماية النظام السعودي من التهديدات الخارجية، واتحاد وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي لردع التدخل السوفيتي المباشر.

– دراسة لمجموعة مؤلفين (2004) [1] **بعنوان: "الأزمة الأمنية في المملكة السعودية وآثارها على دول مجلس التعاون الخليجي – التداعيات والحلول".**

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التطورات الأمنية التي شهدتها المملكة العربية السعودية مع تصاعد عمليات العنف والإرهاب التي تستهدفها، والتي شغلت حيزاً مهما من اهتمامات العديد من المراقبين نظراً لتداعياتها الخطيرة ليس فقط على المملكة بل أيضاً على باقي دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء ما تحظى به المملكة من مكانة مهمة دينياً واقتصادياً. وتزداد خطورة وأهمية هذه القضية في ضوء تصاعد المواجهة بين الأجهزة الأمنية في المملكة والعناصر الإرهابية في إطار التطور الذي لحق بإستراتيجية المملكة وأسلوب وأهداف عملياتها وتعدد التفسيرات حول المأزق الأمني الذي يواجه المملكة، إضافةً إلى ما تمثله المملكة من ثقل سياسي واقتصادي وارتباطها الجغرافي بدول مجلس التعاون الخليجي وتزايد المخاوف من وجود بعض الخلايا النائمة التابعة لتنظيم القاعدة والجماعات المتبنية لمنهجه الفكري وتزايد الأعباء الملقاة على عاتق الأجهزة الأمنية في دول المجلس سواء في إطار المواجهة أو بالنسبة إلى أعباء تأمين المنشآت الحساسة فيها.

– دراسة المرهون (2005) [2]، بعنوان: "**أمن الخليج بعد حرب العراق**" هدفت الدراسة إلى تحليل دراسة موضوع أمن الخليج العربي بتداخلاته الوطنية والإقليمية والدولية بدرجة قلّ نظيرها في أي نموذج آخر، وإذا كان أمن الخليج قد ارتبط عضوياً اليوم بأمن الطاقة النفطية، فإنه ارتبط قبل

---

(1) لمجموعة مؤلفين، (2004)، الأزمة الأمنية في المملكة السعودية وآثارها على دول مجلس التعاون الخليجي –التداعيات والحلول، المنامة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

(2)المرهون، عبد الجليل زيد(2005)، بعنوان "أمن الخليج بعد حرب العراق".

ذلك ولا يزال بأمن الممرات الإستراتيجية بين الشرق والغرب. وتوصلت الدراسة إلى أن أمن الخليج يعدّ أمناً إقليمياً بالمعنى النظامي للمصطلح، أي أنه يرتبط بأمن مجموعة من الدول الواقعة ضمن نطاق جغرافي محدد، فإن نمط المحددات الداخلة في صياغة هذا الأمن تدفع باتجاه تفاعله ضمن نطاق يفوق بشكل كثير حيزه الإقليمي.

- دراسة العجمي (2006) [1]، بعنوان: "**أمن الخليج العربي تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**"، هدفت الدراسة إلى تغطية الخصائص الجيوستراتيجية للخليج العربي، ثم مفهوم أمن الخليج العربي، وصولاً إلى أمن الخليج في إستراتيجية القوى الاستعمارية الأولى، من حملات بحرية صينية، إلى البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين، حتى أصبح الخليج ضمن دوائر الأمن البريطانية، وفرضهم السلم البريطاني في الخليج. وقد كان المدخل بمحتواه الذي ركّز على نهاية القرن التاسع عشر ضرورياً لفهم الصراعات الأوروبية على احتلال المنطقة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الخليج العربي قد مثل بموقعه على الحدود الشرقية للوطن العربي دور متلقي الصدمة الأولى، وذلك لتوسّطه جميع خطوط المواصلات الرئيسية، مما يدل على أنه كان أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي وقلب الشرق الأوسط، وقد حكمت المتغيرات الدولية بدرجة كبيرة منطقة الخليج العربي، إلى درجة تصل إلى فقدان الدولة الخليجية استقلالها.

ب. الدراسات باللغات الأجنبية:

- دراسة شامبيون (1999) [2]، **بعنوان: "المملكة العربية السعودية: عوامل عدم الاستقرار ضمن الاستقرار".**

حاولت هذه الدراسة تقييم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المملكة العربية السعودية ومدى تأثيرها واحتمالية مساهمتها في زعزعة الاستقرار الداخلي في المملكة، مثل الاقتصاد المتداعي وبطالة الشباب ونقص التنمية السياسية الكافية.

---

(1) العجمي، ظافر محمد (2006). أمن الخليج العربي: تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص1.

(2)Champion, Daryl (1999)The Kingdom Of Saudi Arabia: Elements Of Instability Within Stability, Middle East Review of International Affairs, Volume 3, No. 4 – December, p.1.

خلصت الدراسة إلى أن المملكة سائرة باتجاه عدم الاستقرار، باعتبار أن السياسات الاقتصادية القائمة على عوائد النفط لن تسعف المملكة في إرساء قواعد ثابتة من الاستقرار وتحقيق الأمن الوطني في البلاد، وأن الاحتمالية الأكبر هي تزايد المطالبات بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، وازدياد عوامل عدم الاستقرار، مما قد يقود إلى تغيرات جذرية في المملكة سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

- دراسة آل سعود (2002) [1]، **بعنوان: "تدعيم الأمن الوطني السعودي"**.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة إستراتيجية الأمن الوطن السعودي، حيث تناولت أثر الموقع الجغرافي للمملكة على طبيعة وشكل التهديدات التي تواجه الأمن الوطني السعودي، كما ناقشت قضية نقص القوى البشرية في المملكة وأثره في بناء إستراتيجية الأمن الوطني المنشودة. كما تطرقت لأهمية العوامل الثقافية في تشكيل أسس الأمن الوطني السعودي.

- دراسة راسل (2005) [2]، **بعنوان: "المملكة العربية السعودية في القرن الحادي والعشرين"**.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة المعضلة الأمنية لدى المملكة العربية السعودية، ومستقبل التوجهات الأمنية للمملكة في القرن الحادي والعشرين، والجهود التي تبذلها السعودية لترسيخ الأمن الداخلي وضمان الأمن الوطني في مواجهة التغيرات الحاصلة في السعودية والمنطقة على حد سواء. كما ركزت الدراسة على مناقشة دقة المعلومات التي تقول أن السعودية تخطط وتسعى لامتلاك أسلحة نووية، إضافة لمناقشة العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

وخلصت الدراسة إلى أن مسألة حصول المملكة العربية السعودية على التقنية النووية لها خصوصيتها على عدة مستويات تجعل منها قضية مختلفة عن القضايا الأخرى، مثل كوريا الشمالية، إيران، ليبيا، سوريا، والعراق.

ويأتي تميز الحالة السعودية – كما تشير الدراسة– من مجموعة من العوامل: مثل السياق المختلف للعلاقة الأمنية بين السعودية والولايات المتحدة، وكذلك البيئة الأمنية الإقليمية غير

---

(1)Al-Saud, Naef Bin Ahmed, (2002) Underpinning Saudi national security strategy, Joint Force Quarterly, Autumn.

(2)Russell, James A., (2005)Saudi Arabia in The 21st Century: A New Security Dilemma, Middle East Policy, Vol.12, Issue 3.

المستقرة التي يمكن أن تتدهور بشكل سريع نتيجة للتطورات الحادثة في العراق وإيران، إضافة إلى التطورات السياسية الداخلية المتسارعة التي يصعب على وسائل الحكم التقليدية السعودية التعامل معها. ومن هنا فإن إدراك هذه الفروقات واستيعابها هو الحجر الأساس في صياغة أي مبادرة سياسية سواء على المستويات القريبة المدى أو المستويات الإستراتيجية البعيدة المدى.

– دراسة زهور (2005) [1] **بعنوان: "المملكة العربية السعودية: التهديد الإسلامي، الإصلاح السياسي، والحرب العالمية على الإرهاب".**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة للمملكة العربية السعودية من خلال دراسة الأوضاع الجيوستراتيجية، والمنطلقات والأنماط المختلفة للخطاب الديني فيها، والتعامل السعودي الرسمي مع المطالب الإصلاحية، ومع قوى المعارضة المختلفة، سواء منها المعارضة ذات الصبغة الإسلامية السنية المتشددة، وتلك التي لا تتردد في استخدام العنف لتحقيق أهدافها، أو جماعات المعارضة الشيعية والليبرالية.

وخلصت الدراسة إلى أن التحدي الأمني في السعودية كبير، وأنه يتعين إصلاح المؤسسات الأمنية الداخلية، باعتبار أنه الحد الأدنى لما يمكن القيام به في هذا الصدد. كما تقدم عدداً من التوصيات التي ترى أنه من المفيد للإدارة الأمريكية أخذها في الاعتبار، فيما يخص السعودية، أهمها تشجيع اللقاءات بين ممثلين سعوديين للجمعيات غير الحكومية مع نظرائهم من أوروبا والولايات المتحدة، لمناقشة التحول الديمقراطي في المملكة، ودعم الحركات الإصلاحية الليبرالية السعودية بصورة مباشرة وغير مباشرة، ودعم التعاون بين القطاع الخاص في المملكة والقطاع الخاص الأمريكي للمساهمة في النهوض بالإصلاحات الاقتصادية.

– دراسة كورسمان (2005) [2] بعنوان: **"الأمن الوطني السعودي: التهديدات وردود الفعل والتحديات".**

---

(1)Zuhur, Sherifa (2005) Saudi Arabia: Islamic Threat, Political Reform, And The Global War On Terror, Pennsylvania :Strategic Studies Institute.

(2)Cordesman, Anthony H. (2005) Nawaf E Obaid: National security in Saudi Arabia : threats, responses, and challenges, Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية معمقة وشاملة للأمن القومي السعودي، تدرسه من كافة جوانبه، وتقدم وصفة شاملة لمواجهة التهديدات على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وفق رؤية استشرافية توافر لها الكثير من عناصر الدقة والنجاح. إذ تبدأ الدراسة بمناقشة التهديدات، التي تصفها بأنها تقليدية لأمن المملكة العربية السعودية، وهي التهديد العراقي، واليمني، والإيراني. حيث أن الحدود البرية الطويلة مع العراق (814 كلم)، ووقوع أغلب الآبار النفطية السعودية ومنشآت التصدير ومولدات الطاقة على بعد دقائق جواً من العراق، تجعل الجار الشمالي، وما يمكن أن يتعرض له من اضطراب أو عدم استقرار، مؤثراً بشدة في أمن المملكة. ومن ثم فإن السعودية أظهرت اهتماماً كبيراً بضمان استقرار العراق، وقدمت مبادرات جدية لتحقيقه.

وتشير الدراسة إلى أن حدة التهديدات القادمة من اليمن عسكرياً وسياسياً قد تراجعت في السنوات الأخيرة، بعد أن تقلص الإنفاق العسكري لليمن كثيراً، ولم يعد بإمكان الجيش اليمني مواصلة الحصول على الأسلحة كما كانت الحال في السابق، ولم يعد التهديد اليمني يتمثل في إمكانية شن حرب ضد المملكة، وإنما في تسرب عناصر إرهابية من اليمن إلى السعودية عبر الحدود المشتركة بين البلدين. كذلك فإن احتمال نشوب حرب أهلية في اليمن لم يعد قائماً، لذا يبقى الإرهاب هو الخطر الذي يثير القلق بالنسبة للمملكة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بحداثة الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة (2003–2012)، وتناولها لمتغيرات لم يتم تناولها في الدراسات السابقة (الثورات العربية في الأعوام 2011–2012، المستجدات والتطورات في البرنامج النووي الإيراني، التطور في تقنيات الاتصالات الحديثة) والتي يمكن أن تساهم في فهم وتحليل نظرية الأمن بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية.

الفصل الثاني

نظرية الأمن المفهوم والمرتكزات والأبعاد

تمهيد:

أثار مفهوم "الأمن" جدلاً كبيراً لدى الباحثين والدارسين فهو ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة "الأمن"، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن وصفه بشكل قاطع.[1] وفي ذلك يرى باري بوزان (Barry Buzan) أنه مفهوم معقّد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، ومروراً بالأبعاد المختلفة له، وانتهاءً بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[2].

وقد أرتبط مفهوم "الأمن" في الدراسات السياسية ، بمفهوم "الدولة" التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميّز توماس هوبز بين حالة "المجتمع" وحالة "الطبيعة"، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون "حالة المجتمع"، بينما تعيش الدولة "حالة الطبيعة" في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن دفع الانسان إلى الانخراط في مجتمعات من خلال "عقد اجتماعي"، تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة. ويعتقد هوبز أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أُنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم[3]. ولا يزال هذا التصور قائماً في عرف معظم الدول، لكونه مصدراً من مصادر شرعية السلطة، وسبباً للولاء العام لها.

سأتناول نظرية الأمن المفهوم والمرتكزات والأبعاد من خلال مبحثين وكالتالي:

المبجث الأول: مفهوم نظرية الأمن

---

(1) لوتاه، مريم سلطان (1991)، معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 12 .

(2)Buzan, Barryh, (1991) “Is International Security Possible?,” Paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security (Conference), edited by Ken Book (London: Harper Collins Academic), p. 31.

(3) ميرل، مارسيل (1986)، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ص52–54 .

المبحث الثاني: مرتكزات وأبعاد نظرية الأمن

المبحث الأول
مفهوم نظرية الأمن

من السمات التي يتصف بها مفهوم "الأمن" سمة التغيّر والتحول ، فهو حقيقة متغيرة تبعاً لظروف الزمان والمكان، وفقاً لاعتبارات داخلية وخارجية، فمفهوم "الأمن" مفهوم ديناميكي مرن يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية. فالأمن حالة (ديناميكية) مركّبة لا تتصف بالجمود (الاستاتيكية) ، نتيجة لأرتباطه بالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي على مستوى الدولة والبيئة الاقليمية والدولية .

ويأخذ مفهوم "الأمن" الشامل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها ووحدتها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي. فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي، أي أنه "تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تتهدّدها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبّر عن الرضا العام في المجتمع"[1]. يلاحظ من خلال هذا المفهوم أنه يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية: تأمين كيان الدولة داخلياً وخارجياً، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الرفاه لأفراد المجتمع.

تعددت تعريفات الأمن الوطني حسب الرؤية والاساس التي ينطلق منها الباحث ، ومن أهم تعريفات الأمن الوطني ما يلي :

- "أمن الدولة في عناصرها الأساسية: الشعب والأرض والقيادة ونظام الحكم، من حيث حفظ حقوق مواطنيها، الخاصة والعامة ومن حيث منع الاعتداءات على سيادة الدولة وكيانها من الفتن الداخلية والاعتداءات الخارجية" [2].

---

(1) التدمري، أحمد دلال (1998)، "متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية – العربية"، ورقة قدّمت إلى: ندوة مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت (26-28 مايو، 1997م)، الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ص288.

(2) الشهراني، سعد (1992)، مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة لمؤتمر المئوية،الرياض: دار الملك عبد العزيز، ص30 .

- "مجموعة مصالح الدولة الحيوية، ومن ثم فإن تحقيق هذا الأمن إنما يتم بحماية وصيانة هذه المصالح الحيوية" [1].
- "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع" [2].
- "الجهد اليومي الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية السياسية والعسكرية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديد أو تعويق أو أضرار بتلك الأنشطة" [3].
- " إن الأمن القومي للدولة يتحقق عندما تكون الدولة آمنة وفي موقع أو موقف لا تضطر معه للتضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب أو العدوان عليها، وعندما تكون أيضاً قويةً وقادرةً على صيانة مصالحها عن طريق الحرب" [4].

يشير مصطلح الأمن الوطني إلى "متغير الأمن وهو نقيض الخوف، أما المتغير الثاني فهو الوطني ويشير إلى الدولة بعناصرها الثلاثة الأرض، والسلطة، والشعب".

إن المفهوم الشامل لمصطلح "الأمن" يطلق على الآثار الناتجة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة لحماية المجتمع تجاه الاخطار الداخلية والخارجية ، ويشتمل على تكامل الأبعاد الأمنيـــة، ضمن سياق الإطار المجتمعي للأمن، إن عملية إيجاد مفهوم شامل لتعريف "الأمن" صعب للغاية، فالطرح السابق لم يرد منه تعريف محدد لــ "الأمن"، بقدر ما هو محاولة للتوصل إلـــى اقتـــراب فكري أو إطار معرفي للتحديد الدقيق لمحددات "الأمن" وعناصره للوصول إلى مستوياته وأبعاده. فكل دولة تنظر الى الامن من زاوية معينة ووفق تصوراتها ورؤيتها للوضع الداخلي والخارجي للدولة .

إن صياغة نظرية الأمن القومي لكل دولة تتحدد بعدة عوامل أساسية منها سياسية وإقليمية ودولية واقتصادية وجغرافية وعسكرية وبشرية، ولابد من أن تتأثر نظرية الأمن القومي للمملكة

(1)الغنيمي، محمد طلعت(1974)، بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام،ط1،الإسكندرية، منشأة المعارف، ص122.

(2)هلال، علي الدين ، (1987) الأمن القومي العربي ، مجلة شؤون عربية (عدد 35 / يناير) ص12.

(3) رسلان، احمد فؤاد(1989)، الأمن القومي المصري، ط1، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ص15.

(4) نافع، محمد عبدالكريم(1975)، الأمن القومي، ط1، القاهرة، مطبوعات الشعب، ص65.

العربية السعودية بهذه العوامل، وللسعودية قلق من تباين المواقف السياسية للدول الإقليمية المجاورة مما يجعل القادة السعوديين يركزون –في تناولهم لموضوع الأمن– على أمن منطقة الخليج العربي ضمن منظومة الأمن العربي الأوسع.

الأمن الإقليمي

الأمن الوطني مرادف للأمن الإقليمي في أبسط معانيه، ويرتبط بأمن مجموعة من الدول التي تجمعها عناصر سياسية أو أقتصادية أو جغرافية ، ويتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي الذي يجمعها ، ولقد ذهب"Bare Buosan" إلى التوجه نفسه في استخدامه المصطلح " المجمَّع الأمني" لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره "يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض"، فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجمَّع الأمني ، إن مصطلح "المجمَّع الأمني" في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية.

إن النظام الأمني الإقليمي مرتبط بالمفهوم المتفق عليه لـ "الأمن"، حيث يتغير ويتطور بتغير وتطور ذلك الأمن ويتوقف استقرار أي نظام أمني إقليمي وفاعليته على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جانب، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية– إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية من جانب آخر. فمسألة الصلاحيات ضرورية لفعالية تلك الأنظمة الأمنية حينما يتطلب منها معالجة قضية معينة، ودون توفير تلك الصلاحيات والموارد المناسبة لذلك سوف يفشل هذا النظام في تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله.

شهد المجتمع الدولي منذ بداية القرن الواحد والعشرين تحولات جذرية في العلاقات السياسية الدولية، وأثمرت تلك التبدلات عن تأثيرات أساسية على نطاق القانون الدولي والعلاقات الدولية. ومن هذه التأثيرات إحياء ممارسات قانونية عرفت في فترة القانون الدولي التقليدي، واحتدم الجدل فيها بعد إنشاء الأمم المتحدة، ومن هذه الممارسات حق التدخل الإنساني وحق الدفاع الوقائي، وقد أفرز ذلك تشويه بحق الدفاع الوقائي وتحويله من مجرد إجراء

(Preventive Self إلى نظرية شاملة (Anticipatory Self Defence Measures)
. [1] Defence Theory)

وقد تمثلت الممارسة التقليدية لحق الدفاع عن النفس حتى في بعض الممارسات المعاصرة – بغض النظر عن شرعيتها – بإجراءات محددة لاستخدام القوة المسلحة تلجأ إليه الدول في حالات نادرة للتعامل مع أخطاء داهمة ومفاجئة، ولكن مع نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين وبداية القرن الحالي بدأ الدفاع الوقائي يتبلور في إطار نظرية عامة تطبق في حال وجود مبررات متعددة، وتكون ضمن أساليب متنوعة[2].

تجذرت نظرية الدفاع الوقائي في شكلها الحالي على يد وزير الدفاع الأمريكي الأسـبق (William Perry) ومساعده (Ashtone. B, Carter) وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 لترسخ هذه النظرية في السياسة الخارجية الامريكية. وقد بنيت نظرية الدفاع الوقائي على مرتكز الأمن القومي (National Security) الذي يتحلل إلى عنصرين هما (الأمـن) ويعنـي التحرر من الخوف والشعور بالاطمئنان وغياب الخطر الحقيقي، و(القومي) ويعني توفير الأمـن لدولة ما.

ويُعرف الأمن القومي عموماً بأنه (مجموعة المصالح الحيوية للدولة، وتحقيق أمن الدولة بحماية هذه المصالح الحيوية) [3] وكذلك يعرف بأنه (استخدام كل قوة – بالمفهوم العام – للدولة ولأقصى حدودها لخدمة الأغراض التي تنشدها الدولة).

إن مفهوم الأمن الإقليمي لا يعدو أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة، ولقد تعددت تفسيرات وأبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد، فلقد اعتبره البعض "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبنّي سياسة دفاعية موحّدة تقوم على تقدير موحّد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها". وكذلك هناك من يراه "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم". ووفقاً لذلك،

---

(1) بير، ويليام وبي كارتر،اشتون (2001)، الدفاع الوقائي ، استراتيجية أمريكية جديدة للأمن ، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة.

(2) بير، ويليام وبي كارتر،اشتون ، مرجع سابق.

(3) الغنيمي، محمد طلعت(1974)، مرجع سابق، ص122.

فإن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساساً من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام[1].

(1) أبو طالب، حسن(1998)، نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي، ورقة قدّمت إلى: أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، تحرير سمعان بطرس فرج الله، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ص495 .

المبحث الثاني

مرتكزات وأبعاد نظرية الأمن

إن الأساس الذي ترتكز عليه نظرية الامن يتمثل بفكرة الأمن القومي وهي تتشابه مع فكرة المصالح الحيوية بل إن الأمن القومي هو حماية هذه المصالح الحيوية، وفكرة الأمن القومي كالمصالح الحيوية التي تحميها غير محددة لا في عناصرها ولا في أصولها، فمثلا استخدام القوة غير محدد لا من حيث الشكل ولا المقدار وهذه المصالح المحمية متعددة وغاية استخدام القوة حمايتها وتبعا للمرتكز الذي تستند إليه نظرية الدفاع الوقائي فإنها ستكون قابلة للانكماش والتوسع تبعا للمتطلبات التي تستجد في عملية تحقيق الأمن القومي.

ويحاول أنصار النظرية، التي برزت حديثاً، إيجاد سند من الشرعية القانونية من خلال ربطها في أصل الدفاع الوقائي في القانون الدولي التقليدي، فضلاً عن مدها بمبررات وأساليب تتجسد في أهداف وممارسات قد تبدو (لأول وهلة) شرعية في القانون الدولي الحديث.

ساد المجتمع الدولي نظريتان متضادتان لفكرة تحقيق الأمن المطلق وكان مقياس تبني الدول لأحد تلك النظريتين يرجع إلى المكانة الدولية للدولة:

أ. نظرية الدولة العالمية للأمن

مؤيدو هذه النظرية، دائماً من الدول العظمى والكبرى، عالمياً أو إقليمياً، لذلك فإنهم يرون–طبقاً لمفهوم النظرية– "أن الأمن المطلق لا يتحقق إلا في وجود دولة عالمية (أو إقليمية)، تحتكر كل أسباب القوى"، وهو مفهوم الولاية القوية نفسه في الإمبراطورية قديماً.

وكان النقد الذي وجه إلى هذه النظرية، يوضح أن الدولة العالمية، ما هي إلا مرادف للدولة القومية، "فكل ما تضيفه الدولة العالمية لقواها لتحقيق أمنها المطلق، هو انتقاص من أمن الدول الأخرى، التي أصبحت جميعها معرضة للخطر". أي إن تحقيق الأمن المطلق في هذه النظرية، يعتمد على القوة والإكراه للآخرين، فالدول التي تمتلك عناصر القوة العسكرية أقدر على حماية مصالحها وتحقيق أهدافها من خلال استغلال عناصر القوة في تحقيق ذلك .

ب. نظرية المجتمع العالمي للأمن

تؤيد معظم الدول هذه النظرية خصوصاً الدول النامية ، التي تخشى نفوذ القوى الكبرى والعظمى وهيمنتها، مما سيؤثر على أمنها ومصالحها القومية . وتفرض هذه النظرية، نظرة معاكسة لسابقتها (نظرية الدولة العالمية للأمن)، لذلك فهي تعتبر "أنّ الأمن لا يحتاج بالضرورة

وجود الدولة، وإنما يمكن تحقيق مفهوم جيد للأمن بانضمام الجميع إلـــى جمعيـــة عالميـــة، دولاً وأفراداً. وأن يكون العمل الجماعي، لصالح الجماعة كلها، هو الدعامة القوية لضمان الأمن". هو ما يعني الاختيار الحر لتطبيقات الأمن، دون إكراه من أحد، وهي النظرة الأقرب للمثالية.

ومن المفارقات أن الدول الكبرى إقليمياً، تعتنق النظرية الأولى على المستوى الإقليمي حيـــث تحاول أن تفرض نظرتها لمفهوم الأمن على الآخرين داخل الإقليم، بينما تؤيد النظرية الثانية في تعاملاتها الدولية. والملاحظ أن معظم هذه الدول، إما أن تكون تحت حكـــم الفـــرد (دكتاتوريـــة مطلقة)، أو أن تكون ذات ميول توسعية عدوانية ومشمولة برعاية عالمية، ومثال ذلك إســـرائيل ونظريتها الأمنية للحدود الآمنة، مع توسعها الدائم على حساب جارتها، وعدوانها الدائم على دول المنطقة(*).

تركز نظرية الأمن على التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي للدولة ، على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كافة، لتحقيق أهداف الدولة القومية العليا والتخصصية التي تضعها القيادات السياسية في كل مرحلة زمنية وفقاً للمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية الجارية والمستقبلية، والتي تقوم بإعدادها وصياغتها القيادات السياسية والعسكرية المسئولة بالدولة.

إن العلاقة بين مفهومي "الأمن" و"التهديد"، علاقة تأثير متبادل وإن أي محاولة لتفسير مفهوم "الأمن" لا بد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد. فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة. ولقد ركّزت الدراسات الأمنية في السابق على خطر الغزو العسكري، باعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، إن لم يكن مصدرها الوحيد. بيد أن الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود مصادر أخرى لا تقل أهمية عن البُعد العسكري للتهديد، حيث يوجد ترابط وثيق بين هذين المستويين (الداخلي والخارجي). فعملية تقسيم مصادر

(*)احتلت إسرائيل في حروبها مع الدول العربية المجاورة هضبة الجولان في سورية وجنوب لبنان وسيناء في مصر والضفة الغربية من الأردن، وأصبحت تحتل كل فلسطين، كما قامت بغارات عدوانية على المفاعل الذري العراقي، ومقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس وفي بيروت، وعددٍ من عمليات الاستخبارات والاستخبارات المضادة، في جميع أنحاء العالم، وانسحبت فيما بعد من سيناء وجنوب لبنان وعقدت اتفاقيات للسلام مع كل من مصر والأردن.

التهديد لا تصلح كأداة للتحليل العلمي[1]. حيث يستحيل عزل تلك المصادر، فالعلاقة بين هذين البُعدين علاقة تفاعل يؤثر كل منهما في الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لارتباط المصادر الداخلية والخارجية إلى الدرجة التي قد تكون فيها المصادر الداخلية خالقة لبيئة ينشط فيها التهديد الخارجي، وقد تجد هذه التهديدات الخارجية ذرائع لها في المصادر الداخلية. بيد أن العديد من الدراسات التي تتناول مصادر التهديد الأمني، تلجأ إلى تقسيم تلك التهديدات إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، ليس كأداة للتفسير، بل كوسيلة لتبسيط الطبيعة المعقّدة لهذا الموضوع.

"التهديد" في مفهومه الاستراتيجي هو البلوغ في تعارض المصالح والغايات القومية مرحلةً يتعذّر معها إيجاد حلّ سلمي يوفر للدول الحدّ الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرّضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر[2]. فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدءاً من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي–الجماعي–القومي–الإقليمي) مروراً بمصادر التهديد (داخلي، خارجي)، ووصولاً بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الإستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الإستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها، التي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات. فقد يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية والدخول في تحالفات دولية أو إقليمية، في اختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو الردع، مثل (الدفاع الجماعي–الأمن الجماعي–الأمن المشترك ...الخ) أو المزج بين تلك الصيغ في ظل إستراتيجية مرنة ومتعدّدة الأبعاد لمواجهة تلك التهديدات المتغيّرة.

إن تحليل مفهوم "التهديدات" ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية، وانعكاسها على صعيد الأمن، فتلك التحوّلات قد أدّت إلى تحوّلات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين، وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد، مما أدّى إلى تعدد الرؤى

---

(1) فرج الله، سمعان بطرس (1994)، الرؤية الكويتية لأمن الخليج، في: أمن الخليج العربي، دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ص79.

(2) أحمد عبد الحليم،(1992) أمن الخليج، إلى أين؟ أوراق الشرق الأوسط، ص28–29.

حول أساليب ووسائل وإستراتيجيات تحقيق الأمن، وفي ضوء تلك التحوّلات الجديدة في البيئة الأمنية، ركّز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع التصور المعهود الضيق للأمن من بُعده العسكري، ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة، بما في ذلك التهديدات الاقتصادية والبيئية. وقد اهتمت الدول بكافة مستويات التهديد، من تهديد الأمن الإنساني، وصولاً إلى تهديد الأمن العالمي. وكذلك التحول من التركيز على تهديد الدول إلى تقييم أشكال مختلفة متعددة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول (الأمن الجماعي أو المشترك أو الشامل أو التعاوني) [1].

وفي هذا السياق، تبرز إشكالية التفريق بين مفهومي "التهديدات" و"التحديات"، فالتحديات هي "المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحدّ أو تعوق من تقدمها، وتشكّل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها"[2]. وقد تبدأ وتنتهي بزوال أسباب بلوغ المفروض عليه التحدّي مستوى التحدّي نفسه، دون الوصول إلى مستوى التهديدات، حيث يصبح هناك توازن بين الطرفين. ألا أن الوصول إلى مرحلة التوازن تستغرق وقتاً زمنياً أكبر من ذلك الوقت الذي يستغرقه التهديد. والتحديات يمكن أن تتخذ صوراً عديدةً تدخل في نطاق الأمن الناعم، أما التهديدات فإنها تدخل ضمن نطاق الأمن الخشن، أي أن الفرق بين الاثنين يكمن في كون التهديد مباشر باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، ويكون تأثيره تأثيراً مباشراً في الأمن. أما التحدي فإنه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي أو الإقليمي.

تختلف درجة التهديدات وصورها، حيث يمكن أن تتخذ التهديدات عدّة أنواع: أولها التهديدات "الفعلية"، وهي تعرّض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها؛ وثانيها التهديدات "المحتملة"، وهي وجود الأسباب الحقيقية لتعرّض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحلّ النزاع؛ وثالثها التهديدات "الكامنة"، وهي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على

---

(1) هاغلين، بيورن وسكونز، اليزابيث (2004)، القطاع العسكري في محيط متغير، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، فريق الترجمة: فادي حمود وآخرون، بإشراف سمير كرم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص446 .

(2) السويدي، جمال سند(1999)، قمة أبو ظبي والمتغيرات الإقليمية، في: جمال سند السويدي، محرر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص37 .

السطح؛ وأخيراً التهديدات "المتصورة"، وهي تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية. بيد أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة. ووفقاً لتلك المفاهيم السابقة لأشكال أو صور التهديدات، فإنه يمكن تحديد القدرات المطلوبة وحجمها، لكل نوع من أنواع تلك التهديدات، وطبيعة المتطلبات الواجب استعمالها تباعاً لجداول زمنية معيّنة.

إن دراسة أبعاد ومصادر وأنواع التهديدات ضرورةً لا بد منها لتحديد العمل الإستراتيجي الجماعي لمواجهة تلك التهديدات، وإدراك أبعادها ومصادرها لصياغة رؤية مشتركة لمواجهتها، أو التقليل من مخاطرها. فالتحديات والتهديدات التي تواجه النظم الإقليمية يمكن أن تكون دافعاً إلى تطوير هذه النظم نحو درجة عالية من التكامل، أو قد تؤدي إلى مزيد من التفكك الإقليمي. وهذا يتوقف على ثلاثة عوامل: أولها مدى قوة التهديد وفعاليته، وثانيها مدى استجابة النظام لهذا التهديد، سواء في جدّيّة الاستجابة أو مستوى الإجماع، أما العامل الأخير فهو وجود قوى خارجية تقوم بالمساعدة على تحفيز وتشجيع التكامل في مواجهة التهديدات الخارجية.

إن نظرية الأمن السعودي هي عبارة عن مجموعة من العقائد والمفاهيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (نظرية الأمن القومي) والمطالب بتطويرها دائماً حسب المستجدات والمتغيرات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وبشكل عام، فإن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام أو على المستوى الإقليمي، نورد منها ما يلي: [1]

أ - طبيعة التهديد: ويقصد به نوعه وأبعاده، سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الجغرافية.

ب - مكان التهديد: اتجاهاته، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي، سواء كان مباشراً أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول، أو محدّد في دولة معيّنة.

جـ - زمان التهديد: تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى استمراريته (مؤقت- مستمر)، وهل هو ثابت أو متغيّر.

د - درجة التهديد: قوته وخطورته، حيث أنه كلّما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلّب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحدّ من تأثيره.

---

(1) السويدي، جمال سند، مرجع سابق، ص ص 37-38.

هـ – تعبئة الموارد: ترتبط بحجم وخطورة التهديد، ومدى كثافته، الأمر الذي يتم في ضوئه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحدّ من تأثيره وأبعاده.

مستويات الأمن الوطني

تسعى الدول إلى توطيد علاقات دولية وإقليمية تساهم في حماية أمنها الوطني وتساعد على تحقيق أهدافها في إطار المصلحة العامة، وتلتقي الأهداف دون تعارض، وهو أمر ليس بالسهل كذلك، يسعى لمصلحة مطلقة لتحقيق الأمن الوطني، وهي فكرة قريبة الشبه من الأمن المطلق. بل استطاعت المصلحة العامة المطلقة أن تجمع بين دول أكثر عدداً، وأكثر اختلافاً في قاعدتها، التي يُطلب لها الأمن الوطني (خصائص الدولة وشعبها)، سعياً لتحقيق الأمن الوطني لكل منهم، بتحقيق أمن جماعي لهم جميعاً، خوفاً من حدوث أو تكرار تجربة أليمة.

ومن هذا المفهوم، بدأ في الظهور عدة تكتلات، لها عدة أهداف على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وبدخول التعاون العسكري، تكتمل الصفة ليصبح التكتل ذا صبغة أمنية متكاملة. وتكررت ظاهرة مشاركة الدولة في العديد من التنظيمات، سعياً وراء مزيد من الضمان لأمنها الوطني، في بعض أو كل مقوماته. وصُنفت تلك التكتلات في مستويات، تتدرج من الفردية (الذاتية)، إلى الدولية (الجماعية)، لإدراك مجالاتها وتحديد اتجاهاتها الأمنية وهذه المستويات هي: الأمن الداخلي، والأمن الوطني، والأمن دون الإقليمي، والأمن الإقليمي والأمن الدولي، وفيما يلي شرح موسع لها:

أ. المستوى الأول: الأمن الداخلي " الفردي "

ويتمثل بالأمن على مستوى المواطن العادي وهو أدنى درجات الأمن وأساسها ، ويرتبط بوضع الفرد في المجتمع وشعوره بالاستقرار والأمن وعدم تهديد لوجوده وبقائه، لذلك يعرف أيضاً بمسمى "الأمن الفردي". وهو ذو مظهرين، أحدهما مادي، وهي مجالات الأمن الأساسية لدى الفرد (المواطن) من مورد رزق يوفر ضروريات الحياة، له ولأسرته من مأكل ومشرب وكساء ومأوى دائم وآمن، والاطمئنان على حياته وأسرته من اعتداء الآخرين. المظهر الثاني

معنوي (نفسي)، يحقق الحاجات النفسية للإنسان من الاعتراف بوجوده ودوره في المجتمع وبيئته التي يعيش فيهما، وأهمية نشاطه ودوره للجماعة والمجتمع ومنحه حقوقه . [1]

تقوم المنظمات العالمية والمؤسسات غير الحكومية بصياغة هذا الأمن في مواثيقها باسم حقوق المواطنة، أو حقوق الإنسان وغيرها. وهو ما يعكس قلق الدول الأعضاء في تلك المنظمـــات، أو الجماعات المؤسسة لها (في حالة كونها منظمة غير رسمية)، من انتهاك أمن المواطن (الفـــرد) وانعكاسات ذلك على أمن الدولة أو أمن المجتمع، الذي يمكن أن يستشري، فيصيب ما جاوره من دول ومجتمعات فيهدد أمنها.

وقد أستطاعت المملكة العربية السعودية ومنذ نشأتها بترسيخ ألامن الفردي من خـــلال مـــنح الفرد حقوقه وتوفير كافة الخدمات التي تساعد على بناء الدولة الحديثة .

ب. المستوى الثاني: الأمن الوطني " على مستوى الدولة "

ويقصد به ضمان حماية الدولة لأمنها الداخلي ، مع توافر القدرة على دفع التهديد الخـــارجي، وصولاً لتحقيق حالة من الامن والاستقرار للمجتمع ، في إطار حدود الدولة، والتزاماتها السياسية. وهو مستوى مركب من عدة جزئيات، فالأمن الداخلي لهذا المستوى يسمى الأمن المحلي Local Security، وهو جزء من البعد السياسي للأمن. والأمن الذاتي Regime Security وهو جزء من الأمن المحلي وهو أمن خاص بالنظام الحاكم، الذي يشمل إجراءات المحافظة على الـــشرعية الدستورية للحكم، أو إجراءات الحفاظ على الوضع القائم، وبقاء النخبة الحاكمة في السلطة.

ويطلق على هذا المستوى أحياناً "الأمن القومي"[*]، وهي تسمية مرادفة للأمن الوطني، دون أن يكون لها صفة قومية، كما يدل الاسم في بعض الدول. كما تعني في دول أخرى تجمـــع قوميـــة بعينها، وهذا التفسير لمعنى "الأمن القومي"، يتداخل مع مستويات أخرى أوسع واشمل. [2]

---

(1)موسوعة المقاتل، نظريات الأمن الوطني ومستوياته، 2010، نظريات الأمن الوطني ومستوياته، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.moqatel.com/

(*) يلاحظ أن مصطلحي الأمن الوطني، والأمن القومي لهما نفس الترجمة في اللغة الإنجليزية "National Security" ، وهو ما يتفق مع وجهة نظر بعض الدول التي لا تفرق بين الأمن الوطني والأمن القومي في المعنى.

(2)موسوعة المقاتل، 2010، مرجع سابق.

ويعتبر الأمن الوطني، المستوى الأساسي للأمن، والذي تسعى الدول لتحقيقه، داخلياً وخارجياً وتنهج كل السبل الممكنة في سبيل ذلك بما فيها الصراع المسلح للدفاع عنه ، وفي ضـــوء إدراك المملكة العربية السعودية لتحديات الامن الوطني فقد حرصت على جعل حماية الامن الوطني أحد أهم أولويات سياستها الداخلية والخارجية .

ج. المستوى الثالث: الأمن " دون الإقليمي "

يُعنى هذا المستوى بتأمين متطلبات الأمن لعدد محدد من الدول في إطار مـــصلحة مـــشتركة، سواء كان ذلك من خلال ترتيبات أمنية فقط، أو تنظيم كامل (منظمة). وتكون هذه الدول غالبـــاً عضو في تنظيم أوسع، يتيح لها الاشتراك في منظمة (دون الإقليمية)، والتركيز علـــى مـــصلحة مشتركة تجمع هذه الدول في التنظيم دون الإقليمي. مثال ذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ومجلس التعاون العربي، والاتحاد المغاربي، وكلها نشأت في توقيتات متقاربة، لأسباب مختلفـــة. فمجلس التعاون لدول الخليج العربي أنشئ عقب اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، لمواجهة أخطار هذه الحرب[*](العسكرية، والاقتصادية، والسياسية)، وتحقيق المصلحة المشتركة بين أعضاء هذه المنظمة، بسبب تخوفهم من تأثير الحرب على البعد الاقتصادي للأمن، خاصة إذا أثرت الحرب على صادرات النفط وأسعاره. ويجمع بين دوله، أيضاً، الأصول العرقية، واللغـــة، والدين، والتاريخ المشترك، وجميع دوله عضوٌ في تنظيم أوسع، (جامعة الـــدول العربيـــة)، ذي صبغة قومية عربية فقط[1].

ولأسباب أقتصادية أنشئ مجلس التعاون العربي في البداية، لتنمية وتطوير أقتصاديات الدول الأعضاء[*]، وعندما اختلفت وجهات النظر الأمنية للأعضاء (خاصة بعد غزو العراق للكويت)، لم يكن من الممكن استمراره فتم حله. ومثل سابقه، فدوله جميعها أعضاء في تنظيم أوسع (جامعة

(*)يضم 6 دول عربية، هي: المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر، سلطنة عمان، دولة الإمارات العربية المتحدة.

(1)المشاط، عبد المنعم، (1987). نظرية الأمن القومي العربي المعاصر.(ط1)، العين، دار الوقف العربي.

(*)يضم 4 دول عربية (مصر والأردن والعراق واليمن) وهي دول تعاني من مشاكل اقتصادية، لافتقارها لرؤوس الأموال، ولديها مشروعات للتنمية.

الدول العربية). والاتحاد المغاربي هو اتحاد دول المغرب العربي[*]، وهو تجمع كان الهدف منه اقتصادي وسياسي، ولكن فاعليته ضعيفة، حيث لا يوجد له إطار أمني يجمع بين الدول الاعضاء، على الرغم من أن هدفيه هما أهم أبعاد الأمن الوطني. وقد يكون ذلك للمتناقضات التي تحتويها دوله الأعضاء. ومن المفارقات أن هذا التنظيم هو الوحيد –وقد يكون ذلك على مستوى العالم أيضاً– الذي تشارك دوله جميعاً في عضوية عدة تنظيمات أوسع (جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية)، وكل منهما له صبغة مختلفة تجتمع في دول الاتحاد. [1]

إن المنظمات دون الإقليمية المتفرعة من تنظيم إقليمي أوسع –كما في حالة المنظمات الثلاث السابقة ومنظمة جامعة الدول العربية– تتيح خصوصية زائدة لأعضاء التنظيم دون الإقليمي، بما يفترض معه رؤى أمنية خاصة يحققها هذا التجمع (أمن الخليج والنفط، في حالة مجلس التعاون الخليجي)، والذي يُفضّل معه عدم إشراك التجمع الأكبر، من دون أن يتعارض ذلك مع أمن التجمع الأكبر، من منظور أن تحقيق الأمن للمستوى الأقل، يعاون على تحقيق الأمن للمستوى الأكبر.

د. المستوى الرابع: الأمن الإقليمي

ظهر مصطلح "الأمن الإقليمي"، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواها لتحقيق الاستقرار لأمنها في محيط الإقليم، بما يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم، والدول المجاورة المهددة له. وقد انتشر استخدام هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية، بظهور تنظيم إقليمي اهتمت معظم دول العالم به، وهو جامعة الدول العربية. وقد أنشأتها الدول العربية عام 1945، اعتماداً على القومية العربية، التي تجمع شعوب هذا التنظيم. إضافة إلى

(*)تكوّن من الدول العربية في غرب العالم العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا)، وهي كلها دول أفريقية تمثل الطرف الشمالي الغربي من القارة الأفريقية.

(1)موسوعة المقاتل، 2010، مرجع سابق.

تجاورها في المنطقة العربية لتجمع هذه الدول بين الأصل العرقي الواحد، والتشابه السكاني (دين ولغة وتقاليد) والانتماء الإقليمي الواحد، وهو ما لم يتجمع في أي تنظيم آخر(*).

التنظيم الإقليمي الآخر المشابه، هو منظمة الوحدة الإفريقية التي تضم كل دول القارة الإفريقية، أي أنه أُنشئ على أساس جغرافي، وهو كجامعة الدول العربية ضعيف الفاعلية، وغير مؤثر في أي بعد من أبعاده الأمنية. ولم يحقق أي قدر من الأمن للقارة ككل، أو لأعضائه الذين يُنتهك أمنهم في الصدامات والأزمات العالمية والإقليمية وبين أعضائه أنفسهم. (1)

وإذا كانت المنظمتان السابقتان قد فشلتا في تحقيق الأمن لأعضائها، فإن الاتحاد الأوروبي(*) – وهي منظمة إقليمية أيضاً تضم معظم الدول الأوروبية كان أساس نشأتها اقتصادي أولاً– تمكن من حل معضلة الأمن الإقليمي فيما واجهه من أزمات. واستخدم أنواعاً متعددة من القوى (سياسية واقتصادية وعسكرية) لحماية أمنه، واستطاع أن يُجَمّعْ تلك القوى (البرلمان الأوروبي، العملة الأوروبية، والقوات الأوروبية) ليصبح له قدراته الخاصة المعبرة عنه بحق.

ويمكن أعتبار مجلس التعاون لدول الخليج العربي من أنجح التجارب الاقليمية في تعزيز التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية في ضوء الارادة السياسية للدول الاعضاء لمواجهة التهديدات الامنية التي تتعرض لها منطقة الخليج العربي . (2)

(*)على الرغم من كل تلك الخصائص الدافعة لقوة هذا التنظيم الإقليمي، إلا أنّ تقييم أدائه منذ نشأته، التي تجاوزت نصف قرن من الزمان، وفي ضوء الصعاب التي واجهها، يعتبر كياناً أقل فاعلية نسبة لإمكانات الدول الأعضاء به في كافة المجالات، وهو ما يشير إلى أن هذه الإمكانات معطلة الفاعلية، في معظمها.

(1)موسوعة المقاتل، 2010، مرجع سابق.

(*) يعود تأسيس أول تجمع أوروبي إلى 18 أبريل/نيسان 1951 عندما اجتمعت ست دول أوروبية هي فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا واتفقت على تشكيل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب والتي ستشكل نواة قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي. وفي 25 مارس/آذار 1957 وقعت الدول اتفاقية روما التي وسعت مجالات التعاون، وأصبحت المجموعة تحمل اسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وفي السابع من فبراير/شباط 1992 تم توقيع معاهدة ماستريخت بهولندا والتي تم بمقتضاها تجميع مختلف الهيئات الأوروبية ضمن إطار واحد هو الاتحاد الأوروبي الذي أصبح التسمية الرسمية للمجموعة. ويتخذ الاتحاد العاصمة البلجيكية بروكسل مقرا دائما لأمانته العامة والمفوضية الأوروبية، ومدينة سترازبورغ الفرنسية مقرا لبرلمانه الأوروبي.

(2)موسوعة المقاتل، 2010، مرجع سابق.

هـ. المستوى الخامس: الأمن الدولي (الأمن الجماعي)

صدر في 7 أكتوبر 1944 مقترحات للمبادئ التي سينشأ عليها التنظيم الدولي الرسمي الجديد، تحت اسم "هيئة الأمم المتحدة"(*) ، وقد صيغت المبادئ الستة التي تكونت منها مقترحات "دبرتون أوكس" وقد وافقت عليها الدول التي أعلنت الحرب على ألمانيا وحلفائها (40 دولة منهم المملكة العربية السعودية ومصر والعراق وسورية ولبنان) (*) في ميثاق للأمم المتحدة خلال مؤتمر سان فرانسيسكو (25 أبريل ـ 26 يونيه 1945) حيث وافقت (111) دولة على جميع مواد الميثاق، وقع منها (50) دولة عليه. وجاء في نص الفقرة الخامسة من المادة الثانية من الميثاق: "يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون للأمم المتحدة في أي عمل تتخذه، وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أي دولة تتخذ الأمم المتحدة ضدها عملاً من أعمال المنع أو القمع". وجاء في المادة (43) من الميثاق تعهُد الدول الأعضاء بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن، بناءً على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن. نتج عن هذا المفهوم للأمن الدولي، تدخُل مسلح لقوات دولية أو إقليمية، سواء استخدمت القوة، أو لوحت بها، وسواء كان ذلك بتفويض دولي أو إقليمي(*)، لفض المنازعات الإقليمية، ومنع تصاعدها إلى مواجهة دولية(*)، أو لرد العدوان عن الطرف الأضعف(*)، أو لفرض عقوبات دولية، لردع التهديد وعدم تصعيد الخلافات.

في ظل نظام دولي ثنائي القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية) لم يكن من السهل تطبيق المفهوم الدولي للأمن، كما وُضع في ميثاق الأمم المتحدة، وذلك لتعارض الرؤى الأمنية للقوى

(*)عرف باسم مقترحات دبرتون أوكس، نسبة إلى المدينة الأمريكية التي عقد فيها الاجتماع بين ممثلي الدول الكبرى والعظمى الثلاث المنتصرين.

(*)تمت الموافقة على تلك المقترحات قبل أول مارس 1945.

(*)المادة 53 من ميثاق الأمم المتحدة، تبيح لمجلس الأمن إنابة التنظيمات الإقليمية لاتخاذ إجراءات قهرية لحفظ السلم والأمن الدولي.

(*)تدخلت قوة مسلحة تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية لفض النزاع في ليبيريا عقب الانقلاب والحرب الأهلية فيها في سبتمبر 1990.

(*)حشدت الأمم المتحدة قوة مسلحة بلغت حوالي نصف مليون مقاتل من أكثر من ثلاثين دولة في أكتوبر 1990، لتحرير دولة الكويت بعد أن غزتها القوات العراقية في 2 أغسطس 1990، (تم تحرير الكويت في فبراير 1991).

العظمى، فاستخدمت قوة دولية لغرض الأمن، في مرات قليلة. أما في عصر النظام العـــالمي ذي القوة القطبية الواحدة (الولايات المتحدة الأمريكية)، الذي بدأ تشكله عقب انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، فقد أصبح ميسوراً استخدام قوة دولية (أو إقليمية) لغرض الأمن من مناطق النـــزاع الإقليمية، وكثر استخدام تلك القوات في أنحاء العالم، تأكيداً للشرعية الدولية، وتثبيت دورها فـــي حفظ السلام والأمن الدوليين. [1]

قامت نظرية الامن الوطني السعودي على أسسس دينية وسياســية واقتــصادية واجتماعيــة وثقافية في ضوء ما تشهده الساحة الداخلية والخليجية والعربية من تطورات ساهمت في إحـــداث تحولات في تحليل أهمية وأبعاد العوامل المؤثرة على الامن الوطني السعودي وخـــصوصاً بعــد ثورات الربيع العربي 2011 والتي ساهمت في جعل الامن الداخلي والفردي محور أساسي فـــي نظرية الامن للمملكة العربية السعودية [2].

---

(1)موسوعة المقاتل، 2010، مرجع سابق.

(2)المشاط، عبد المنعم، مرجع سابق.

الفصل الثالث

نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية

لما كان الأمن الوطني في مفهومه الشامل يعني حماية المكتسبات الوطنية والحفاظ على مصادر قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد الاستراتيجيات والخطط الشاملة التي تكفل تحقيق ذلك، يبرز هنا البعد الفكري والمعنوي للأمن الوطني الذي يهدف إلى حفظ الفكر السليم والمعتقدات والقيم والتقاليد الكريمة. هذا البعد من وجهة النظر هذه يمثل بعداً استراتيجياً للأمن الوطني لأنه مرتبط بهوية الأمة واستقرار قيمها التي تدعو إلى أمن الأفراد وأمن الوطن والترابط والتواصل الاجتماعي، ومواجهة كل ما يهدد تلك الهوية وتبني أفكار هدامة تنعكس سلباً على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن الهوية تمثل ثوابت الأمة من قيم ومعتقدات وعادات، ونتيجة لانتشار وسائل التواصل الاجتماعي عبر الانترنت والقنوات الفضائية فقد أزدادت أهمية ألامن الفكري للمواطن السعودي وخصوصاً في ضوء الثورات العربية 2011.

وسوف يتم التطرق إلى نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية من خلال ثلاثة مباحث وكالتالي:

المبحث الأول: أهداف نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية وأبعادها.

المبحث الثاني: مقومات نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول

أهداف وأبعاد نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية

تم تقسيم هذا المبحث إلى مطالب وكالتالي:

المطلب الأول: مفهوم نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: الأبعاد الداخلية والخارجية لنظرية الأمن في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثالث: نظرية الأمن الوطني السعودي وركائزها

المطلب الأول: مفهوم نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية

تقوم نظرية الأمن للمملكة العربية السعودية على دعم قوة الدولة بما يحافظ على سيادتها واستقلالها، ويمكنها من المحافظة على كيانها القومي وسلامة أراضيها، إن دعم قوة الدولة يكون على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية إلى جانب الصعيد العسكري التقليدي، ولذلك، تضع المملكة العربية السعودية سياسات هادفة إلى زيادة درجة القوة في مختلف مقوماتها المادية والمعنوية، فعلى الصعيد السياسي، تسعى المملكة إلى زيادة نفوذها في المجالين الإقليمي والدولي وذلك بالاعتماد على سياسة خارجية نشطة، وتجند لذلك جهازها الدبلوماسي، كما ترسم سياسة داخلية انطلاقاً من الشريعة الإسلامية ومصالحها في تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز الوحدة الوطنية.[1]

الأمن الوطني السعودي هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها حكومة المملكة العربية السعودية في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها، وهي في سبيل ذلك تسعى إلى إيجاد الأجهزة الأمنية القادرة على القيام بهذه الوظيفة لأنها تعتبر العمود الفقري لجميع مهام الدولة، وبدون هذه الوظيفة لا تستطيع الدولة أن تبلغ أهدافها أو تحقق مرادها، فتحقيق الأمن من أهم غايات الدولة؛ نظراً للأهميته القصوى في استقرارها وانطلاقها لتحقيق أهدافها الكبرى في المجالين الداخلي والخارجي على السواء[2].

---

(1) حسين، عدنان السيد (2003)، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، ص93.

(2) قدور، عمر احمد (1998)، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص 180 وما بعدها.

تعمل المملكة العربية السعودية على الصعيد الاقتصادي على تطوير وسائل الإنتاج وزيادة كميات الإنتاج من النفط والغاز بهدف زيادة الدخل القومي وبما يمكنها من أستخدام قوتها الاقتصادية لتحقيق أهدافها السياسية، أي أنها توظف الاقتصاد لصالح النفوذ السياسي، أما على الصعيد العسكري فإن المملكة تعمل تطوير الجيش السعودي وتجهيزه بأحدث الاجهزة والمعدات، والاعتماد على التخطيط الدفاعي لمواجهة الأخطار المحتملة.

تتبنى نظرية الأمن القومي أسلوبين لتحقيق الأمن: الأمن من خلال الصراع، أو الأمن من خلال التعاون. يدافع القائلون بتحقيق الأمن من خلال الصراع عن سياسة القوة في العلاقات الدولية، ويستندون غالباً إلى نظرية توازن القوى، فيما يعتبر فريق آخر من القادة أن التعاون المشترك هو أسلوب ناجح لمعالجة المشكلات السياسية والاقتصادية، أي أنه طريق لتحقيق الأمن القومي. ويمكن ملاحظة أسلوب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في تحقيق الأمن من خلال الصراع، وهو ما طرحه في خطابه الرئاسي عند التشديد على القوة الأمريكية، وعلى إقامة نظام الدرع الصاروخي، وهذا ما أتضح بشكل أكبر مع الحملة الأمريكية على الإرهاب، التي اتسع نطاقها على مستوى العالم بعد أحداث 11 أيلول 2001.

وهنا يجب التمييز بين الأمن القومي للدول الكبرى والأمن القومي للدول الصغرى. فالدولة الكبرى تسعى للمحافظة على قوتها ونفوذها الدوليين، وغالباً ما تعمل على منع غيرها من الدول المنافسة من امتلاك مزيد من القوة. بينما تكتفي الدولة الصغيرة بحماية كيانها الوطني واستقلالها، من غير أهداف توسعية وطموحات دولية واسعة غير أن المتغيرات العالمية في أواخر القرن العشرين دفعت الدول إلى إعادة النظر بمفهوم الأمن القومي مع ثورة العلوم والتكنولوجيا، فالاتجاهات العالمية على الصعيد الاقتصادي تفرض على سائر الدول مواكبة هذه المتغيرات في إطار التعاون الدولي، هذا بالإضافة إلى تركز المنافسة الدولية في مضماري الاقتصاد والتكنولوجيا.[1]

تدور سياسة المملكة الأمنية والدبلوماسية في دوائر وحلقات متشابكة عدة، جميعها ذات أهمية قصوى وذات تأثيرات خطيرة بالنسبة للاستقرار والأمن الإقليمي والدولي. والمملكة لم تكن في يوم من الأيام ومنذ تأسيسها دولة هامشية، ولن تكون كذلك ومن الواجب والحكمة ملء هذا

(1)شوقي ، ممدوح (1997)، الأمن القومي والعلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، ص 32–47.

الدور بشكل فعال ومؤثر، فدورها القيادي في العالم الإسلامي لا يمكن أن يجعل منها دولة هامشية مهما حاولت أو تمنت الدول الأخرى، ودورها القيادي في العالم العربي ينبع من كونها من أكبر الدول العربية وأوسعها من حيث الإمكانيات والمكانة. كما أن دور المملكة في السياسة الخليجية كدولة رائدة يضع على عاتقها كثيراً من الأعباء والمسؤوليات، هذا بالإضافة إلى الدور المحوري للمملكة في سياسة الطاقة الدولية، لكونها من أكبر الدول المنتجة والمصدّرة للنفط في العالم، فضلاً عن دورها المستقبلي في هذا المجال عبر امتلاكها لمخزون نفطي ضخم. وبالإضافة إلى هذا وذاك، يبقى دور المملكة في سياسة الشرق الأوسط دوراً محورياً لا يمكن تجاوزه.

أهداف الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية:

لقد اكتسب النظام السعودي شرعيته من أربعة أسس قوية هي الاحتكام إلى العقيدة الإسلامية التي يعتبرها الشعب السعودي مصدر الشرعية لأي نظام سياسي إسلامي يضطلع بمهمة الحكم، والاستناد إلى الانجازات الضخمة التي تحققت على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية منذ قيام الدولة السعودية وحتى عام 2012، والالتحام التاريخي الطويل الذي جمع بين الأسرة السعودية والشعب في الجزيرة العربية وما حققته هذه الأسرة من نجاح في مجال توحيد شبه الجزيرة العربية والقضاء على حالة التشرذم والتخلف الذي كانت تعيشه المنطقة، والقبول العام للنظام العربي السعودي في الساحة العربية والإسلامية والدولية وما ترتب على ذلك من زيادة في مصداقية النظام في المجتمع الدولي وتطور في آلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والأمنية.

إن الهدف الأسمى للأمن الوطني هو حماية القيم الداخلية للمملكة العربية السعودية، وحفظ كيانها وحقها في البقاء، وهذا الهدف الأساس يتمثل في مرتكزات وغايات تشمل: [1]

1- الحفاظ على الضرورات الأساسية لكل من يعيش على أرض الوطن، وحماية الإرادة الوطنية؛ وذلك بمختلف الوسائل التي تحقق هذا الهدف.

2- إشاعة الشعور بالأمن والاستقرار والسكينة على نحو يحقق أمن الوطن وأمن المواطن، بحيث ينتفي التهديد لأي منهما.

3- السعي إلى تحقيق الرفاهية بتحقيق الأمن والحرية والكفاية الإنتاجية والعدالة الاجتماعية.

---

(1)قدور، عمر احمد ، مرجع سابق، ص 183.

وهذه الأهداف في مجملها تشمل جميع الغايات التي تسعى حكومة المملكة العربية السعودية إلى تحقيقها كما تشمل جميع أوجه النشاط في الدولة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. والمتأمل لهذه الأهداف يجدها تشمل نشاط الدولة، وكأنما الدولة جهاز كبير يقوم بوظيفة واحدة هي أمن هذا المجتمع، وإذا أمعنا النظر في مدى سعة الاهتمام بالأمن وجدنا أن تلك الوظيفة والأنشطة المؤدية إليها هي: [1].

أ – عبارة عن صياغة لكل حاجات المجتمع المختلفة التي تمس مصالح الجماعة مساساً مباشراً، بل إنها هي الصالح المشترك للأفراد الذين يكونون تلك الجماعة.

ب– إن تلك الوظائف هي المظهر المادي للسلوك الوظيفي للسلطة، فهي والسلطة شيء واحد لا يمكن التفريق بينهما.

المطلب الثاني: الأبعاد الداخلية والخارجية لنظرية الأمن في المملكة العربية السعودية:

أعربت دول الخليج العربي عن تمسكها بمبدأ الأمن الجماعي منذ عقود طويلة، ولأنها أدركت بوقت مبكر أن مثل هذا المبدأ هو شكل من أشكال التعاون الدولي ويؤدي بالنتيجة إلى الاندماج أو التكامل، فقد عملت هذه الدول قبل حوالي أربعة عقود على إنشاء مجلس التعاون الذي تبنى تحقيق الأمن المشترك عن طريق إستراتيجية أمنية لها جانبان، داخلي من خلال الاتفاقية الأمنية وخارجي عن طريق تنسيق السياسات الدفاعية ودعم القدرات العسكرية وإجراءات التدريبات المشتركة في نطاق برامج ذراع المجلس العسكري وهو قوات درع الجزيرة.

ومع تطور مفهوم الأمن القومي وعناصره ومقوماته على الأصعدة العربية والإقليمية والدولية أدركت دول الخليج هذا التطور وباتت رؤيتها للأمن القومي لا تقتصر فقط على القدرات العسكرية لصد أي عدوان محتمل، بل منسجمة ومتوافقة مع حاجتها الفعلية للأمن وما هو معمول به في دول العالم المختلفة، وأصبحت مسألة تأمين دولها من الداخل وحمايتها من التهديد الخارجي بما يكفل لشعوبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقاتها البشرية وثرواتها المعدنية والطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار والسلام، هي من أبرز عناصر التطور الاستراتيجي في مفهوم الأمن الخليجي، وبهذا المعنى وسعت مفهومها للأمن ليتعدى الجانب العسكري إلى نظرة إستراتيجية

---

(1)قدور، عمر احمد ، مرجع سابق، ص 183.

شاملة تعكس تطلعات شعوبها لتحقيق أمنها القومي بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية.

يعتمد الأمن القومي السعودي على عدد من العوامل منها القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، والقوة البشرية والموقع الجغرافي للدولة وقدرة القيادة السياسية وحنكتها في إدارة شؤون الدولة واتخاذ القرارات الاستراتيجية والمحافظة على أمن وسلامة الدولة، وتعد المصالح القومية بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسات الداخلية والخارجية للدولة، فلا بد أن تعمل هذه السياسة على حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي والسلامة الإقليمية للدولة بأقصى ما تسمح به الطاقات المتاحة لديها فيما يتعلق بقوتها الذاتية، ويرتبط بهذا الهدف الحاجة إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد المصالح الحيوية لأمن الدولة وللوفاء بهذه المطالب لا بد من تنمية مقدرات الدولة من عناصر القوة لتتمكن من مواجهة التهديدات. كما أن التخطيط للطوارئ والأزمات لا بد أن يحتل حيزاً من السياسة العامة للدولة. يعتبر النفط مرتكزاً رئيسياً من مرتكزات الاستراتيجية الدولية المعاصرة ويرجع في المقام الأول إلى أن لهذه السلعة استراتيجية أولية لا يمكن أن تضاهيها في قيمتها الاقتصادية والعسكرية سلعة أولية أخرى. ومن ثم فالبترول هو عصب القوة الاقتصادية للمجتمعات الصناعية وغير الصناعية بلا استثناء وانقطاعه إنما يعني الحكم على المجتمع بالموت الاقتصادي، ومن هنا يبتدئ حرص الدولة المستمر على تأمين مواردها النفطية والإبقاء عليها بمنأى عن التهديد.

وسأتناول فيما يلي الأبعاد الداخلية والخارجية لنظرية الأمن في المملكة العربية السعودية، وكما يلي :

أولاً: الأبعاد الداخلية: [1]

ومن الأبعاد الداخلية المهددة للأمن السعودي الثقافة الخاطئة كونها حصيلة التعليم، والتطرف الديني والمذهبي، وانعدام المنهجية التعليمية المستنيرة، والإنفجار السكاني وشيوع البطالة، وتضاؤل دور الأسرة والمجتمع في توجيه، وازداد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وفيما توضيح لبعض هذه الأبعاد:

---

(1) طه، ممدوح، (2009) بعد ربع قرن من "التعاون": "الاتحاد الخليجي العربي" هو الطموح الشعبي الذي لم يتحقق بعد ، مركز الخليج للأبحاث، ص69.

1. **العقيدة الدينية:** يعد العامل الديني من أكثر العوامل تأثيراً على تماسك المجتمع السعودي ، ويؤدي الانسجام الديني إلى تماسك الجبهة الداخلية، وتعزيز الروابط الاجتماعية داخل المجتمع، والدين الإسلامي يشكل مرتكز أساسي في تماسك الدولة السعودية ومحدد رئيسي لأمنها الوطني.
2. **الاستقرار السياسي:** يرتبط بطبيعة النظام السياسي وقدرته على التوازن بين الحقوق والواجبات والمشاركة العامة، والإحساس بالمساواة بين مختلف طبقات الشعب، فقدرة النظام على تحقيق الأمن يرتبط بتحقيق العدالة بين المواطنين، والمملكة العربية السعودية من الدول التي عملت على توفير عوامل الاستقرار السياسي سواء على المستوى السياسي والأمني أو الاجتماعي أو الاقتصادي.
3. **الاستقرار الاقتصادي:** يشكل الاقتصاد عنصر رئيسي في البناء الوطني السعودي حيث تعمل المملكة على تحسين مستوى المعيشة وتحقيق معدلات نمو اقتصادي بفضل الاعتماد على موارد الطاقة النفط والغاز وتنويع مصادر الدخل الوطني والاستفادة من ذلك في المشاريع الاقتصادية وتطوير البنية التحتية في المملكة.
4. **الشعور بالانتماء بين أفراد المجتمع:** يساعد الشعور بالولاء على التماسك بين مختلف طبقات المجتمع السعودي، وبينها وبين الوطن من ناحية أخرى، ويمثل حاجزاً ضد التدخل الخارجي في شؤون الدولة، وتعمل المملكة العربية السعودية من خلال البرامج الإعلامية والدينية والثقافية والتعليمية على غرس هذا المفهوم لدى المواطنين.
5. **تبني المواطنين سلوكيات وأخلاقيات مشتركة:** وهذا يؤدي إلى المحافظة على الشخصية الاجتماعية، والتناسق السلوكي داخل المجتمع الواحد، ويتم ذلك عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية.
6. **العدالة الاجتماعية:** وتشمل العدالة تكافؤ الفرص أمام الأفراد في المجتمع، وشعورهم بالمساواة عن طريق حصولهم على نصيب عادل مقابل مساهماتهم الاقتصادية والاجتماعية، وفي غياب العدالة الاجتماعية تتولد مشاعر الإحباط وعدم الرضا، وبالتالي تنعكس سلبياً على أمن واستقرار الدولة.

ثانياً: الأبعاد الخارجية:

لم يعد يقتصر الأمن الوطني للدولة حالياً على إقليم محدد، إن نطاق أمن الدولة قد اتسع، وذلك نتيجة انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث أن نطاق أمن الدول تعدى حدودها الداخلية ليشمل جميع أنحاء العالم إلى حد كبير، ويمكن حصر العوامل الخارجية المؤثرة في الأمن الوطني فيما يلي(1):

1. **وجود مشاكل وأطماع وعلاقات غير مستقرة مع دول الجوار:** إن وجود دولة ما وسط دول تناصبها العداء يدفع هذه الدولة إلى توظيف إمكاناتها لزيادة ترسانتها العسكرية، والاهتمام المكثف بزيادة كفاءة أجهزة الاستخبارات وذلك حتى تقف على أهبة الاستعداد لمواجهة أي طارئ ، وهذا يرتبط الى حد كبير بسياسات أسرائيل وأيران في منطقة الخليج العربية .
2. **الصراع والوفاق الدولي:** إن عهد الوفاق الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي، قلل من خطورة استخدام أسلحة الدمار الشامل وأثرها في الأمن الوطني لكل دولة(2).
3. **المخابرات الأجنبية:** تسعى المخابرات الأجنبية بكل ما أوتيت من قوة لزعزعة الجبهة الداخلية وضرب الأمن الوطني وإثارة البلبلة في الدولة العدو، لهذا تسعى كل دولة لتعزيز استخباراتها الوقائية لمنع الهجمات العدوانية الخارجية عليها.
4. **مشاكل الطاقة والغذاء:** يشكل هاجس توفير الطاقة والغذاء الهم الأول للدولة حيث تسعى كل دولة لتعزيز استخباراتها الوقائية لمنع الهجمات العدوانية الخارجية عليها.
5. **السيطرة على الأسواق:** تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم مقومات الأمن الوطني لأية دولة، حيث تشكل ثروات الدولة مؤشراً هاماً على قوتها، وعلى متانة أمنها الوطني، فالصراع بين الدول الصناعية للسيطرة على الأسواق ما هو إلا تنافس لحماية أمن أي

---

(1)كاخيا، إبراهيم إسماعيل (2007) إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة السعودية ، كتيب مجلة الدفاع، ، ص59.

(2)العفيفي، فتحي (2003) التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينات ، مركز الامارات للدراسات و البحوث، أبوظبي ، ص59.

دولة من هذه الدول، وخاصة في العصر الحديث، حيث احتل العامل الاقتصادي المركز الأول من عوامل قوة وضعف الدول.

6. **إقامة القواعد العسكرية:** تعتبر القواعد العسكرية من ضروريات الأمن الوطني لأي دولة وتبرز أهميتها وقت الحرب وتهديد الأمن الوطني للدولة.

7. **امتلاك أسلحة الدمار الشامل:** أن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي سوف يدفع دولاً عربية عديدة، ومن بينها المملكة العربية السعودية، إلى السعي نحو امتلاك أسلحة دمار شامل لموازنة القوة الإيرانية. وقد ظهرت بوادر هذا الأمر مع تعبير السعودية في الآونة الأخيرة عن رغبتها في تطوير برنامج سلمي للطاقة النووية، وقيامها، بالتعاون مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي، بإطلاق مبادرة لتطوير برنامجًا مشتركًا للطاقة النووية، فضلاً عن توقيع المسئولين السعوديين مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة الأميركية، في مايو 2008، بخصوص التعاون في مجال الطاقة النووية[1].

8. **نقل التكنولوجية المتقدمة:** في ظل الثورة التكنولوجية خلقَ الاندفاع نحو التطوير والتحديث طلباً مضاعفاً على المعدات الأوتوماتيكية، وعلى أجهزة الكمبيوتر، وبالتالي يسعى المخططون لاستراتيجيات الأمن القومي إلى الحصول على التكنولوجيا، وهنا تلعب أجهزة الاستخبارات دوراً بارزاً في هذه العملية المعقدة.

9. **التكتلات الاقتصادية:** نظراً لبروز العامل الاقتصادي كعامل في تحقيق الأمن الوطني لأي دولة، ونظراً لإيمان الدول بأهمية التنسيق وتكوين التحالفات والتكتلات الاقتصادية، وذلك لغرض تنسيق الجهود للوصول إلى نتائج أفضل، ولعل أهم هذه التكتلات الاقتصادية الناجحة المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

10. **التكتلات والأحلاف العسكرية ومعاهدات الدفاع المشترك:** إن التنسيق بين أكثر من دولة ضروري لمواجهة التهديدات التي تواجه الأمن الوطني والسلام العالمي، فلقد اتجهت دول كثيرة لإقامة التحالفات العسكرية، وذلك لضمان أمنها الوطني، ولعل أهم هذه

(1)ماذا لو امتلكت السعودية السلاح النووي، 2009/10/1، نقلاً عن: http://www.daoo.org

الأحلاف حلف شمال الأطلسي، وكذلك التنسيق العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي.

11. **الشركات المتعددة الجنسيات ذات الصفة الاحتكارية:** وتهدف هذه الشركات إلى تحقيق مكاسب اقتصادية وميزات خاصة من أنشطتها الخارجية، ويساعدها في ذلك ما تملكه – عادة– من موارد مالية ضخمة وخبرات في التسويق. وتوثر هذه الشركات على الأمن الوطني للدول النامية بشكل عام، وذلك أن هذه الشركات تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، مما يؤدي إلى هروب رأس المال للدول الصناعية، بل وبلغ الأمر بهذه الشركات التدخل في الشؤون الداخلية، والتأثير على الأوضاع السياسية، مما أثار امتعاض الدول النامية وسعيها التحرر من هذه السيطرة الاستعمارية تحت غطاء اقتصادي.

12. **النظام الاقتصادي العالمي:** يقع النظام الاقتصادي العالمي تحت سيطرة وتنظيم الدول الصناعية الكبرى، وهي تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية دون اعتبار لمصالح الدول النامية خاصة والتأثير على أمنها الوطني، ويجب على الدول التي تسعى قدر الإمكان للتوفيق بين ضروريات هذا النظام وظروف الدول الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: نظرية الأمن الوطني السعودي وركائزها:

الهدف الذي تسعى له الحكومات والدول هو إيجاد ذلك المزج من الأمن النفسي والأمن المادي الذي ينعكس في بيئة أمنية تجعل المجتمع يعيش حياة آمنة اقتصادياً وسياسياً وقيمياً وعقائدياً[1].

ويقوم الأمن الوطني على مجموعة من الركائز هي:

أولاً: تحكيم الشريعة الإسلامية:

تعتبر المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها في عهد الملك عبد العزيز التمسك بالإسلام منهجاً للحياة، ، وأن ما تحقق من انسجام وتوحّد بين أبناء الشعب السعودي ما كان ليتم إلا من خلال تطبيق منهج الإسلام، حيث أشارت المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم على أن دين المملكة العربية السعودية هو الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة الرسول محمد ﷺ ، كما يستمد الحكم سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله وهما الحاكمان على جميع أنظمة الدولة[2]،

---

(1)الشهراني، سعد ، مرجع سابق ص4.

(2) المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/90 بتاريخ 1412/8/27هـ.

وتحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتقوم بواجب الدعوة إلى الله[1].

ثانياً: استقرار النظام السياسي:

شهد النظام السياسي السعودي العديد من التطورات المهمة حتى وصل إلى ما هو عليه، والمملكة تطبق نظاماً سياسياً فريداً وذلك بإعلانها دوماً بأن نظامها السياسي ينبع من القيم الإسلامية كما تُقدم نموذجاً لدولة تحرص على تطبيق الشريعة الإسلامية في ظل تطورات مغايرة في العالم تدعو إلى مدنية الدولة وابتعادها عن الدين[2].

إن السياسة السعودية القائمة على أساس قوي من شرع الله كان من ثمارها الاستقرار السياسي الذي تعيشه المملكة العربية السعودية ويعد استقرار النظام السياسي من أهم دعائم الأمن الوطني[3]. ويبايع المواطنون الملك على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر[4].

إن المرحلة التي تمر بها المملكة تتميز بالاستقرار على عدة أصعدة، نتيجةً للخطوات الإصلاحية التي أعلنها الملك عبد الله في بداية تسلمه زمام الحكم وفق رؤية سياسية ثاقبة، كان من أهمها نظام "هيئة البيعة" الذي أثبت أنه صمام أمان لضمان انتقال السلطة بشكل سلس دون احتمالات وجود فراغ سياسي، كما كان يخشى البعض قبل صدور النظام الذي أثبت نجاحه ونجاعته، حيث اعتمدت بعض الدول الخليجية على أنظمة مشابهة ترتكز على التصويت لضمان انتقال السلطة بشكل طبيعي سواء في ظروف عادية أو استثنائية. لقد أدى نظام هيئة البيعة في المملكة إلى تكريس الشعور بالاستقرار السياسي والاقتصادي عبر وجود نظام واضح ومعلن يضمن هذا الاستقرار واستمراريته، فبعث هذا الأمر في نفوس المواطنين شعوراً بأنهم في مأمن من الأزمات السياسية، وأضحى المواطن السعودي لا يخشى من أنه سيعيش قلق حدوث الفراغ السياسي وتبعاته الاقتصادية، وذلك لوجود مؤشرات واضحة أمامه لنظام الدولة فيما يتعلق بنظام

---

(1) المادة الثالثة والعشرون من النظام الأساسي للحكم ، مرجع سابق.

(2)ركان زيدان، تلخيص النظام السياسي السعودي، 2012/4/29، منتديات الحوار: http://ahmedwahban.com.

(3)طه، ممدوح، مرجع سابق، ص62.

(4) المادة السادسة من النظام الأساسي للحكم، مرجع سابق.

الحكم الحالي. يتميز نظام هيئة البيعة بالدقة والوضوح، ولذلك لن يكون هناك أي نوع من القلـــق مما قد تحمله الاحتمالات؛ لأن مواد ولوائح الهيئة تضع القرار فيما يتعلق باختيار ولي العهد بين الملك وأعضاء هيئة البيعة، وفق نظام واضح ومحدد، وبناء على ذلك نستطيع القول إن تـــاريخ 1427/9/27هــ الموافق 2006/10/20 كان علامة فارقة في التاريخ الوطني[1].

ثالثاً: تطوير المؤسسات الأمنية:

وهي المؤسسات المعنية بحفظ الأمن وإقرار السكينة العامة، وصيانة الحق والعدل، معتمدة في ذلك – بعد الله – على أبنائها، ويهدف تطوير المؤسسات الأمنية إلى: [2]

1- رفع مستوى الخدمات التي تقدمها المؤسسات الأمنية للمواطنين، وتعميمها على مختلف أرجاء الوطن.
2- تأهيل رجل الأمن وإعداده بحيث تتكامل شخصيته علمياً وخلقياً ومهنياً فيرتفع مستوى مهاراته وعلومه ومعارفه ويستوعب ما يحدث في العالم من تحولات ويفهمها جيداً ليكون مستعداً للتفاعل معها بوعي وإدارك.
3- إعداد العاملين في مجال الأمن على استخدام مختلف التقنيات الحديثة التي يحتاج إليها في أداء مهامه، حتى يستطيع أن يؤديها بما يحفظ حقوق الوطن والمواطن.
4- إخضاعهم لبرامج التدريب المستمر من خلال برامج علمية وتدريبية محددة للإفادة منهم مهارياً وذهنياً وسلوكياً.

كما يعني التطوير تأمين أحدث المعدات والتجهيزات الأمنية، وتطوير الأساليب المتبعة في تنفيذ المهام الأمنية. كل ذلك من أجل تنفيذ التزام المملكة العربية السعودية بتوفير الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على أراضيها[3]. وتعمل المملكة على الاهتمام بالمؤسسات الأمنية للأسباب التالية[4]:

1. العمل على تحسين مستوى الخدمات الأمنية المقدمة للمواطنين، وتعميمها على مختلف أرجاء الوطن.

---

(1) سعود البلوي، المملكة وعهد الاستقرار السياسي، 2012/6/18، نقلاً عن: http://www.alwatan.com.sa
(2) وزارة الداخلية، مرجع سابق، ص420 .
(3) المادة السادسة من النظام الأساسي للحكم .
(4) وحدة الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص88.

2. تدريب رجال الأمن مهنياً وأخلاقياً لتحسين مستواهم وتأهيلهم ليكونوا مستعدين للتعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية بما يساعد على حفظ الأمن والنظام.
3. إعداد العاملين في مجال الأمن على استخدام مختلف التقنيات الحديثة التي يحتاج إليها في أداء مهامه، حتى يستطيع أن يؤديها بما يحفظ حقوق الوطن والمواطن.
4. العمل على توفير البنية التحتية والأجهزة والمعدات الأمنية التي تساعد على القيام بعمل الأجهزة الأمنية بالشكل المناسب بتوفير الأمن والحماية للمملكة.

رابعاً: أهمية القوة الدفاعية:

وهي القوة التي تحمي أمن المملكة وحدودها وسيادتها وذلك من خلال الاستعداد والأخذ بالأساليب المتطورة التي تحقق حماية الوطن والمواطنين والمقيمين من كل تهديد. و تنشئ الدولة القوات المسلحة وتجهزها من أجل الدفاع عن الوطن والمجتمع والعقيدة الإسلامية[1]، كما أن الدفاع عن العقيدة الإسلامية والمجتمع الوطني واجب على كل مواطن[2].

وبالرغم من ضرورة القوة الدفاعية للأمن الوطني إلا أن السياسات الداخلية لتعزيز الشرعية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعزز الأمن الوطني بقدر ما تحميه القوة العسكرية من الفتن والأخطار الداخلية والخارجية[3].

خامساً: الوحدة الوطنية:

رسخت المملكة العربية السعودية الوحدة الوطنية وقضت على أسباب الفرقة، وجعل الدعوة للدين الإسلامي والأمة الواحدة بدل النعرات القبلية، فحل السلم والأمن والرخاء بعد أن كانت الحرب هي القاعدة والسلم هو الاستثناء. كما أن الظروف التي مرت بها المملكة العربية السعودية أثبتت صلابة هذه الوحدة وزادتها رسوخاً، فالمملكة على اتساع رقعتها وامتداد أراضيها تضم شعباً متجانساً من النواحي الثقافية والسكانية والعقائدية، مما جعل هذا المجتمع متوائماً مع نفسه، ممتثلاً عقيدته. وتسعى الدولة إلى تعزيز الوحدة الوطنية كما تمنع كل ما يؤدي إلى الفتنة[4].

تبنت الدولة السعودية بقيادة المؤسس توحيد أجزاء المملكة العربية السعودية على راية واحدة

---

(1) المادة الثالثة والثلاثون من النظام الأساسي للحكم، مرجع سابق .

(2) المادة السادسة والثلاثون من النظام الأساسي للحكم، مرجع سابق .

(3)الشهراني، سعد ، مرجع سابق، ص11.

(4)طه، ممدوح، مرجع سابق، ص64.

وهدف واحد ثمرته توحيد الجزيرة العربية وحماية وحدتها والقضاء على أسباب الفرقة والنزاعات وإلغاء أسبابها على أسس من الشريعة الإسلامية وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة فأقام الأمن، وأتاح تكافؤ الفرص في المراعي والمرافق وموارد الرزق، وجعل الدعوة للدين والأمة الواحدة بدل النعرات القبلية الجاهلية، فحل السلم والأمن والرخاء بعد أن كانت الحرب هي القاعدة والسلم هو الاستثناء[1]. كما أن الحوادث والأحداث التي مرت بالمملكة العربية السعودية أثبتت صلابة هذه الوحدة وزادتها رسوخاً ووثقت عراها، فالمملكة العربية السعودية على اتساع رقعتها وامتداد أراضيها تضم بين جنباتها شعباً متجانساً – وبفضل الله – قل أن يوجد له مثيل من حيث التجانس الثقافي والسكاني والعقدي [2].

سادساً: تعاون المواطنين:

إن مهمة المؤسسات الأمنية في مجال توفير الأمن وبالتحديد في مجال مكافحة الجريمة لا يمكن أن تعطي النتائج المرجوة إلا بتعاون المواطنين مع المؤسسات الأمنية، سواء كان ذلك بشكل فردي أو جماعي عن طريق المبادرة الشخصية أو عن طريق المبادرات المنظمة بواسطة اللجان الأهلية والعامة في المجتمع. وتقوم المملكة بجهود دبلوماسية وسياسية لحماية أمن المنطقة واستقرار دولها وخاصة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وعدت تلك الدول جزءاً من الجسد السعودي، وليس هناك تعبير أصدق من تعبير أحد أعضاء عائلة الصباح الحاكمة في الكويت مشعل الأحمد الصباح في عام 1986م عندما وصف المملكة بقيادتها الحكيمة بأنها هي الأساس لصيانة جميع الدول الخليجية وحمايتها من المخاطر وعدم الاستقرار، وأن كل ما قامت به المملكة لتعزيز قدراتها العسكرية والأمنية إقليمياً وداخلياً ليس لمجرد حماية المملكة بل قُصد به صيانة أمن جميع دول الخليج واستقرارها[3].

تنتظر الجهات الأمنية من المواطن السعودي أن يبذل بعض الجهد في حماية نفسه وممتلكاته ضد النشاط الإجرامي للمنحرفين، وأن يقدم للجهات الأمنية ما يستطيع من مساعدة وما يتوافر لديه من معلومات تساعد على منع الجريمة قبل وقوعها وعلى ضبط الجريمة بعد وقوعها. وعلى

---

(1)وزارة الداخلية، مرجع سابق، ص6.

(2)المادة الثانية عشر من النظام الأساسي للحكم ، مرجع سابق.

(3)القباع، عبد الله سعود، (1990). الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، الرياض، مطابع الفرزدق، ص 25.

المواطن أن يتذكر حق المجتمع عليه في تحقيق الأمن، لأن الدولة لا تستطيع القيام بواجباتها الاجتماعية المختلفة منفردة دون مساعدة المواطنين[1]. ولقد اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن مهمة المؤسسات الأمنية في مجال توفير الأمن وبالتحديد في مجال مكافحة الجريمة لا يمكن أن تعطي النتائج المرجوة إلا بتعاون المواطنين مع المؤسسات الأمنية سواء كان ذلك بشكل فردي أو جماعي عن طريق المبادرة الشخصية أو عن طريق المبادرات المنظمة بواسطة اللجان الأهلية والعامة في المجتمع[2].

سابعاً: العناية بالاقتصاد ومحاربة الفقر:

تعد العناية بالاقتصاد من أهم العوامل التي يتحقق للمجتمع من خلالها مستوى متقدم للمعيشة يبعد المجتمع وأفراده عن شبح الفقر المسبب الأكبر للخلل الأمني، وتُيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه[3]، وتنظر الدولة للمُلكية ورأس المال والعمل على أنها من المقومات الأساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية، كما تنظر إليها على أنها حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية[4]. كما أكد النظام الأساسي للحكم على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية عادلة[5].

إن نظرية الأمن الوطني السعودي تمثل أستراتيجية شاملة تكامل تتكامل فيها الخطط الموضوعة لحماية الأمن للمملكة العربية السعودية، ومنها: الأمن الإقليمي المعني بالدول المجاورة التي تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد تسعى من خلاله إلى تنظيم تعاون أمني وعسكري فيما بينها ومثال على ذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الدول العربية. بالإضافة إلى الأمن الدولي أو الأمن الجماعي الدولي؛ الهادف في المقام الأول إلى تثبيت الاستقرار والسلم الدولي بتكاتف المجتمع الدولي من خلال المنظمات الدولية ، وتعتمد على مجموعة من المرتكزات الدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعتمد على أساس الالتزام بالشريعة الاسلامية وأستثمار عوائد الطاقة في عملية التنمية الشاملة .

---

(1)طالب، أحسن (1997)، الوقاية من الجريمة:نماذج تجريبية ناجحة، مجلة الفكر الشرطي، المجلد السادس: العدد الثالث، الشارقة، شرطة الشارقة ، ص406.

(2)طالب، أحسن ، مرجع سابق، ص405.

(3)المادة الثامنة والعشرين من النظام الأساسي للحكم.

(4)المادة السابعة عشرة من النظام الأساسي للحكم.

(5)المادة الثانية والعشرين من النظام الأساسي للحكم.

المبحث الثاني

مقومات نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية

سوف أتناول مقومات نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية مــن خــلال المطالــب التالية:

المطلب الأول: المقومات السياسية والجغرافية والاقتصادية والسكانية لنظرية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: دور مجلس الأمن الوطني السعودي في تحقيق نظرية الامن الوطني السعودي.

المطلب الأول:المقومات السياسية والجغرافية والاقتصادية والسكانية لنظرية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية:

تعتبر المملكة العربية السعودية ثاني أكبر دولة عربية من حيث المساحة حيث تبلغ الحدود البرية للسعودية أكثر من (4.431) كم، أما الحدود البحرية على الخليج العربي والبحر الأحمر فتبلغ حوالي (2.640) كم، وهو ما يفرض عليها طاقات كبيرة من أجل توفير الحماية للوطن والمواطن، وإذا ما كانت الحدود البرية أكثر أمناً باعتبارها مع دول عربية شقيقة للسعودية، إلا أن الحدود البحرية وخصوصاً على الخليج تشكل تهديداً واضحاً (1). أما الموانئ على البحر الأحمر، فتساعد على جعل السعودية القوة الأكبر في البحر الأحمر، وذات موقع استراتيجي وأمني جيد وذلك بسبب علاقاتها مع مصر والسودان وأثيوبيا وجيبوتي، بحيث تجابه التهديدات التي تواجه الحركة البحرية في البحر الأحمر، وتُعد الصراعات في منطقة القرن الإفريقي من أكثر المتغيرات تأثيراً على أمن المملكة العربية السعودية(2).

---

(1)النعيم، مشاري عبد الرحمن (1999). الحدود السياسية السعودية: البحث عن الاستقرار، بيروت: دار الساقي، ص 11.

(2)Cordesman, Anthony H., (2002), Saudi Arabia Enters The 21st Century: Political, Economic, and Energy, Center for Strategic and International Studies, p38.

يحد المملكة العربية السعودية الأردن والعراق في الشمال والشمال الشرقي، الكويت، قطر والبحرين والامارات العربية المتحدة حول الشرق، وسلطنة عمان في الجنوب الشرقي، واليمن في الجنوب، والبحر الأحمر يقع غرب المملكة، والخليج العربي يقع إلى الشمال الشرقي[1].

تقع السعودية فلكياً بين خطي عرض (16 و32.12) شمالاً وبين خطي طول (34.36) و(56) شرقاً، وبذلك تقع ضمن المنطقة المدارية الحارة التي تشغلها الصحارى، وهذا الموقع يجعل السعودية تحتل مكاناً وسطاً بين قارات العالم، حيث تقع في قلب الشرق الأوسط، ويحدها اليابس الآسيوي من شمالها واليابس الإفريقي عند غربها وجنوبها الغربي لا يفصلها عنه سوى البحر الأحمر، وتغطي المملكة العربية السعودية ما لا يقل عن (80 %) من مجموع مساحة شبه الجزيرة العربية، ولديها حدود سياسية مع ثمانية دول، تتوزع على سبع دول هي العراق (814) كم، والأردن (744) كم، والكويت (222) كم، وعمان (676) كم، وقطر (60) كم، والإمارات العربية المتحدة (457) كم، واليمن (1.458) كم[2]، بينما لا يوجد حدود مباشرة للسعودية مع البحرين باستثناء الجسر الذي بني في عام 1986[*].

تعتبر السعودية ديموغرافياً من الدول ذات التعداد السكاني المتوسط مقارنة بمساحتها ومواردها المتعددة[4]، وتشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجري عام (2010) إلى أن عدد السكان السعوديين (18.707.576) نسمة[5] وبلغت الكثافة السكانية (فرد/كم مربع) لعام (2010) (14) (فرد/كم مربع)، ، ومن الناحية الأمنية نجد أن سعة رقعة المملكة وتباعد أقاليمها تطلب أن يكون لديها سلطة مركزية قوية وأن تكون سياستها الأمنية قوية وحازمة، وبقدر ما

---

(1) الموسوعة العربية الحرة، ويكيبيديا، 2012، http://ar.wikipedia.org

(2) The world Fact Book, 2007: Saudi Arabia https://www.cia.gov.

(*) وهو جسر يربط ما بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، يبلغ طول الجسر نحو 25 كيلو مترا وبعرض 23.2 مترا، افتتح الجسر رسمياً في 25 نوفمبر 1986 وسمّي نسبة إلى الملك فهد، أسهم هذا الجسر في تحقق العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للبلدين الشقيقين –السعودية والبحرين– وكذلك لدول مجلس التعاون الخليجي.

(4)المنقوري، حسن عبد الله (1999)، دولة العدد: المملكة العربية السعودية، مجلة الدبلوماسي، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد 20، كانون ثاني ، ص111 .

(5) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية، 2012، نقلاً عن: /http://www.cdsi.gov.sa

تشكل ضخامة المساحة من أعباء أمنية ودفاعية فهي من ناحية أخرى توفر عمقاً استراتيجياً للمملكة[1] يساهم في جعلها أكثر قدرة على الدفاع عن أمنها الوطني.

والمملكة بحكم موقعها الجغرافي فإنها تتأثر سلباً وإيجاباً بالدول التي تجاورها وذلك لأن أمن الدولة واستقرارها وتحقيق وظائفها الداخلية والخارجية مرتبط بصورة علاقاتها مع دول الجوار، والمملكة تحاط بدول عربية ترتبط معها تاريخياً وحضارياً واقتصادياً وتتشابه معظمها مع تركيبتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما عمق من أواصر الأخوة وعلاقات حسن الجوار والعمل المشترك في شتى المجالات لتحقيق القوة بمعناها العريض (التأثير والسيطرة والإمكانية والقابلية)، مما أضاف إليها هدوءاً واستقراراً انعكس على مستوى أداء وظائفها الداخلية والخارجية وبالتالي على سياستها الخارجية وأهميتها الاستراتيجية[2].

وإذا كان اصطلاح "أمن الدولة" أو "الأمن الداخلي" يشير إلى مجموع الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تحقيق الأمن على هذا المستوى فإن أولى المهمات المنوطة بالسياسة الأمنية تشمل أموراً كثيرة منها: جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ولهذا فقد أصبح واضحاً أن الأجهزة المنوط بها مسئولية الأمن الداخلي مسئولة مسئولية كاملة إلى جانب وظائفها التقليدية–عن حماية "الأمن الاجتماعي" و"الأمن السياسي" و"الأمن الصناعي" و"الأمن الاقتصادي" و"الأمن الفكري" و"أمن المعلومات" والأمن الغذائي وغيرها من المهمات المتشعبة التي تتطلب جهوداً مضنية وتكاتفاً على أعلى المستويات.

وإذا كانت إستراتيجية الأمن الداخلي تتأثر بالاعتبارات الجغرافية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية، فإن ظروف المملكة العربية السعودية وتجربتها السياسية الفريدة قد أفرزت مثالاً يحتذى به في مجالات السلامة الداخلية والتماسك الاجتماعي السليم. وإن سياسة المملكة الأمنية لم يكن بوسعها أن تحقق ما حققته، لو لم تعتمد على المبادئ الراسخة التي وضع أسسها المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود. ولقد حرص الملك عبد العزيزعلى تأكيد التلاحم القوي بين الأمن والاستقرار، ونبه إلى أهمية الدور الذي تقوم به العقيدة الإسلامية في تعزيز جوانب الأمن ودعم فرص الاستقرار. وفي كل الحالات والمناسبات فإن الملك عبد العزيز كان يحرص على التذكير المستمر بأن المجتمع القوي والمتماسك هو الذي يقوم على العدل ويتمسك بتعاليم الإسلام ويطبقه.

(1) Al Saud, Underpinning Saudi National Security Strategy, op. cit., p124.

(2)الشمري، خالد بن صالح، (1998). دولة تحت مظلة الأمن، الرياض، المؤلف، ص234 .

"وهكذا اتخذت المملكة العربية السعودية كتاب الله وسنة نبيه دستوراً تعمل بموجبه وتطبق أحكام شريعته السمحاء في جميع أنحاء المملكة وعلى المجتمع السعودي والمقيمين، باعتبار أن الشريعة في جانبها الجنائي جزء من الدين أي أنها شريعة دينية أساسها الإسلام. والدين يأمر بمكارم الأخلاق ويحث على الفضائل ويهدف إلى تكوين الجماعة الخيرة الصالحة ويدعو إلى التعايش الاجتماعي في أمن وسلام ويوجب على المسلمين أن يتعاونوا على البر والتقوى ويحرم عليهم الإثم والعدوان ويحبب إليهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[1].

وفي إطار هذه الخلفية فإنه من المفيد الإشارة إلى أن السياسة الأمنية الداخلية للمملكة العربية السعودية قد تفاعلت مع هذا الواقع واستلهمت خطواتها من تعاليم الإسلام ومن جذور التجربة السعودية ومن الطبيعة السكانية للبلاد.

وإذا كانت المهمات التي تتصدى لها السياسة الأمنية الداخلية متشعبة ومتعددة فإنه يجب أن نبرز الجوانب المؤثرة في السياسة الداخلية، وأن نركز على القضايا التي يتصدى لها العاملون في سلك الأمن الداخلي، وما يترتب على ذلك من آثار قد تطور الجوانب الإقليمية والدولية. وكما أن الهدف من إبراز الجوانب المؤثرة في السياسة الأمنية الداخلية هو التوصل إلى بعض الاستنتاجات التي قد تساهم في دعم المنطلقات العامة لحماية الفرد والمجتمع. ويمكن تلمس أثر العوامل الداخلية المؤثرة في سياسة الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية على النحو التالي:[2]

أولاً: العامل الجغرافي:

تقع المملكة العربية السعودية في القسم الأكبر من شبه الجزيرة وأبرز معالم السطح فيها ما يلي:[3]

- سهل ساحلي ضيق يسمى تهامة، يفصل بين جبال السروات والبحر الأحمر.

---

(1)جمعة، رابح لطفي (1981)، حالة الأمن في عهد الملك عبدالعزيز. مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ص ص 84-85.

(2)سلامة، غسان (1980)، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص 120.

(3)ويكيبيديا، 2012، مرجع سابق.

- سلسلة جبال السروات(جبال الحجاز) في الغرب، وتمتد على طول البلاد من الشمال إلى الجنوب، ويسمى القسم الشمالي منها بمدين والقسم الأوسط بالحجاز والقسم الجنوبي منها بعسير، ويتعدى ارتفاعها عند أعلى نقطة حوالي 3680 م فوق سطح البحر.
- هضبة نجد، وهي هضبة صخرية واسعة تقع إلى الشرق من جبال الحجاز ويتروواح ارتفاعها بين 320م و 1200م، تتخللها النفود الرملية والأودية الضيقة، ويوجد في شمالها جبلا أجا وسلمى.
- صحاري رملية غير مأهولة بالسكان أهمها الربع الخالي ومساحته حوالي (647500 كم2).
- سهل ساحلي واسع في شرق البلاد، يسوده الجفاف باستثناء واحتين كبيرتين هما الأحساء والقطيف، وكانت هذه المنطقة تسمى فيما مضى بإقليم البحرين.
- تتبع للمملكة 1300 جزيرة منها 1150 جزيرة في البحر الأحمر و 150 جزيرة في الخليج العربي، من أهمها جزر فرسان قرب جيزان وجزيرة تاروت قرب القطيف.
- سلسلة جبال (النشرتي) في منطقة تبوك.

إن المملكة العربية السعودية وتباعد أطرافها وأقاليمها قد حتم عليها أن يكون لديها سلطة مركزية قوية وأن تكون سياستها الأمنية متحفزة ويقظة، وبقدر ما تشكل ضخامة المساحة من أعباء أمنية ودفاعية فهي، من ناحية أخرى، توفر عمقاً استراتيجياً لا يستهان به من حيث القدرة على الحركة وتعبئة الموارد وتوزيع المرافق والمنشآت الصناعية والعسكرية والاقتصادية للبلاد.

ولضمان حسن الأداء وإحكام السيطرة على المناطق الجغرافية المختلفة فقد قسمت المملكة إلى أربعة عشر مقاطعة إدارية (إمارات) في خمس مناطق إقليمية رئيسية. ولكل منطقة (أمير) حاكم، وتشتمل هذه المناطق الإدارية على (244) [1] بلدية يديرها أمراء (حكام إداريون) ويخضع هؤلاء الأمراء لإشراف أمير المنطقة الإدارية وهذا النظام بأكمله يرأسه وزير الداخلية [2].

---

(1) مرعي علي القحطاني، البلديات والأمانات في المملكة العربية السعودية، 2011/3/12، نقلاً عن: http://www.jnabh.com/t1968-topic

(2) الأمير فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود (1988)، الممارسة الديمقراطية في المجالس المفتوحة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة ولاية كاليفورنيا، تشيكو، ص 24.

وبسبب ما تفرضه الرقعة الجغرافية الشاسعة من مسئوليات وتبعات فقد عمدت الأجهزة الأمنية والدفاعية في المملكة إلى الاعتماد على المعدات التكنولوجية المتطورة ووسائل الاتصال الحديثة ونظم المعلومات والكمبيوتر التي تسهل عملية القيادة والسيطرة، وتجعل من ضخامة المساحة أمراً قابلاً للحل. ومع ذلك فإن سعة رقعة المملكة قد فرضت على القيادة السياسية أن تولي عناية خاصة لتأكيد سيادتها على هذه المساحة وأن تضمن حماية حدودها البرية والبحرية والجوية بما يتوفر لها من إمكانيات وقدرات وموارد. والمملكة بحدودها الشاسعة تطل من الشرق على الخليج العربي الذي يبلغ طوله (1300) ميل وتقع على شواطئه أهم وأضخم ثروة بترولية في العالم، وتتركز فيه حقول وآبار النفط السعودية التي تمثل ثاني أكبر مخزون للنفط في العالم. وتؤكد المصادر أن الاحتياطي السعودي قد بلغ في عام 2012 حوالي (262.6) مليار برميل[1]، وتنتج السعودية من النفط ما يقارب (9.75) مليون برميل يومياً[2]، ويبلغ إنتاج المملكة من الغاز (2.96) تريليون قدم مكعب أو (83.94) مليار متر مكعب بمعدل يومي قدره (8.1) مليارات قدم مكعب. كما أن الاحتياطي المثبت من الغاز في السعودية يبلغ (283.1) تريليون قدم مكعب، ما يضعها في المركز الرابع عالمياً باحتياطيات الغاز بعد روسيا وإيران وقطر. ويمثل الغاز المصاحب لإنتاج النفط (50–60%) من إجمالي الغاز في المملكة[3].

إن الأهمية الإستراتيجية للمملكة تتمثل في الموقع الجغرافي الحيوي المتوسط للمنطقة الخليجية، حيث الحدود مع كل دول الخليج، والإطلالة البحرية على البحر الأحمر والخليج العربي، فضلاً عن الطاقة البشرية الشابة، ناهيك عن الثبات والاستقرار في اقتصادها، مما يجعلها في موقع سياسي متقدم يخولها من تأدية دور جيوسياسي سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي[4]. وبسبب ما تفرضه الحدود الجغرافية من مشاكل أمنية واقتصادية وبيئية بالنسبة للعديد من الدول، فإن المملكة العربية السعودية قد حرصت منذ تأسيسها على أن تكون علاقاتها بالدول

---

(1) الاحتياطي النفطي :السعودية أولاً وفنزويلا أقل الدول إنتاجاً ومحافظة على ثروتها البترولية، 2012/3/14، نقلاً عن: http://www.argaam.com/article/articledetail

(2)بيانات: إنتاج السعودية من النفط ارتفع إلى (9.75) ملايين برميل في أغسطس، صحيفة الرياض، العدد (15823)، 2011/10/20.

(3) المملكة تحتل المركز الرابع عالمياً باحتياطيات الغاز، 2012، نقلاً عن العربية نت: www.alarbiya.net

(4) الحارثي، عبد الله (2012) الأهمية الحيوية للمملكة، نقلاً عن صحيفة عكاظ، العدد (4019) ، 18 يونيو.

المجاورة متينة وإيجابية. وليس بأدل على ذلك من توقيع المملكة على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التي كفلت ضمان استقرار حدودها مع العديد من هذه الدول.

ركز الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية، على ضرورة إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية وتحييد الممرات البحرية حيث قال "إننا كجزء من العالم الثالث لا نملك القدرة العسكرية على مجابهة هذا الصراع والتنافس على التواجد العسكري البحري في المنطقة... وإذا ما نجحنا في تجميع موقف موحد لدول العالم الثالث التي تشاركنا القلق على مصيرها فإن ذلك يؤدي بالفعل إلى تحييد الممرات البحرية عن لعبة الصراع الدولي، وتلك إحدى القضايا التي تشغل اهتماماً كبيراً في اجتماعات وزراء خارجية دول الخليج وهو نفس الهدف الذي نسعى من ورائه إلى عقد اجتماعات مماثلة لوزراء خارجية الدول المطلة على البحر الأحمر"[(1)].

وكنتيجة لهذا الاهتمام فقد قامت الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية، وخاصة وزارة الداخلية ومجلس الأمن الوطني بإعداد الكوادر اللازمة لمراقبة حدود المملكة المترامية الأطراف وتجهيز هذه الكوادر بالمعدات العسكرية والفنية وتمكينها من التصدي لمحاولات التخريب والتهريب وقمع الفتن وأعمال المخربين والمجرمين والإرهابيين ومنع محاولات التسلل عبر الحدود وحماية المجتمع من أدوات التأثير المضللة أو المأجورة. ومع أن اتساع الرقعة الجغرافية للمملكة يشكل عبئاً أمنياً، إلا أن السلطات السعودية قد تمكنت من السيطرة الكاملة على حدودها وثغورها وأقاليمها وأوجدت مثلاً يحتذى به في مجال الأمن والاستقرار، ليس في نطاق الجزيرة العربية فحسب، وإنما في جميع أنحاء العالم.

ثانياً: العامل الديني:

وهو من العوامل المهمة التي لا يمكن إغفالها عند الحديث عن إستراتيجية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، فما للدين الإسلامي من أثر على هذه الإستراتيجية. إن الإسلام هو دستور المملكة ومرجعها الأساسي في كل صغيرة وكبيرة، ولا يمكن لأي قانون أو نظام أن يأخذ صفة الإلزام أو النفاذ ما لم يكن متمشياً مع الشريعة الإسلامية. "فالشريعة الإسلامية–بجانب أنها تبين العبادات والمعاملات والجنايات– فإنها تدعو إلى الخير والفضيلة وتحث على مكارم الأخلاق

---

(1) حسن أحمد خليل، محمود ، (1984) الموجهات الفاعلة لسياسات البحر الأحمر، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد الأول، إبريل معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، الرياض ، ص 107.□

وتأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتحمي القيم وترعى المصالح على أساس من العدل والإنصاف والرحمة والمساواة بين الناس جميعاً في الحقوق والواجبات"[1].

وعلى هذا الأساس فإن الهدف الأول لإستراتيجية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية هو حماية الدين ورعاية حقوق الناس وإشاعة العدل والأمن والاستقرار في أنحاء المملكة. ولا يمكن أن يسود الأمن والاستقرار إلا بتطبيق شريعة الله ومراعاة ما جاء فيها من أوامر واجتناب ما ورد فيها من نواه. ولهذا فقد وكل إلى وزارة الداخلية السعودية– كجزء من السلطة التنفيذية– مهمة القيام بتنفيذ ما تقرره المحاكم الشرعية القائمة في البلاد، وأعطيت حق الفصل في المنازعات وتأمين الحقوق المدنية وتطبيق العقوبات على الجرائم المسلكية والجنائية وتأكيد الانضباط الخلقي العام وردع المخالفين لشريعة الله وسنة رسوله.

ولاشك أن جميع أجهزة الدولة في المملكة تعمل على تحقيق هذا الهدف وتسعى بكل ما أوتيت من قوة لتثبيت دعائم هذه السياسة عملاً بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [سورة الحج:الآية 41].

ثالثاً: العامل السكاني:

لا ينحصر تأثير السكان في الدفاع عن سلامة الأمة وأمنها الوطني وإنما في تطوير إمكانياتها واستغلال ثرواتها المتاحة. وفي مجال الدراسات الإحصائية والسكانية يهتم الباحثون عادة ليس بعدد السكان فحسب وإنما بنسبة الذكور إلى الإناث، وتوزيع السكان حسب المناطق الجغرافية، ومتوسط الأعمال، ونسب المواليد والوفيات، ومستويات الخصوبة والعوامل المؤثرة في زيادتها أو نقصها، وتوزيع السكان حسب الجنس والأعمار، ومستويات السكان التعليمية والثقافية والصحية والاقتصادية[2].

ومن الناحية الأمنية فإن الدول لا تنظر عادة إلى المؤشرات الديمغرافية لنمو السكان "كأساس" لتخطط سياساتها فحسب وإنما لتضع في الاعتبار جملة من المتغيرات التي تطرأ على الخريطة السكانية وأثر ذلك على معدلات الجريمة واتجاهاتها والأسباب الدافعة إليها.

---

(1) جمعة، رابح لطفي، مرجع سابق.

(2) القباع، عبدالله (1987)، السياسة الخارجية السعودية،ط 1، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ص 41.

بلغ إجمالي عدد السكان في المملكة العربية السعودية حسب تعداد عام (2010) (27.136.977) نسمة، وبلغ معدل نمو السكان بين تعداد عام (2004) وتعداد عام (2010) (3.2%)، وبلغت الكثافة السكانية (فرد/كم مربع) لعام (2010) (14) (فرد/كم مربع)، وبلغ عدد السكان السعوديين حسب تعداد عام 2010 (18.707.576) نسمة، وبلغ معدل النمو في عدد السكان السعوديين بين تعداد عام (2004) وتعداد (2010) (2.21%)(1)، ونستطيع الاستنتاج مما سبق أن المملكة العربية السعودية لا زالت دولة شابة، وأن نسبة النمو السكاني فيها تشير إلى أن الخريطة الديمغرافية سوف تتغير بشكل كبير مما يحتم على الأجهزة المعنية أن تخطط لاستيعاب هذه المتغيرات وأن تراعي في تخطيطها ما سيطرأ على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتعليمية والصحة من تطورات.

أما بالنسبة لتوزيع السكان وكثافتهم حسب الريف والحضر فإن الدلائل تشير إلى أن معظم سكان المملكة سوف يتركزون في المدن، وأن نسبة سكان الأرياف سوف تقل بشكل ملحوظ وذلك بسبب الخطط التنموية والتحديثية الطموحة التي تقوم بها المملكة. ويعني ذلك أن طابع الحياة الحضرية وأسلوبها سوف يكونان مهيمنان على تطلعات الأجيال القادمة. وأن جهود الدولة الأمنية وغير الأمنية سوف تتجه للتعامل مع هذه الظاهرة المتنامية. ومع أن جهود الحكومية السعودية تميل في الوقت الحاضر إلى تشجيع المواطنين إلى العودة للأرياف لتخفيف الضغط على المدن فإن سكان المملكة يتجهون إلى الاستقرار في المدن ويهجرون حياة البداوة. ولا شك أن جهود الحكومة السعودية وخططها الحثيثة لتحديث البلاد وتحضيرها قد ساهمت في هذه العملية الحضارية. وإذا كان طابع الحياة الريفية والبدوية قد غلب على سكان المملكة منذ 30 عاماً فإن جهود الحكومة السعودية وبرامجها التنموية السريعة قد حولت ما نسبته (73%) من السكان إلى الحياة الحضارية. ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى أكثر من (88%) في عام 2025. [2]

تمثل العوامل البشرية أساساً مهماً في تحديد تماسك الدولة وتجانسها، فالإنسان هو الاساس في بناء الدولة وتحديثها ، لذا فقد ركزت المملكة على نشر التعليم من خلال المــدارس والجامعــات

---

(1) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية، 2012، نقلاً عن: /http://www.cdsi.gov.sa

(2) موسوعة المقاتل، 2012: `http://212.100.198.18/openshare/index.htm`

والمعاهد التي تساهم في توفير حاجات المملكة من الخريجيين والحد من الاعتماد علـــى العمالـــة الوافدة .

التوزيع الجغرافي للسكان

يتضح تفاوت أعداد السكان من منطقة إلى أخرى، ويمكن تقسيم مناطق المملكة إلـــى الفئات السكانية التالية:

أ. مناطق مرتفعة السكان

وهي مناطق الثقل السكاني، وتزيد فيها نسبة السكان عن (20 %) من جملة سكان المملكة، وتضم منطقتي مكة والرياض، إذ يستأثران معاً بما يقرب من نصف (49 %) عدد سكان المملكة، ينتشرون على أكثر من خُمس مساحة المملكة (22.8%)، ويرجع ذلك إلى أن المنطقة الأولى تضم بين أراضيها مكة المكرمة، العاصمة الدينية، وجدة ميناء المملكة الرئيسي، كما تضم المنطقة الثانية مدينة الرياض، العاصمة الإدارية، ومن ثم، يتوافر في المنطقتين العديد من الأنشطة الاقتصادية والخدمات، التي تجذب السكان أكثر من المناطق الإدارية الأخرى ذات الأنشطة المحدودة، فضلاً عن جذبهما العديد من الأيدي العاملة، ويؤكد ذلك أنهما يضمان معاً ما يقرب من (63%) من جملة عدد السكان غير السعوديين. [1]

ب. مناطق متوسطة السكان

وتضم المناطق الإدارية، التي يتراوح سكانها بين (15% – 20%) من جملـــة ســـكان المملكة، ويمثلها المنطقة الشرقية، ويسكنها نحو (15.2%) من جملتهم، ينتشرون على أراضيها، التي تمثل (36.1%) من جملة مساحة المملكة، ويرجع ذلك إلى أن المنطقة الشرقية غنية بالنفط، الذي يمثل الثقل الحقيقي للصناعة في المملكة، ويسكنها ويعمل بهـــا (14.5 %) مـــن إجمـــالي السكان غير السعوديين. ويلاحظ أن المناطق الثلاث السابقة تستأثر مجتمعة بأكثر من نصف عدد السكان السعوديين (59.2%)، وحوالي (77.2%) من السكان غير السعوديين، وتتوزع النـــسبة الباقية على مناطق المملكة العشر المتبقية.

---

(1) موسوعة المقاتل، 2012، مرجع سابق.

ج. مناطق محدودة السكان

وهي المناطق، التي يقل سكانها عن (10%) من إجمالي سكان المملكة، وتشتمل علــى المناطق العشر الباقية، وتضم مجتمعة أكثر من ثُلث (35.8%) سكان المملكة، يتوزعون علــى حوالي (41.1%) من مساحة المملكة. وتأتي منطقة عسير (7.9 %) في مقدمة تلك المنــاطق، وذلك لما تتميز به من مناخ جبلي معتدل، وما يتوافر بها من نشاط زراعي ورعوي وســياحي، تليها منطقة المدينة المنورة (6.4%)، حيث تضم ثاني أهم المدن المقدسة في العالم الإسلامي، ثم منطقتا جيزان والقصيم، ويسكنهما (5% ، 4.4 %) على الترتيب من جملة ســكان المملكــة، وتعدان من المناطق الزراعية المهمة في المملكة. وتتدرج النسبة إلى أن تنتهي بالمنطقة الشمالية، التي تضم نحو (1.4%) من جملتهم، وترجع قلة السكان بها إلى سطحها الصحراوي الهــضبي، وموقعها الحدودي المتطرف. (1)

الكثافة السكانية

تعد الكثافة السكانية في المملكة منخفضة جداً، إذ تبلغ نحو (14 نسمة/كم2) وذلك نتيجة لاتساع مساحتها البالغة حوالي (2.27) مليون كيلومتر مربع من جهة ، ومن جهة أخرى قلة عدد سكانها البالغ (18.707.576) مليون نسمة.

يتضح اختلاف الكثافة السكانية من منطقة إلى أخرى، وبالتالي، يمكــن تقــسيم منــاطق المملكة الإدارية حسب كثافتها السكانية إلى المجموعات التالية: (2)

أ. مناطق عالية الكثافة

وتضم المناطق، التي تزيد فيها الكثافة عن (20 نسمة/ كم^2) ويمثلها ثلاث مناطق هــي: جيزان، ومكة المكرمة، والباحة، وتصل كثافتها الــسكانية إلــى (55.8،32.9 ، 31.1 نــسمة/ كم^2)على الترتيب، ويرجع ذلك إما إلى صغر المساحة وزيادة السكان، فضلاً عن توافر المقومات الطبيعية من مناخ معتدل، وموارد مياه، وتربة صــالحة للزراعــة، وخلوهــا مــن الأراضــي

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

الصحراوية كما هو الحال في جيزان والباحة، أو إلى أنها تضم مدناً هامة في المملكة، تتسم بثقلها الوظيفي، مثل: مكة المكرمة، جدة، والطائف.

ب. مناطق متوسطة الكثافة

وتمثلها المناطق، التي تراوح كثافتها بين (10 ـــ 20 نسمة/ كم^2) وتضم مناطق عسير، والقصيم، والرياض فتبلغ الكثافة السكانية في عسير (17.1 نسمة/ كم^2) وفي القصيم (13.9 نسمة/ كم^2) وفي الرياض (10.8 نسمة/ كم^2) ويرجع ذلك إما إلى المناخ المعتدل، ووفرة الموارد المائية، والأراضي الزراعية كما هو الحال في المنطقتين الأولى والثانية، أو إلى كبر المساحة في المنطقة الثالثة.

تركز إستراتيجية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية على الظواهر الجديدة المصاحبة لعملية التحضر والتحديث، وأن معظم اهتمامات هذه الإستراتيجية سوف تنصب على القضايا المرتبطة بحياة المدينة وما تمثله هذه الحياة من تنوع وتجديد. إن جزءاً مهماً من المسئولية الأمنية سوف يركز على جوانب الأمن الفكري وأمن الأفراد وأمن المنشآت والأمن الاجتماعي وقضايا التخريب وأمن المعلومات ومكافحة المخدرات وإشاعة الاستقرار والمحافظة على القيم ، فعلى الرغم من أن العامل السكاني يشكل أحد العوامل المهمة المؤثرة على نظرية الامن الوطني السعودي بسبب توزيع السكان على مناطق واسعة من المملكة مما يتطلب أعباء أمنية كبيرة ، يضاف الى ذلك تحمل الدولة أعباء اقتصادية في توفير البنية التحتية . [(1)]

رابعاً: عامل القيم الاجتماعية:

تلعب القيم الاجتماعية دوراً كبيراً في تشكيل الرؤية العامة لأفراد المجتمع السعودي وتعمل هذه القيم كأحد الضوابط الاجتماعية . فالترابط الأسري والنخوة العربية التقليدية والشهامة والكرم والتسامح والأمانة والصراحة والبساطة كلها قيم استمدها الإنسان السعودي من حياة البداوة وطبائع العرب الصحراوية الأصيلة. وإذا كانت بعض المجتمعات قد تحللت من هذه القيم واستبدلتها بقيم مادية جديدة فإن المجتمع السعودي لازال يحافظ على قيمه ويتصرف بوحي من تأثيرها. ولا شك أن لهذه القيم دوراً كبيراً في انخفاض نسبة الجريمة في المجتمع السعودي وتأكيد

---

(1) المرجع السابق.

التلاحم الاجتماعي ومجابهة الأفكار الهدامة ونبذ العادات السيئة التي أخذت تغزو المجتمعات الأخرى[1].

إن دور القيم الاجتماعية في المملكة العربية السعودية لا زال قوياً وأنه قد لعب دوراً بارزاً في الحفاظ على تلاحم المجتمع وصيانة أمنه وتأمين استقراره ودعم الحكومة في تحقيق برامجها الإنمائية والدفاعية بكل يسر وسهولة. ولا شك أن هذا الدور كان ولا زال بارزاً في مجال مكافحة المخدرات ومعالجة مشاكل جنوح الأحداث ومنع السرقات وصيانة الأموال والمنشئات العامة ورعاية مصالحه كونها مرتبطة بالدين الإسلامي والمجتمع السعودي متمسك بالدين الإسلامي وأخلاقه الكريمة ، من هنا نجد أن القيم الاجتماعية تشكل أحد الاسس التي يقوم عليها الامن الوطني للمملكة العربية السعودية في ضوء تزايد تأثير وسائل الاعلام الحديثة والفضاء الحر للمعلومات وحرية الحصول على المعلومة والبيانات والغزو الثقافي الذي يتعرض له المواطن السعودي مما يشكل مؤثراً سلبياً على بعض القيم الاجتماعية[2] .

خامساً: العامل الاقتصادي:

تمثل النشاطات الاقتصادية عصب الحياة في تطور الأمم والمجتمعات، وتلعب القدرة الاقتصادية دوراً كبيراً في تحييد أثر العوامل الأخرى التي تمس أمن المجتمع واستقراره. فالأمم الغنية تستطيع إشباع الرغبات والحاجات الأساسية لمواطنيها وتكون بذلك أقدر من غيرها على تحقيق التوازن وإشاعة العدل الاجتماعي بين الطبقات. أما الدول الفقيرة فلا تستطيع تحقيق هذه المعادلة، مما يخلق فرصاً للاضطراب والتقلبات الاجتماعية وعدم الاستقرار في هذه الدول. والمملكة العربية السعودية، كأحد الدول النامية، هيأ الله لها نعمة الأمن والاستقرار، بفضل ما توفر لها من قيادة حكيمة، وثروة كبيرة تمكنت بواسطتهما من التغلب على العديد من المشاكل. فإلى جانب اهتمامها بأمن المواطنين وسلامتهم ورخائهم امتدت اليد السعودية لتساهم في عمل الخير في كل بقعة من بقاع العالم التي هي بحاجة ماسة إلى الدعم والمساندة.

وإذا كان علماء السياسة يعتبرون أن الأمن والاستقرار هما أحد النتائج الأساسية لشيوع الرخاء والعدل الاقتصادي فإن حكومة المملكة العربية السعودية قد حققت هذه المعادلة وبفترة قياسية من الزمن. فالإصلاح الزراعي والتنمية العقارية والصناعية قد سجلت نمواً. وإذا كانت

---

(1) موسوعة المقاتل، 2012، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

المملكة العربية السعودية لازالت تعتبر منطقة صحراوية، فإن الشيء الذي لم يكن متوقعاً هو أن تتحول هذه الصحراء إلى مصدر للرخاء وأن تقوم الحكومة السعودية بتصدير القمح والخضروات والفواكه والأسمدة والزهور والأسماك والبتروكيماويات وغيرها من المنتجات الزراعية والصناعية إلى العديد من الدول بما فيها أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والصين[1].

لقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بنسبة (18.9%) ليبلغ (1.68) تريليون ريال في عام (2010)، في مقابل (1.41) تريليون ريال في عام (2009). كما حقق الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه بالأسعار الثابتة نمواً بمقدار (31.5) مليار ريال، وبمعدل بلغ (3.75%)، وقد وصلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام (2011) إلى حوالي (2163) مليار ريال، محققا نموا بمعدل (28%) عن مستواه في عام (2010)[2].

---

(1) المرجع السابق.

(2) مؤسسة النقد العربي السعودي، (2011)، التقرير السنوي، العدد السابع والأربعون، 2011.

الجدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية (مليون ريال)

البيان	2008	2009	2010	2011
القطاع النفطي	1,081,226	662,212	872,107	1,228,842
القطاع الغير النفطي	689,977	737,488	803,694	918,852
القطاع الخاص	440,263	453,811	492,740	562,954
القطاع الحكومي	249,715	283,677	310,954	355,898
المجموع	1,771,203	1,399,701	1,675,801	2,147,694
رسوم الاستيراد	14,940	12,895	14,669	15,400
الناتج المحلي الإجمال	**1,786,143**	**1,412,596**	**1,690,470**	**2,163,094**

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي، (2011)، التقرير السنوي، العدد السابع والأربعون،2011. و مصلحة الإحصاءات العامة، (2011)، قواعد بيانات على موقعها على الانترنت.

وهذا يشير إلى ارتفاع الناتج القومي الإجمالي بمعدلات عالية بنسبة تتجاوز أكثر من (75%) مما يعكس مستوى تأثير النشاطات الاقتصادية لمختلف القطاعات على الناتج المحلي الإجمالي ويساهم في تعزيز مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبناء الدولة الحديثة.

الجدول رقم (2)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية

البيان	2008	2009	2010	2011
القطاع النفطي	60.53	46.88	51.59	56.81
القطاع الغير النفطي	38.63	52.21	47.54	42.48
القطاع الخاص	24.65	32.13	29.15	26.03
القطاع الحكومي	13.98	20.08	18.39	16.45
المجموع	99.16	99.09	99.13	99.29
رســـــوم الاستيراد	0.84	0.91	0.87	0.71
الناتج المحلي الإجمالي	100.00	100.00	100.00	100.00

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي، (2011)، التقرير السنوي، العدد السابع والأربعــون، 2011. و مصلحة الإحصاءات العامة، (2011)، قواعد بيانات على موقعها على الانترنت.

الجدول رقم (3)

معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية (%)

البيان	2008	2009	2010	2011
القطاع النفطي	37.07	−38.75	31.70	40.90
القطاع الغير النفطي	7.48	6.89	8.98	14.33
القطاع الخاص	8.72	3.08	8.58	14.25
القطاع الحكومي	5.37	13.60	9.62	14.45
المجموع	23.79	−20.97	19.73	28.16
رســـــوم الاستيراد	26.60	−13.69	13.76	4.98
الناتج المحلي الإجمالي	**23.82**	**−20.91**	**19.67**	**27.96**

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي، (2011)، التقرير السنوي، العدد السابع والأربعــون، 2011. و مصلحة الإحصاءات العامة، (2011)، قواعد بيانات على موقعها على الانترنت.

وقد سجلت مؤشرات صندوق النقد الدولي ارتفاعاً في نصيب المواطن السعودي من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (81.2) ألف ريال مقابل (60.9) ألف ريال في العام السابق، أي بمعدل نمو يقترب من (27.6%). ويرجع هذا النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع أسعار النفط، والتي أدت إلى انعاش الاقتصاد السعودي، وتحقيق فائض كبير في ميزانية المملكة[1].

وبالنسبة لمساهمة القطاعات التنظيمية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ساهم القطاع النفطي بالنصيب الأكبر بالأسعار الجارية، فقد بلغت نسبة مساهمته (56.8%) في نهاية عام (2011)، وذلك لارتفاع حجم الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط. ورغم أن القطاع غير النفطي قد شهد تراجعاً في مساهمته النسبية في الناتج في عام (2011)، إلا إنه سجّل نموا بمعدل (14.3%) عن مستواه في العام السابق. وقد ساهمت القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (42.2%) في عام (2011)، وبلغت مساهمة القطاع الخاص فيها حوالي (26.03%)، في حين ساهم القطاع الحكومي بنسبة (16.5%).[2]

وفي إطار الاهتمام الذي توليه حكومة المملكة العربية السعودية للأمن الغذائي، الذي هو القاعدة الأساسية للأمن الشامل، فقد قامت وزارة الزراعة بالمملكة بتشجيع الصناعات الغذائية ودعم المزارعين السعوديين بقروض ميسرة وبدون فوائد وتوزيع الأراضي الصالحة للزراعة على المزارعين مجاناً وتبني سياسة طموحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ليس في مجال إنتاج القمح فحسب، وإنما في مجال إنتاج التمور والحليب والألبان والدجاج واللحوم والخضار والفواكه والأسماك وغيرها من المنتجات والمحاصيل الزراعية. وفي غضون فترة وجيزة، تمكنت المملكة العربية السعودية من تحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم المحاصيل الزراعية، مما دعاها إلى الانتقال إلى مرحلة تصدير الفائض من هذه المحاصيل إلى العديد من دول العالم. وعلى سبيل المثال، فقد

---

(1) المبارك، عبد الرحمن(2010)، واقع إنتاج القمح في العالم وتجارتها على مستوى المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، السعودية، ص 4.

(2) مؤسسة النقد العربي السعودي، (2011)، مرجع سابق، ص 62.

تضاعف إنتاج القمح السعودي في المملكة سنة بعد أخرى وبدأت المملكة في تصدير الفائض منه إلى الخارج منذ عام 1980. [1]

وباعتبار أن المساحة لا تعكس إنتاج الدول ولا تعني بالضرورة أن أكبر الدول مساحة هي أكبرها أيضا إنتاجا فقد جاءت الصين من ناحية الإنتاج أعلى من الهند حيث تنتج الصين ما يعادل (16.85%) من كمية الإنتاج العالمي، وحسب بيانات عام 2009 لمنظمة الفاو[2]، تنتج المملكة العربية السعودية قرابة (0.3%) من إنتاج العالم من القمح.

وأن المملكة العربية السعودية استوردت من القمح لعام 2008م ما يقارب من 0.19% وأن متوسط سعر الاستيراد يساوي 0.26(دولار / طن), حيث تستورد المملكة بالطن ما يقارب 0.19% وإن قيمة استيرادها من القمح يقدر بـ 0.13% وإن متوسط سعر الاستيراد للقمح يقدر بـ 0.26 (دولار / طن) . وتبلغ المساحة الزراعية للقمح في المملكة وذلك حسب بيانات عام 2009 حوالي (32600) هكتار، أما متوسط إنتاج القمح في المملكة في عام 2009 فقد بلغ (9.092 طن/هكتار) [3].

---

(1) المبارك، عبد الرحمن، ص 5.

(2) المبارك، عبد الرحمن، ص 6.

(3) المبارك، عبد الرحمن، ص 6.

الجدول الرقم (4)

إنتاج وصادرات وواردات المملكة العربية السعودية من القمح خلال السنوات من (2000-2008)

السنوات	انتاج المملكة (بالطن)	صادرات المملكة (بالطن)	واردات المملكة (بالطن)
2000	1787542	0	20019
2001	2081870	3	938
2002	2436443	1	1732
2003	2524278	4	1164
2004	2775678	378	4622
2005	2648472	87	2277
2006	2630394	6	2286
2007	2558000	19	1986
2008	1986000	62	249333

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) على شبكة الانترنتwww.fao.org

تمشياً مع سياسة المملكة الطموحة في مجال التنمية الزراعية فقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في العالم في إنتاج التمور، وأصبحت أكبر دولة منتجة للمياه المحلاة. وتمكنت بفضل جهودها المستمرة من الحصول على العديد من شهادات التقدير الدولية في مجال الاكتفاء الذاتي وتطوير الخدمات الزراعية. وتقديراً لأهمية المحاصيل الزراعية الأساسية وفي مقدمتها القمح، الذي يعتبر السلعة الإستراتيجية الغذائية الأولى في العالم، فقد قامت المملكة العربية

السعودية بإنشاء مؤسسة خاصة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق وعهدت إليها بتحقيق الأهداف التالية[1]:

1- تكوين صناعة متكاملة لتخزين الغلال وإنتاج الدقيق وتصنيع علف الحيوان.

2- إدخال صناعات غذائية أخرى مرتبطة أو مكملة لما ذكر.

3- تسويق منتجات المؤسسة داخل المملكة وخارجها.

4- شراء الغلال وإيجاد مخزون احتياطي مناسب منها لمواجهة الظروف الطارئة.

5- الأخذ بعين الاعتبار أهداف السياسة الزراعية المعتمدة.

الجدول رقم (5)

تطور مخصصات المصروفات في موازنة (2012) حسب القطاعات الرئيسية بالمليار ريال

البيان	2011	2012	معدل التغير%
التعليم	150.0	168.6	%12.4
الصحة	68.7	86.5	%25.9
البلدية	24.5	29.2	%19.2
النقل والمواصلات	25.2	35.2	%39.7
المياه والزراعة	50.8	57.5	%13.2

المصدر: وزارة المالية السعودية، المملكة العربية السعودية ، التقرير السنوي ، 2011.

وهكذا نجد أن المملكة العربية السعودية قد عملت على توجيه عائداتها البترولية لتنفيذ خططها التنموية التي تهدف إلى تحقيق التنمية والنهضة الشاملة واللحاق بركب الدول المتقدمة، ولم يكن الطريق لذلك سهلاً بل كان صراعاً ضد الجهل والتخلف وقسوة الطبيعة والأطماع الدولية، واستطاعت المملكة بفضل تبنيها سياسة واقعية لا تتعارض مع واقعها البيئي والحضاري

(1) المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، القمح السعودي في الأسواق العالمية، شركة العبيكان للطباعة والنشر، 1988، الرياض، ص8.

ولا تتعارض مع سياسات الدول الأخرى أن تخطو خطى متسارعة نحو الرقي والتقدم وتحقيــق رفاهية شعبها مما زاد من عمق علاقاتها الخارجية.

المطلب الثاني: مجلس الأمن الوطني السعودي ودوره فــي تحقيــق نظريــة الامــن الــوطني السعودي:

مجلس الأمن الوطني السعودي وهو المجلس المسؤول عن وضع سياسات الدفاع بالمملكة العربية السعودية ورئيس هذا المجلس هو الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ويضم عدداً من الأعضاء ذوي الخبرة الطويلة في الدولة. وظل الأمر كذلك حتى صدر أمر ملكي بتاريخ 2005/10/16 يقضي بتعيين صاحب السمو الملكي الامير بندر بن سلطان أمينا للمجلس. ويعتبر مجلس الأمن الوطني هيئة استشارية تقوم بإعداد الدراسات الإستراتيجية للشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية، ويتم إثر ذلك رفع توصياتها مباشرة للملك، الذي يقوم باتخاذ بعض القرارات المتعلقة بخصوص ما رفع إليه ذاته، وذلك على ضوء النتائج التي توصل إليها المجلس، والذي يُعتبر عصب الدولة وعون الحكومة، وذلك حين يتم إعمال النظر في أعضائه الذين يمثلون كل مفاصل الدولة المحورية[1].

جاء إعلان قرار الملك عبد الله في عام 2005 بإعادة تنظيم "مجلس الأمن الوطني" كخطوة جديدة ضمن مهمة سعي قيادة المملكة إلى تحسين آلية صناعة القرار الأمني والسياسي في المملكة . وتأتي هذه الخطوة كذلك في سياق إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتطويرها تماشياً واستجابة مع التغيرات الجذرية لها والتي شهدتها وتشهدها البيئة الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالمملكة العربية السعودية، وذلك على النحو الذي يجعلها قادرة على التعامل بفاعلية مع التحولات الخطيرة والسريعة التي تشهدها المنطقة خلال المرحلة الراهنة، والتي ستكون لها أصداء ملموسة بالنسبة لمستقبل الاستقرار الأمني والسياسي وكذلك التوازنات الاستراتيجية الإقليمية[2].

وتم الإقرار بحقيقة أن للأمن أبعاداً غير العسكرية أو الاستخبارية البحتة، إذ إن هناك أبعاداً لا تقل أهمية وتأثيراً من بعد الأمن العسكري بالنسبة لاستقرار الوطن والمجتمع. فهناك

---

(1) الموسوعة الحرة، ويكيبيديا (2012). نقلاً عن: http://ar.wikipedia.org/wik

(2)عبدالعزيز بن عثمان بن صقر، 2005/10/22، صحيفة "الخليج" الإماراتية، نقلاً عن: http://www.ahsaweb.net

الأمن الاقتصادي للدولة، وهناك الأمن الغذائي وأمن توفير الطاقة والأمن الصحي والأمن الثقافي والأمن المائي والأمن البيئي والأمن المعلوماتي وغيرها من الأبعاد الأخرى . بل إنه، خلال الفترة الأخيرة، توسع المفهوم ليشمل حتى كفاءة الدولة في مجال الأداء الإعلامي كجزء أساسي من أمنها. ولذا، تطور مصطلح "الأمن الوطني" ليعكس التطور في العلاقات بين الدول وفي العلاقات بين الدولة والمواطن وليعكس كذلك التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم .

وأصبح المفهوم الجديد الموسع ضرورة تتبناها أي دولة تحاول مواكبة التطورات والتغيرات في البيئة الدولية. ولقد أصبحت عملية إعادة بناء مفهوم الأمن الوطني تمثل أحد أخطر التحديات التي تواجهها دول منطقة الشرق الأوسط في إطار المتغير الجيوسياسي الكبير الناتج عن الأعمال العسكرية المباشرة واحتلال العراق مثلاً واتخاذه مركزاً لإعادة بناء المنطقة وعولمتها وإعادة تنظيمها، من خلال شراكة أمريكية شرق أوسطية "اقتصادية وسياسية وثقافية" تشكل في حقيقتها جزءاً من عملية إعادة بناء النظام الدولي برمته، وعولمته في نظام عالمي جديد. ولم يعد ممكناً لأي دولة من الدول عموماً وبالذات القائدة والمؤثرة منها، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط بحكم أنها المسرح الاستراتيجي المباشر لمفاعيل هذا المتغير ومضاعفاته، سواء أرغبت في ذلك أم لم ترغب، أن تتجاهله في حساباتها وسياساتها الإقليمية.

إن الدور الجديد لمجلس الأمن الوطني سيكون التأسيس لآلية تنظيمية تدعم إجراءات صناعة القرار على مستوى مختلف قضايا السياستين الداخلية والخارجية للدولة، وعلى الرغم من أن أسم المؤسسة يوحي بكونها مؤسسة تُعنى حصراً بالبعد الأمني، فقد استفادت المملكة العربية السعودية من تجارب الأمم الأخرى التي سبقتها في تأسيس مجلس أو هيئة مشابهة أنه لا يمكن الفصل بين الأمن والدبلوماسية، وأن للأمن مفهوماً شمولياً واسعاً يُعد المفتاح الأول والأساسي لاستقرار وتطور أي دولة أو حضارة، فأخطار وتهديدات هذه المرحلة أصبحت معولمة، فهي في طبيعتها لا تعترف بالحدود الجغرافية، حيث أصبحت تشكل تهديداً للأمن والاستقرار في كثير من الدول ، من هنا، يمكن لنا أن نذكر في النقاط التالية بعض المهام والخصائص الأساسية التي تميز مجلس الأمن الوطني السعودي: [1]

---

(1)عبدالعزيز بن عثمان بن صقر، 2005/10/22، صحيفة "الخليج" الإماراتية، نقلاً عن: http://www.ahsaweb.net

أولاً: إن وجود هذه المؤسسة لن يشكل حالة تعارض أو تنافس في الاختصاصات أو المسؤوليات مع مؤسسات الدولة الأخرى التي تعمل في المجالات ذات العلاقة بالأمن الوطني كوزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية والحرس الوطني أو جهاز الاستخبارات العامة وغيرها من مؤسسات الدولة الرئيسية، حيث تركز على تطوير آلية فعالة لإيجاد حالة من التنسيق والتعاون بين مختلِف أجهزة الدولة ومؤسساتها السيادية، وذلك بهدف وضع سياسات فاعلة على المستويين الداخلي والخارجي وتنسيق المهام وتوزيع الأدوار من أجل تنفيذ هذه السياسات. فهي بالأساس مؤسسة ذات طبيعة استشارية أكثر من كونها تنفيذية، وهي في العادة لا تمتلك عدداً كبير من الموظفين أو العاملين، بل تقتصر هيكليتها على عدد محدود من ذوي الاختصاص، وهذا يعود إلى حقيقة كون مهمتها تنصب على تطوير آلية فعالة لإيجاد حالة من التنسيق والتعاون بين المؤسسات السيادية في الدولة بهدف أسمى هو إنتاج خط وهوية واضحة لسياسة الدولة وتنسيق المهمات وتوزيع الأدوار من أجل تنفيذ هذه السياسة، فهي بالإضافة إلى مهماتها الأخرى تُعد على الأغلب مؤسسة ذات طبيعة استشارية أكثر من كونها تنفيذية.

ثانياً: إن هذه المؤسسة تُعنى بتطوير رؤية شمولية لمصالح الدولة ونظرة واسعة ومتعددة الأبعاد في تقييم الأخطار والتحديات التي ستواجهها الدولة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات الاختصاص الأخرى. وهناك مهمة تحديد إستراتيجية آنية للتعامل مع الظروف المفاجئة والمستجدة، ويأتي بعد ذلك مهمة تحديد معالم ورسم إستراتيجية على المدى المتوسط (مرحلية) لتقليل الأضرار والقدرة على السيطرة على التحديات والتعامل مع المستجدات والمتغيرات، وأخيراً تأتي مهمة المساعدة على تطوير إستراتيجية بعيدة المدى تتم صياغتها على أساس استقراء التطورات المستقبلية من أجل ضمان حماية وخدمة مصالح الدولة العليا وأمنها واستقرارها على المدى البعيد.

ثالثاً: القيام بمهمة التنسيق بين مؤسسات الدولة على اختلاف اختصاصاتها من جهة، وبين متخذي القرار في قمة هرم السلطة من جهة أخرى. ففي دول عدة قامت مؤسسة الأمن الوطني بالعمل على تطوير دورها ليتحول إلى صلة وصل بين هيئات صناعة القرار وهيئة اتخاذ القرار. فالقيادة العليا بحكم اختصاصاتها الشرعية والدستورية تقوم باتخاذ القرارات النهائية التي تحدد سياسة ومواقف الدولة، ولكن هذا لا يتم إلا على ضوء التوصيات والآراء التي يتم تقديمها من قبل المؤسسات التي تقوم بجمع المعلومات والتعامل اليومي مع الحقائق الميدانية.

وهذه المؤسسات هي التي تقوم فعلياً بالمساهمة في صناعة القرار، وذلك عبر تقديم الخيارات والحلول أمام القيادة العليا وإفساح المجال لمتخذي القرار لتبني الخيار الأفضل واتخاذ القرار النهائي. وفي هذا المجال، تُعد مهمة أمانة مجلس الأمن الوطني مهمة حيوية وبالغة الأهمية لكونه هيئة التنسيق وحلقة الوصل التي تربط بين جانبي آلية صناعة واتخاذ القرار.

وعلى ضوء التحديات الأمنية والسياسية الخطيرة التي تواجهها المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج وفي الإطار الإقليمي، نجد أن قرار إعادة تنظيم وتفعيل "مجلس الأمن الوطني" جاء في الوقت المناسب والصحيح .فالمنطقة تمر اليوم بأزمة خطيرة ومتعددة الأبعاد، وتواجه تدخلات خارجية وطموحات إقليمية، وتشهد حالة من الانهيار التدريجي في ترتيبات الأمن الإقليمي، مما ستكون له نتائج وخيمة على أمن المملكة والأمن الخليجي والعربي .[1]

إن خارطة المنطقة الجيوسياسية تواجه ومنذ عام 2010 تحولاً خطيراً يهدف إلى إحداث تغيرات جذرية وحاسمة في التوازنات الاستراتيجية الإقليمية والدولية التي حكمت المنطقة لعقود عدة مضت. والتغافل عن هذه التغيرات وعدم التعامل معها بشكل جدي وحاسم سيقود إلى حدوث تغير جذري في الخارطة السياسية والاستراتيجية للمنطقة بشكل مختلف عما نعرفه اليوم . لذا، فإن المهمة التي تواجه مجلس الأمن الوطني ستكون كبيرة وخطيرة في حماية مصالح المملكة الحيوية ومصالح الأمتين الإسلامية والعربية في خضم التغيرات الحالية والمستقبلية.

وفي 2011/3/14 انعقد مجلس الأمن الوطني السعودي برئاسة الملك عبد الله وبحضور جميع أعضائه، وهي المرة الأولى التي يُعلن فيها رسميا عن اجتماع المجلس. على أن مجلس الأمن الوطني السعودي، كدور وآلية، له صورة مشابهة في الدول المتقدمة، وهو ما يُطلق عليه بمجلس الأمن القومي كما في الولايات المتحدة، أو اللجنة المشتركة للأمن والاستخبارات في بريطانيا. [2]

إن سياسة السعودية التي تتصف بالهدوء والحكمة وعدم التصعيد لا تعني بأي حال من الأحوال بأن تُفسر ضعفا، أو استهانة بالحقوق، أو خشية من المواجهة، أو تفريطا في السيادة، فهي وإن كانت ترسم سياساتها بهدوء وتروي، إلا أن هذا لا يعني أنها غير قادرة على الرد على

---

(1)عبدالعزيز بن عثمان بن صقر،مرجع سابق.

(2) زهير فهد الحارثي، هل كشرت السعودية عن أنيابها، صحيفة الرياض، العدد 15632، 12 أبريل 2011.

أي عدوان أو تهديد وقت ما يقتضي الموقف ذلك. وفي خضم هذه المخاطر والتداعيات، كان من الطبيعي أن تُعيد السعودية النظر في تفعيل مجلس الأمن الوطني؛ حيث إن ملامح المنطقة من الناحية الجيوسياسية تتعرض اليوم لموجة من الطموحات الإقليمية، ناهيك عن حالة الارتباك في ترتيبات الأمن الإقليمي.[1]

جاء نظام مجلس الأمن الوطني السعودي ليشكل نقلة نوعية؛ حيث نصت مواده على صلاحيات كبيرة للمجلس ومفردات جديدة كإعلان الحرب أو حالة الطوارئ أو قطع العلاقات الدبلوماسية. غير أن دوره الفعلي يكمن في وضع تصور استراتيجي للوضع الداخلي والخارجي شاملا جميع المجالات، فلا يقتصر دوره على المجال الأمني والاستخباري والعسكري فحسب، بل يغطي أيضا تأثير الأحداث الاقتصادية ومجمل الظواهر الاجتماعية التي قد تحدث انعكاسات على النسيج الاجتماعي أو تؤثر في أمن واستقرار الدولة، ولذا فالمجلس يطلع على المعلومات والمعطيات التي تجمعها أمانة المجلس، وبالتالي يتخذ قراراته من خلال الخيارات والتوصيات التي تضعها الأمانة أمام أعضائه.

نصت المادة الرابعة من نظام المجلس على أن قرارات المجلس تصدر بأغلبية الحاضرين وفي حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحا، والمجلس يتألف من الملك رئيسا، وولي العهد نائبا، وخمسة أعضاء هم ، النائب الثاني وزير الداخلية، ووزير الخارجية، ورئيس الاستخبارات العامة، ورئيس الحرس الوطني وأمين عام المجلس. وهذه المادة تعني إيجاد آلية ديمقراطية مؤسساتية، على اعتبار أن القرارات الصادرة لها من التأثير والتداعيات ما لا يمكن اتخاذها بشكل فردي، وهذا أسلوب أرقى ما يمكن أن يصل إليه الفكر السياسي الذي يستند إلى دراسات علمية ومعلومات دقيقة يمكن على ضوئها اتخاذ قرارات مصيرية[2].

في ضوء تزايد الاهتمام بالامن الوطني للمملكة العربية السعودية وفي ضوء أرتفاع حدة التهديدات الامنية التي تواجهها المملكة بعد حرب الخليج الثالثة 2003 فقد جاءت خطوة تفعيل المجلس في مرحلة تدرك فيها المملكة أهمية وجود أدوات مؤسسية مهمة تمكنها من اتخاذ القرار المناسب. وهي في ذلك تبلور رؤية شاملة للسياسات الداخلية والخارجية على قاعدة تحليل الأحداث والظواهر واستقراء التطورات المستقبلية من أجل حماية مصالح البلاد العليا آخذة في

---

(1) المادة الرابعة من نظام مجلس الامن الوطني السعودي ، 2005.

(2) المادة الرابعة من نظام مجلس الأمن الوطني السعودي.

الاعتبار تقويم كل المهددات والمخاطر التي قد تعبث بأمنها ومكوناتها واستقرارها ، ويعد مجلس الامن الوطني من أهم المؤسسات السعودية

الفصل الرابع

المؤثرات الإقليمية والدولية على نظرية الأمن السعودي

تتعرض الدول عادة لبعض الأخطار الخارجية المهددة لأمنها الوطني سواءً جاءت هـذه الأخطار من قبل الدول المجاورة أو يمكن أن نطلق عليه (البيئة الإقليمية) للدولة، أو من قبل دول أخرى بعيدة عنها ولكنها تمتلك مصالح إستراتيجية في هذه (البيئة الإقليمية)، أو من قبل منظمات إرهابية إقليمية ودولية تمتلك أيضاً برامجها الخاصة على النطاق الإقليمي أو الدولي .

وينشأ التهديد الخارجي في معظم الأحوال من التضارب في المصالح أو من الخلافـات الحدودية أو من التناقضات السياسية أو الإيديولوجية المتباينة، وفي حالات كثيرة تتعرض الدول لضغوط خارجية تهدد أمنها الوطني من قبل دول غير مجاورة ولكنها تطمح في فرض هيمنتهـا السياسية والاقتصادية والثقافية على الدول المستهدفة كما هو الحال مع ما تقـوم بـه الولايـات المتحدة حالياً من ضغوط وتهديدات للعديد من دول الشرق الأوسط، وخاصة الدول العربية.

ومع تعدد الأخطار الخارجية المهددة للأمن الوطني للمملكة العربيـة السـعودية، إلا أن العوامل الجيوستراتيجية المرتبطة بالموقع الجغرافي للمملكة، والـصراع العربـي الإسـرائيلي، والطموحات التوسعية والبحث للهيمنة على الخليج من قبل القوى الإقليمية الكبرى المتمثلة بالعراق وإيران وخصوصاً بعد وضوح الطموحات النووية الإيرانية، والتواجد العسكري الأجنبـي فـي الخليج وحالة عدم الاستقرار السياسي والطائفي في العراق، إضافة إلى مشاكل الحدود مع الدول المجاورة، والتبعية في مجال العلوم والتكنولوجيا والديون الخارجيـة ومـشاكل الميـاه والأمـن الغذائي، وضغوط العولمة وتحديات النظام الدولي الجديد وتداعياته على جميـع الأصـعدة فـي المملكة العربية السعودية. كل هذه العوامل والمتغيرات تعتبر من أهم مهددات الأمن الوطني سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

وسأتطرق بالعرض والشرح لبعض هذه المتغيرات على الصعيدين الإقليمي والدولي وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية المؤثرة على نظرية الأمن السعودي.

المبحث الثاني : المتغيرات الدولية المؤثرة على نظرية الأمن السعودي.

المبحث الأول

المتغيرات الإقليمية المؤثرة على نظرية الأمن السعودي

من خلال تحليل ديباجة النظام السياسي لمجلس التعاون الخليجي لعام 1981 وأهدافه، لوجدنا أن هذا المجلس تأسس ليكون نواة لتنسيق المواقف الخليجية تجاه القضايا المشتركة التي تدور في المنطقة وعلى مستوى العالم. من هنا يمكن القول أن نشأته الأولى كانت لمواجهة تداعيات الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثماني سنوات.

ومع تطور الأحداث في المنطقة، بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، واستفادة إيران من هذا الاحتلال من خلال تدخلها المستمر في العراق والمنطقة وانسحاب القوات الأميركية من العراق ، جعل دول مجلس التعاون الخليجي تفكر في مسألتين مهمتين تتعلقان بإستراتيجية المجلس للمرحلة القادمة بكل ما فيها من تطورات واحتمالات على الأصعدة العربية والإقليمية والدولية : الأولى : تطوير مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي بطرح سعودي لحفظ استقرار شعوب ودول المجلس، خصوصاً بعد انتفاضات الجماهير العربية الأخيرة في المنطقة العربية وخاصة في البحرين واليمن والتي يعتقد مسئولون في المجلس أن إيران لها دور في أحداث البلدين ، ولــذلك فأن الخيار الأفضل لدول مجلس التعاون الخليجي هو إقامة اتحاد أو وحدة خليجية كونفيدراليــة، وهو خيار الحد الأدنى للوصول إلى اتحاد فيديرالي يرقى إلى طموحات وتطلعات شــعوب دول مجلس التعاون الخليجي. والثانية : توسيع مجلس التعاون ليشمل الأردن والمغرب وربما العراق واليمن ومصر وأقطار أخرى خلال العقد الحالي من القرن الحــادي والعــشرين علــى خلفيــة التطورات السياسية والاقتصادية الحالية والمستقبلية في المنطقة والعالم[1].

منذ الغزو الأمريكي البريطاني للعراق في آذار 2003، يطغى التوتر وعدم الاستقرار على المشهد الأمني الخليجي، فقد أفرز الغزو بيئة أمنية جديدة مغايرة لتلك التي كانت سائدة قبله، هذه البيئة تتسم بعدم الاستقرار الذي يصل إلى حد الانفلات، كما في الحالة العراقية، أو بسيطرة الشك والتوجس المتبادل، كما هو الحال في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران على خلفية أزمة الملف النووي الذي قد ينذر في تفاعلاته بمواجهة جديدة ستلقى بتداعياتها على جميع دول

---

(1)نظرية الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي، 2011/11/21، مجلة السياسي، نقلاً عن: http://www.syasi.com

المنطقة، ويدحض هذه التصورات التي ترددت قبل الحرب على العراق بأن الإطاحة بنظام صدام حسين ستؤدى إلى انتفاء مصادر تهديد الأمن الإقليمي، وستدشن لبيئة جديدة مواتية للأمن والاستقرار، لكن الحاصل بعد انتهاء الحرب يشير إلى أن المنطقة لا زالت معرضة لعدم الاستقرار، لاسيما مع غياب رؤية واضحة حول مستقبل الترتيبات الأمنية للمنطقة بين دول المنطقة والقوى الكبرى من ناحية، وتصاعد حدة الأزمات الإقليمية لدرجة يصعب التنبؤ بمساراتها المستقبلية من ناحية ثانية وتنامي التهديدات الداخلية (التطرف والإرهاب) من ناحية ثالثة.

وسوف يتم تناول هذا الموضوع من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الوضع الأمني في منطقة الخليج العربي.

المطلب الثاني: التحديات الأمنية الداخلية التي تواجه دول الخليج العربي.

المطلب الثالث: الثورات العربية وأثرها على المملكة العربية السعودية.

المطلب الرابع: السياسة السعودية لمواجهة التدخلات الإيرانية في الدول العربية في فترة الثورات.

المطلب الأول: الوضع الأمني في منطقة الخليج العربي:

انطلاقاً من أهداف مجلس التعاون الخليجي ، والمُتمثّلة في العمل على تحقيق التنسيق والتكامل في جميع الميادين وصولاً إلى الوحدة بين الدول العربية، من هنا فأن هذه الوحدة، تتمثل في التنسيق السياسي ، والتعاون الاقتصادي ، ، والتعاون الأمني، وقد كان للمملكة العربية السعودية دور رائد في تأسيس هذه الركائز وتعزيزها، من خلال المبادرات الطموحة، والدعم اللامحدود لكل ما من شأنه دعم العمل الخليجي. وترتكز السياسة السعودية نحو مجلس التعاون على مبادئ أساسية، من أهمها أن أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ ، باعتباره وحدة كاملة مترابطة، وأن أمن منطقة الخليج العربي واستقرارها، وسلامة أراضيها مسؤولية جماعية لشعوب المنطقة ودولها، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس. وتعمل المملكة العربية السعودية على تنسيق السياسات الخارجية لدول المجلس، قدر الإمكان، وبخاصة تجاه القضايا الإقليمية والدولية المصيرية، وقد برز هذا التنسيق والتعاون جلياً في الأزمات التي مرت

بالمنطقة. [1]

لم يتوقف دور المملكة عند إنشاء مجلس التعاون الخليجي، بل استمرت في دعم المجلس على جميع المستويات، بغية تطويره وتوثيق تماسكه لتحقيق الهدف المنشود، وعملت داخل إطاره وخارجه لتعزيز مسألة الأمن والاستقرار. لقد كانت دائماً تذلل الصعاب، وتشارك مشاركة مؤثرة في إطار المجلس وخارجه، وتدعم دوله على المستوى الداخلي والدولي. فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما تعثر التوقيع على الاتفاقية الأمنية الجماعية بسبب رفض الكويت لأسبابها الخاصة وبدأت الجهات التي تتمنى تفكك هذا التجمع وتتحدث عن قرب انهيار المجلس عملت المملكة بكل إخلاص وبشكل ثنائي مع دول المجلس وفي إطاره لتلافي حدوث أي تصدع، وطرحت مشاريع عديدة بهذا الصدد للتوصل في النهاية إلى حل يرضي جميع أعضاء ذلك المجلس دون استثناء[2].

وعندما تعثر التوقيع على الاتفاقية الأمنية الجماعية في إطار المجلس في تشرين ثاني 1981م، كثفت المملكة جهودها بشكل متواصل للوصول إلى الصيغة المطلوبة التي ترضي جميع الأطراف مما جعل الدول الست تتوصل وتقر ما يسمّى الإستراتيجية الأمنية لدول المجلس، وذلك في القمة الثامنة التي عقدت في 26 كانون أول 1987م. في الوقت نفسه دأبت المملكة على العمل داخل المجلس وبشكل ثنائي على حث الدول الأعضاء لتوحيد أنظمة جيوشها. لتسهيل تعامل بعضها مع بعض، وكان ثمرة ذلك أن أتفق على إنشاء قوة خليجية عام 1983م ليتم إقرارها في قمة مجلس التعاون التي عقدت في الكويت 1984م، واتفق على إنشاء قوة خليجية تحمل اسم "درع الجزيرة " وعلى الرغم من أنها لم تحقق تطلعات حكومات دول المجلس وشعوبها إلا أنها كانت بمثابة نواة يمكن تحديثها وتطويرها مستقبلاً لتصبح قوة يعتمد عليها في حماية دولها.

ومن أهم ما يتميز به الوضع الامني في منطقة الخليج ما يلي :

- **حالة عدم الاستقرار السياسي والامني :**

حيث شهدت المنطقة الحرب العراقية-الإيرانية خلال الفترة (1980-1988)، وفى عقد التسعينيات من القرن العشرين شهدت المنطقة حرب الخليج الثانية (1991)، وفى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شهدت المنطقة حرب الخليج الثالثة والتي تمثلت بالغزو الأمريكي-

---

(1)الأمين العام لمجلس التعاون: جهود المملكة العربية السعودية في خدمة القضايا الخليجية والعربية والإسلامية، 2010/12/20، نقلاً عن موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية: http://www.gcc-sg.org

(2)Saleh Abdullah, op.cit. p.95–100.

البريطاني للعراق في (2003)، والحرب اليمنية مع الحوثيين 2008، وهذا يعنى أن المنطقة شهدت خلال أقل من ثلاثة عقود أربعة حروب بمعدل واحدة لكل عقد من الزمان تقريباً، والمشكلة أنه كان يتم التعامل مع تداعيات كل حرب بشكل جزئي أو وقتي، وجرت محاولات متكررة ومحدودة للمواءمة بين الثوابت والمتغيرات الإقليمية وعلاقات القوى الناجمة عن محصلتها، دون أن تبذل جهود جادة ونابعة من دول المنطقة لوضع أسس ومقومات نظام أمني إقليمي يلبي احتياجاتها الذاتية، ويسهم في إخراج هذا النظام الإقليمي من دوامة حالة عدم الاستقرار التي يعانيها وإذا لم يتم التعامل مع نتائج حرب الخليج الثالثة بشيء من الواقعية،

وأن هنالك أحتمالات لأن تشهد المنطقة حرباً رابعة في المستقبل بين أيران والولايات المتحدة الامريكية وهذا يكشف بوضوح عن سمة تلازم منطقة الخليج منذ عشرات السنين وهي حالة عدم الاستقرار السياسي ، سواء كان ذلك بفعل قوى إقليمية أو بفعل قوى دولية أو نتيجة لتعارض مصالح القوى الدولية مع مصالح القوى الإقليمية في المنطقة[1]. وتجد هذه السمة تفسيراتها في كون المنطقة تشهد صراعات ونزاعات سواء بين دولها أو بين بعض دولها وأطراف خارجية، فبالنسبة للنزاعات البينية، تبرز مشكلة الحدود التي تمت تسوية معظمها، لكن بعضها لا يزال قائماً، كمشكلة الحدود بين العراق وكل من إيران والكويت، كما تبرز مشكلة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى–طنب الصغرى–أبو موسى) أما بالنسبة للنزاعات الخارجية فتبرز أزمة الملف النووي الإيراني مع الولايات المتحدة والدول الغربية بتفاعلاتها المختلفة، يضاف الى ذلك ما تواجهه بعض الدول الخليجية ومنها البحرين والكويت أحتجاجات داخلية ، يضاف الى ذلك حالة عدم الاستقرار التي تعيشها اليمن .

- **اختلاف وتنوع طبيعة التهديدات التي تواجه دول المنطقة:**

إذ تشمل تهديدات واقعة بالفعل، كما هو الحال نتيجة الحرب الأمريكية البريطانية على العراق (وهو خطر خارجي)، أو التعرض لخطر الإرهاب (وهو خطر داخلي له روافده الخارجية)، وتعاني منه معظم دول المنطقة بشكل أو بآخر، أو نتيجة للتهديد باستخدام القوة العسكرية من جانب قوى خارجية، إذا رفضت إحدى دول الإقليم الإذعان لمطالب معينة وتجسد هذه الحالة إيران التي تتعرض لتهديدات باستخدام القوة من جانب الولايات المتحدة، إذا لم تستجب

---

(1) العيسوى، أشرف سعد(2007)، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، ص ص 11 ــ 12.

لمطالب المجتمع الدولي بالنسبة لأزمة الملف النووي، وهناك أيضاً تهديدات محتملة تجسدها الحالة الإيرانية ذاتها فالأزمة النووية مع الولايات المتحدة والغرب تدار بالطرق السلمية، وفى حال فشل هذه الجهود فإنها قد تنتقل إلى أدوات أخرى كاستخدام القوة العسكرية وهناك كذلك تهديدات كامنة، وتعني وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر لها على السطح، حيث تكمن أسباب الأزمة في العقل السياسي والتفكير الاستراتيجي للدولة، ورغم ذلك فمن المحتمل تطور هذا التهديد إلى تهديد "محتمل" أو "واقع" في مراحل أخرى من الأزمة، وتجسد هذه الحالة العلاقات العراقية مع الكويت، فثمة خلافات لا تزال قائمة بينهما رغم الإطاحة بالنظام العراقي السابق برئاسة صدام حسين، في مقدمتها (الحدود، والتعويضات والديون)، كما يجسد الخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث المحتملة هذه النوعية من التهديدات، وتهديدات المشكلة الطائفية التي أصبحت تعاني منها بعض الدول مثل العراق ولبنان، والمخاوف من انتقالها إلى دول الخليج، وأيضاً المشاكل التي تثيرها قضية العمالة الوافدة في الخليج بعد أن أصبحت هناك إمكانية لتدويل قضاياها بل وتسييسها في إطار العولمة واتفاقيات العمل الدولية التي تتجه نحو توطين العمالة الأجنبية الوافدة، ومساواتها مع العمالة الوطنية في كافة الحقوق من أجور ورعاية صحية وتعليمية ومشاركة اجتماعية وسياسية، الأمر الذي يحمل معه مخاطر جمة على الدول التي تعتمد بصفة كبيرة على العمالة الأجنبية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي [1].

- **الصراع الدولي والاقليمي على منطقة الخليج**

ويرجع ذلك في جانب منه إلى تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بأمن المنطقة، وتنافسها على النفوذ، أو بمعنى آخر صراعها على المصالح فهناك إيران التي تحولت إلى قوة إقليمية، وهناك بعض القوى الدولية في مقدمتها الولايات الأمريكية المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، إضافة إلى الصين وروسيا اللتين تحاولان النفاذ بشكل أو بآخر إلى منطقة الخليج ومع تعدد الأطراف، تتعارض الرؤى الأمنية، فرؤية دول مجلس التعاون غير رؤية إيران، والرؤية الإيرانية متعارضة مع الرؤية الأمريكية والعربية ومع تعدد الرؤى تتعارض المصالح، ويسعى كل طرف لتحقيق مصلحته حتى لو كانت على حساب الأطراف الأخرى. يعود هذا الصراع على

(1) الحسن، عمر(2006)، أمن مجلس التعاون الخليجي بعد ربع قرن من إنشائه، رؤية تقييمية واستشرافية القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ص ص 254 ــ 257.

المصالح إلى أهمية المنطقة الاقتصادية والإستراتيجية، حيث تمتلك ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، كما تتمتع بموقع استراتيجي فريد، ودخلت منذ وقت مبكر مرحلة تدويل المصالح، ونتيجة لما سبق فقد تداخلت وتنوعت قضايا الأمن في المنطقة، فلم تعد مقصورة على مسألة النفط كما كان الأمر من قبل، بل إن هذه القضايا قد اتسعت لتشمل العديد من المستويات والأطر المتداخلة والمركبة[1].

من هنا نلاحظ أن الوضع السياسي والامني لمنطقة الخليج العربي يواجه تحديات أمنية تؤثر بشكل شبه مباشر على الامن الوطني للدول الاعضاء ، وهذا يفرض تحديات أكبر على المملكة العربية السعودية كأكبر دولة خليجية ويتطلب منها صياغة نظرية أمنية تأخذ بالبعد الاقليمي كمحور أساسي في تحقيق الامن الوطني السعودي .

المطلب الثاني: التحديات الأمنية الداخلية التي تواجه دول الخليج العربي:

تتسم التحديات التي تواجه منطقة الخليج العربي بقابليتها للتطور والتصعيد ، وتتمثل فيما يلي:

أ- تنامي المد الأصولي في المنطقة: ويتمثل ذلك من خلال بروز جماعات راديكالية جديدة أو لظهور ما سُمي بالخلايا النائمة التي ترتبط تنظيمياً بالقاعدة ، وهذا يتناقض مع المقولات التي راجت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 عن تراجع الاتجاهات المتطرفة في الخليج، بعد أن كشفت هذه الأحداث عن الأوضاع الداخلية المسئولة عن نشوء ظاهرة التطرف، لكن ما حدث هو أن مرحلة جديدة من "التطرف الأصولي" جاءت كرد فعل على اتهام الإسلام بالإرهاب وملاحقة التيارات الإسلامية في العالم، وساعد على ذلك إدانة معظم التيارات الإسلامية في منطقة الخليج لمهاجمة أفغانستان والعراق بعد ذلك، الأمر الذي دفع ببعض التيارات المعتدلة إلى التحول نحو التطرف والعنف انتقاماً لغزو دولتين إسلاميتين، ناهيك عن الفتاوى العديدة التي صدرت من بعض علماء المسلمين، تدعو إلى مقاومة المحتل، وتؤيد فكرة الجهاد ضد الولايات المتحدة [2].

---

(1) أبو عامود، محمد سعد (2006)، قضايا الأمن في منطقة الخليج في: د. عمر الحسن (محرر)، أمن مجلس التعاون بعد ربع قرن من إنشائه رؤية استشرافية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن.

(2)ياسر عبدالرحمن، التداعيات الأمنية للحرب الأمريكية على العراق، مجلة شئون خليجية، العدد (33) ربيع 2003، ص ص ـــ 47 ـــ 48.

شهدت بعض دول المجلس بعد حرب أفغانستان عام 2001 أعمال عنف عديدة، ثم تصاعدت وتيرة هذه الأعمال عقب الحرب ضد العراق في أذار 2003 أن احتلال العراق أدى لتحوله إلى قاعدة للعديد من الجماعات المتطرفة والإرهابية فى المنطقة، وأصبح منطلقاً لعملياتها في دولها، فالأسلحة التي استخدمتها الخلايا الإرهابية ــ التي نفذت تفجيرات الرياض الثلاثة (12 مايوــ 8 نوفمبر 2003 ــ 21 أبريل 2004) علاوة على تفجير – البقيق– 24 فبراير 2006 ــ تم تهريبها إلى الأراضي السعودية عبر الحدود العراقية، إضافة إلى أن أجهزة الأمن الكويتية نجحت في تفكيك شبكة لتهريب السلاح من العراق إلى السعودية عبر الكويت[1].

وهذا يشير إلا أن بيئة الأمن الداخلي العراقي لها تداعياتها على المحيط الجغرافي المجاور، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وهى سمة المنطقة منذ نشأة التيارات السياسية الحديثة، فالشيوعيون والقوميون والإخوان المسلمون وغيرهم قد امتلكوا تنظيمات وحركات ممتدة بين العراق والخليج ، وقد وجدت في الحرب فرصة ذهبية لحشد العناصر الراديكالية وجمعها في العراق تحت دعوى الجهاد ضد القوات الأمريكية المحتلة، لتحويله إلى بؤرة إقليمية جديدة بديلة لأفغانستان، تنطلق منها العمليات الإرهابية ضد الولايات المتحدة والغرب ودول المنطقة، وهو ما دفعها إلى تشكيل قواعد خلفية داخل دول الخليج من خلال بناء تحالف مع العديد من الجماعات الأصولية في تلك الدول بالتعاون مع بعض الجماعات العراقية ، وذلك لمهاجمة المصالح الامريكية في المنطقة :[2]

1– ظهور جماعات راديكالية في دول الخليج تدعو إلى مهاجمة المصالح الأمريكية والغربية وتحمل أسماء بعض الأماكن العراقية، كخلية "لواء الفلوجة" التابع لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وهى الخلية التي اختطفت أمريكياً في الرياض ثم قتلته.

2– قيام "لجنة تنظيم القاعدة في العراق" بالإعلان عن مسئوليتها عن العديد من العمليات المحلية التي نفذها "لواء عبد العزيز المقرن"، في بيانات تحمل شعار القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

---

(1)العيسوى، أشرف سعد ، أمن مجلس التعاون الخليجى تحديات مفتوحة وأخرى مؤجلة، موقع إسلام أون لاين الإلكترونى، 10 يوليوــ 2007، على الرابط:

http://wwwislamonlinenet/servlet/ News/NWALayout.

(2) الحسن، عمر وآخرون (2004)، المملكة العربية السعودية وإدارتها للأزمات الأمنية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية القاهرة، الطبعة الأولى، ص ص 69 ــ 70.

3- ففي ظل الحصار الذي تواجهه القاعدة في العراق ، فإنها قد تنقل عملياتها إلى دول الجوار الخليجي في إطار ما يعرف بإستراتيجية "تشتيت الجهد"، وهى إستراتيجية تقضي بالخروج بالعمليات الإرهابية إلى خارج حدود البلاد نحو المحيط الخليجي المجاور بهدف قطع الطريق على احتمال محاصرة الجماعات المسلحة داخل العراق.

ب – بروز مشكلة الطائفية في منطقة الخليج العربي بعد عام 2003 : أصبحت مشكلة الانتماءات الطائفية أحد مهددات الأمن والاستقرار في المنطقة، ولا يمكن فصل هذا التطور الجديد عن السياسة الأمريكية في العراق، فالولايات المتحدة استخدمت الشيعة في البداية لتحقيق مصالحها الخاصة بتثبيت وجودها هناك، وكان ذلك على حساب الطائفة السنية، وبمرور الوقت استفحل نفوذ الطائفة الشيعية إلى الحد الذي بدأت تدرك معه الولايات المتحدة أن ذلك يمثل خطراً على مصالحها، واتجهت من جديد إلى استقطاب الطائفة السنية(1). وهكذا، أدى تسييس الطائفية في العراق إلى تعميق الصراع بين الطائفتين، وانعكس ذلك في أعمال العنف المتبادلة التي تشهدها البلاد، ودخلت إيران على خط الصراع الطائفي بعد أن وجدت الساحة العراقية مهيأة لاستعادة نفوذها ودعم الشيعة، أملاً في إقامة جمهورية إسلامية في العراق على غرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لاسيما إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن المرجعية الدينية في العراق، والمتمثلة في شخص "آية الله على السيستاني" تنتمي لأصول إيرانية.

ولم تتوقف تداعيات الطائفية على العراق وحسب، بل تجاوزته إلى الجوار الخليجي في دول مجلس التعاون في شكل مطالب لشيعة هذه الدول بالحصول على مكاسب سياسية واقتصادية، أسوة بما حققه شيعة العراق.

ولعل من أخطر التداعيات التي ترتبت على تسييس البعد الطائفي، نجاح الولايات المتحدة في توظيف هذا العامل في الترويج لسياسة المحاور الجديدة في المنطقة، والتي تمثلت بداياتها في تصريحات العاهل الأردني الملك "عبدالله الثاني" في ديسمبر عام 2004 والتي أعرب فيها عن قلقه من أن تؤدى انتخابات 30 يناير 2005 في العراق إلى خلق هلال شيعي بامتداد الحركات والحكومات الشيعية من إيران إلى العراق ولبنان والدول الخليجية، ثم تصريحات الرئيس

(1) أشرف سعد العيسوى، تداعيات الطائفية على الأمن والاستقرار فى المنطقة، مجلة شئون خليجية، العدد (47)، خريف 2006، ص ص 92 ــ 93.

المصري السابق "محمد حسني مبارك" لقناة "العربية" الفضائية يوم 8 أبريل 2006 بشأن الوضع السياسي والأمني في منطقة الخليج والعراق، خاصة ما يتعلق بولاء شيعة المنطقة لإيران. ثم جاءت تصريحات وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وحمَّل فيها حزب الله مسئولية اندلاع الحرب الإسرائيلية–اللبنانية في يوليو2006، واعتبر فيها إقدامه على أسر الجنديين الإسرائيليين مغامرة غير محسوبة العواقب. وتصريحات الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياني في 2012، الذي أشار الى تسلل بعض الحركات الطائفية المذهبية إلى دول الخليج العربي بدعم قوى إقليمية وأحزاب متطرفة لها أهداف سياسية بعيدة المدى[1].

ج- الإصلاح والديمقراطية في منطقة الخليج العربي: شهدت دول المجلس بعد أحداث أيلول 2001 ما يمكن أن نطلق عليه موجة من الإصلاح، تسارعت وتيرتها بشكل لافت بعد الحرب على العراق، كان أبرز مؤشراتها إعادة النظر في مناهج التعليم، خاصة التعليم الديني، وتعزيز حقوق المرأة ومنحها مزيدا من الحقوق السياسية، وتفعيل المجالس النيابية، وإنشاء العديد من اللجان الوطنية لتعزيز أوضاع حقوق الإنسان إلا أن هذا التوجه بدأ في الخفوت والتراجع بعد ذلك، وبدأت بعض دول المجلس في التخلي عن بعض التعهدات الخاصة بالإصلاح، كان أبرز مظاهرها: اهتزاز الاستقرار السياسي في الكويت على خلفية الصدام المستمر بين مجلس الأمة والحكومة خلال أعوام 2006 و2007،2012 بشكل بدا معه عدم قدرة الديمقراطية الكويتية على الاستمرار، في ظل عدم قدرة السلطة على تقبل ممارسة مجلس الأمة لإحدى سلطاته المقررة في الدستور، والخاصة بالاستجواب وطرح الثقة في الحكومة. وفى البحرين ثمة مؤشرات على فتور الحماس للمشروع الإصلاحي الذي بدأ في عام 1999 فمثلاً قانون الجمعيات السياسية الذي صدر في عام 2005 فرض حزمة من القيود على نشاط الجمعيات السياسية، وجعل مشروعها تحت سيطرة الحكومة، وعلى الرغم من أن السعودية وعدت في عام 2003 بإجراء انتخابات جزئية لمجلس الشورى في عام 2006، إلا أن هذا لم يحدث، بل لم يعد هناك أي كلام عن انتخابات برلمانية على أي مستوى، وينطبق ذلك على قطر أيضاً فرغم أن الدستور يشير إلى مجلس شورى منتخب، إلا أن موعد هذا الانتخاب يشهد التباساً واضحاً، حيث تم الإعلان عن أن هذا الموعد سيكون في يونيو2006، ثم تم تغييره إلى بداية عام 2007، ولكن دون تحديده بشكل

([1]) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، 12-6-2012، الرياض .

واضح والمبرر الذي يساق هنا هو أن ــ هناك قوانين مكملة للدستور الدائم لم يتم الفراغ منها بعد ــ ولا شك في أن عدم الاستقرار على موعد محدد للانتخابات يربك الساحة السياسية، ويدعو البعض إلى التشكيك في جدية التوجه نحو إصلاح حقيقي ويرتبط هذا التطور السلبي بتراجع حماس الولايات المتحدة لموضوع الديمقراطية بعدما فشل النموذج العراقي الذي أرادته منطلقاً للتغيير في كل دول المنطقة، وسقطت أطروحة التغيير من الخارج وما ارتبط بها من ضغوطات أمريكية شديدة في الوقت نفسه، تراجعت ضغوطها من أجل الإصلاح في المنطقة بشكل عام، حيث اكتشفت أن أي ديمقراطية في الخليج أو العالم العربي سوف تأتي بالإسلاميين إلى الحكم، ولهذا فإنها عادت مرة أخرى إلى سياستها القديمة التي تُعلي فيها من قيمة الاستقرار على الديمقراطية(1).

أحدث الربيع العربى ردود فعل متباينة داخل دول مجلس التعاون الخليجى، وبشكل أساسى على معادلة السياسة والحكم، وبالذات على فعالية السياسة والحكم والإصلاح الديمقراطى، فشيوع مطالب التغيير السياسى على نطاق واسع بين نخب المثقفين والنشطاء السياسيين فى معظم دول المجلس جعل منها قواسم مشتركة بين كل هؤلاء. من بين هذه القواسم الدعوة التى وجهها نشطاء خليجيون لحكوماتهم للقيام بإصلاحات سياسية والإفراج عن مئات الأشخاص الذين اعتقلوا خلال تظاهرات طالبت بإطلاق الحريات العامة، فى البحرين وسلطنة عمان والسعودية ودولة الإمارات.

وطالبت 10 منظمات غير حكومية ونحو 190 مثقفاً فى بيان دول مجلس التعاون الخليجى بالإفراج عن "جميع المواطنين والناشطين فى مجال حقوق الإنسان والشخصيات السياسية التى اعتقلت خلال التظاهرات السلمية الأخيرة". وحذروا من خطر اندلاع "نزاع طائفى» فى المنطقة، معربين عن قلقهم من السياسة التى تطبقها «بعض الحكومات التى خنقت المطالب السلمية بتوفير الحرية والعدالة والديمقراطية". وعدد البيان أسماء 110 أشخاص اعتقلوا فى المنطقة الشرقية بالسعودية، حيث نظم الشيعة تظاهرات، ودعا البيان الرياض إلى أن تفرج أو تحاكم حوالى خمسة آلاف شخص اعتقلوا بتهم مرتبطة بالإرهاب وإلى إطلاق سراح عشرات

(1)Richard N Haass, The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006, http://wwwforeignaffairsorg/ middle

السجناء السياسيين الذين اعتقلوا أخيراً. وطالب موقعو البيان بالإفراج عن بحرينيين سجنوا بعد قمع حركة الاحتجاج مقدرين عددهم بـــ 744 ما بين معتقلين ومفقودين إثر هذه الحركة الاحتجاجية، كما دعا الموقعون دول مجلس التعاون الخليجى إلى إجراء إصلاحات سياسية ودستورية والسماح بتشكيل أحزاب سياسية وتنظيم انتخابات ديمقراطية، والتحول إلى ملكيات دستورية[1].

هــ- قضية العمالة الوافدة العاملة في منطقة الخليج العربي

تعتبر مشكلة العاملة الوافدة في منطقة الخليج العربي من أخطر التحديات التي تواجه أمن الخليج، لأسباب كثيرة من أهمها ما يلي :

أ- إن حجم هذه العمالة مرتفع بنسب متفاوتة في منطقة الخليج العربي ، حيث تحولت المجتمعات الوطنية في ثلاث دول خليجية (الإمارات، قطر، الكويت) إلى أقليات داخل أوطانها وبنسب لا تزيد على (18.5% و30% و34.8%) .

ب- إن قضايا العمالة الوافدة في منطقة الخليج في ظل التطورات الاقتصادية الحديثة اصبحت أداة للضغط السياسي من جانب الدول والمنظمات الحقوقية الدولية، ووسيلة للتدخل في شئون دول الخليج بدعوى انتهاكها لاتفاقيات العمل الدولية.

ج- إن العمالة الوافدة في الخليج أصبحت بالفعل أداة لتهديد الأمن والاستقرار في المجتمعات الخليجية[2]، وخير مثال على ذلك الإضرابات العمالية التي قام بها عمال هنود في مدينة دبي في شهر نوفمبر 2007، إذ تحولت هذه الإضرابات إلى تدمير الممتلكات العامة، الأمر الذي دفع أجهزة الشرطة ــ للمرة الأولى في دولة الإمارات العربية المتحدة ــ إلى القوة لفض هذه المظاهرة ورغم أن قضايا العمالة الوافدة، وتحديداً الآسيوية.

أن تحقيق الأمن في من وجهة نظر المملكة العربية السعودية في هذه المرحلة ينطلق من حقيقة أن الأمن الجماعي العربي، لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت كل دولة عربية تتمتع بالأمن

([1]) ناشطون خليجيون يطالبون حكوماتهم بإصلاحات سياسية وإطلاق المعتقلين، صحيفة السفير، بيروت،2011/4/20.

(2) أشرف سعد العيسوى، العمالة الوافدة فى الخليج أداة للتنمية أم تهديد للأمن؟، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام،العدد (163)، يوليو2006.

والاستقرار الداخلي ، وإيجاد مضلة متكاملة للتعاون الامني بين دول الخليج العربي وخصوصاً بعد أحداث اليمن والبحرين ، إن إستراتيجية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية تعمل من خلال ثلاث دوائر متداخلة هي: المستوى الوطني والمستوى الإقليمي والمستوى الدولي، إن دور المملكة في هذا المجال لا زال يتمحور حول علاقتها بالدول "المجاورة لها في نفس الإقليم الجغرافي وهو ما يطلق عليه النظام الدولي الإقليمي. ويؤثر هذا المستوى تأثيراً مباشراً على الأمن القومي للدولة. لذلك تولي الدولة أهمية خاصة من أجل إقامة علاقات طيبة مع الدول المجاورة لها في نفس الإقليم[1].

والنطاق الإقليمي الذي تعمل من خلاله السياسة السعودية لا يقتصر -كما قد يبدو للبعض- على دول الجوار المباشرة وإنما يمتد ليشمل النطاق الإقليمي للشرق الأوسط بكامله. وإذا كان المجال الحيوي الأول بالنسبة للإستراتيجية السعودية يتطلب تأكيد مصالحها في منطقة شبه الجزيرة العربية وضمان استقرار هذه المنطقة فإن السياسة الأمنية السعودية قد حرصت على توظيف كل إمكانياتها لحماية المنطقة من التوترات والاضطرابات وكل ما يزعزع الأمن ويهدد الاستقرار في هذه المنطقة. وكجزء من هذه المهمة فقد عمدت الحكومة السعودية إلى توثيق علاقاتها مع دول الجوار عن طريق توقيع بعض الاتفاقيات الأمنية والحدودية وشجعت التنسيق مع هذه الدول لحل الخلافات بالطرق السلمية ورحبت بالتعاون المشترك لمحاربة الإجرام وأعمال التخريب ووسائل العنف. وقد وجدت السعودية في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الفرصة المناسبة لتأكيد التلاحم بين دول المجلس واستخدام هذا الإطار لتوسيع نطاق التعاون، ليس في مجال مكافحة الجريمة فحسب، وإنما في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. ومن خلال عضويتها في جامعة الدول العربية-كمنظمة إقليمية دولية- فإن المملكة العربية السعودية قد التزمت بميثاق الجامعة ووقعت على معاهدة الدفاع العربي المشترك وسعت إلى الاستفادة من إطار الجامعة لدعم الأمن والسلام في المنطقة.

المطلب الثالث: الثورات العربية وأثرها على المملكة العربية السعودية

تواجه المملكة العربية السعودية أزمتين إستراتيجيتين تتمثلان في تأثير الثورات العربية على الوضع السعودي الداخلي مستقبلاً، وتأثيرها على سياسة السعودية تجاه محيطهـا العربـي

---

(1) كامل، ممدوح شوقي مصطفى (1985)، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 54.

وبخاصة سياستها مع الدول التي وقعت فيها ثورات الربيع العربي تلك. وتتميز السياسة السعودية تجاه الثورات العربية بأنها سياسة ليست متغيرة وغير متماثلة في ذات الوقت؛ إذ بينما كانت سياسة السعودية تجاه ما حدث في كل من مصر وتونس واليمن معارضة لسقوط أنظمة الحكم في تلك الدول، فإنها تدخلت بشكل مباشر في الأزمة البحرينية، ثم آثرت عدم الظهور في الصورة بشكل مباشر في كل من الأزمتين الليبية والسورية. وتقوم السعودية بقيادة تيار عربي تمثله الأنظمة الملكية، وهي الأنظمة الوحيدة في المنطقة التي لا تزال تحافظ على استقرارها نسبيًا، وذلك بهدف جعل تكتل كهذا عنصر أمان لكل نظام، وهو ما يعبر عن خوف حقيقي يتملك الأنظمة العربية التقليدية من السقوط كما سقطت الأنظمة الجمهورية[1].

وترى السعودية أن التدخل الخارجي في المنطقة ووجود إسرائيل يمثلان حلقة كاملة قد يتم استغلالها من قوى دولية لتغيير وجه المنطقة سياسيًا، وهي بقيادتها لتحالف الأنظمة الملكية تحاول جاهدة أن تُفشل أي مشروع دولي قد يستهدف هذه الأنظمة في حين أنها تدعم مطالبات الشعوب الأخرى بالإصلاح والتغيير؛ خاصة وأن السياسة الدولية تجاه المنطقة قد أخذت طابعاً يتسم بالكثير من التردد والتخبط في بعض الأحيان. لقد اتسمت السياسة السعودية منذ تأسيس الدولة بأنها سياسة محافظة وقد استفادت المملكة السعودية من هذا التحفظ في أزمات كثيرة عصفت بالعالم، وكان للمملكة نصيب منها، ونذكر منها على سبيل المثال أحداث 11 أيلول 2001، والتحدي الأمني الذي استمر في المملكة لسنوات ولم ينته بشكل كامل حتى الوقت الحاضر. ولربما كان لهذا التحفظ السياسي الذي اتبعته المملكة يد في أن توصف السياسة السعودية بعدم الوضوح في طرحها لمواقفها تجاه الثورات العربية، مما يجعلها عرضة للاتهام بعدم تأييدها لثورات الشعوب العربية على أنظمتها. وقد يكون من الأجدى لصانع القرار السعودي أن ينتهج سياسة أكثر شفافية تجاه الأزمة السورية، وأن يفصح بوضوح عن مخاوفه، لأنّ شأن ذلك أن يوجِد إمكانية للحوار بينه وبين قيادات الثورة في كل دولة وتمتلك المملكة العربية السعودية قيادة توصف بأنها ماهرة في الإمساك بأطر الحكم ومكوناته، ولذلك فهي قيادة قادرة

---

(1)العكلوك، فرج ، (2012) السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات،2012/7/8، نقلاً عن صوت فلسطين الحر على الرابط التالي: http://www.sawtfalasteen.com

على إحداث تغيير داخلي حقيقي يمكن أن يزيل المخاوف التي قد تتملكها من قيام أنظمة ديمقراطية مجاورة لها. [1]

ومن الصعب تصور أن تكون المملكة العربية السعودية مستفيدة من أية قلاقل داخلية في مصر أو سوريا أو الأردن أو اليمن، بل إن السعودية ودول الخليج العربي قد تكون من أكبر الخاسرين في حال اشتعال فتيل أية فتنة طائفية أو مذهبية أو سياسية في أي من الأقطار العربية التي اختارت شعوبها طريق التغيير. وقد تغيرت مواقف المملكة العربية السعودية في ضوء الثورات العربية حيث حدثت تحولات مهمة في سياستها الخارجية تمثلت في دعم بعض الثورات العربية وخصوصاً الثورة السورية في محاولة منها لعدم نقل حالة عدم الاستقرار في سوريا إلى دول المنطقة.

من الصعب تاريخياً أن نجد ثورة ما ظلت شأناً محلياً مستقلاً وهكذا كانت الثورات العربية الحديثة تتبع النمط التقليدي المعروف، بل ربما أنها حالة مكثفة كشفت الغطاء عن مدى أرتباط المنطقة العربية بقوى دولية تصارعت ولا تزال تتصارع على أرضها من الولايات المتحدة وروسيا والصين، إلى قوى تطمح للهيمنة، منها تركيا وإيران حيث برزت هذه القوى كمحرك مهم وبوابة للتدخل العالمي بيد إقليمية ولهذه القوى أسبابها في تصعيد التدخل الإقليمي، من أهمها:[2] الحفاظ على علاقات سياسية واقتصادية مع الدول في مرحلة الثورة أو ما بعدها. والخوف من أن يطالها المد الثوري، خاصة أنها قريبة جغرافيا وقد يكون لها إما حدود مشتركة مع الثورة أو امتداد بشري على طرفي الجغرافيا كالحدود السورية ــ التركية أو السعودية ــ البحرينية أوالسعودية ــ اليمنية والخوف من إفرازات الثورة التي تطيح بأنظمة الحكم القديم وتأتي بطاقم جديد قد يناصبها العداء ويرفض التعاون مع دولة الجوار، كما تحاول دول الجوار أن تحد من تبعيات الثورة المجاورة كتدفق اللاجئين والأسلحة بكافة أشكاله خوفا على وضعها الداخلي، لذلك قد تتصدر إما مساعدة الثورة أو محاولة التدخل بشكل إيجابي لحل الأزمة في هذه الدولة فتكون لها الصدارة في احتواء حالة ما بعد الثورة والتمهيد لعلاقة أكثر التصاقا بجارتها لتضبط تداعيات التغيير، فيصبح التغيير أو عدمه سياسة تلتزم بها القوى الإقليمية لأنها تتحول إلى قضية أمن قومي داخلي بالنسبة لدولة الجوار.

---

(1)العكلوك، فرج ، مرجع سابق.

(2)الرشيد، مضاوي ، السعودية ومثلث الثورات، 2012/8/7، نقلاً عن: http://gulfissues.net

موقف المملكة العربية السعودية من بعض الثورات العربية 2011-2012:

أولاً: الثورة اليمنية:

تمثل اليمن بالنسبة للمملكة العربية السعودية بؤرة صراع هي الأشد خطورة في منطقة شبه الجزيرة العربية، حيث تنامي قوة تنظيم القاعدة، الذي استغل الوضع الاقتصادي اليمني المتردي على الدوام. وتجد السعودية في انهيار نظام الحكم في اليمن الكثير من الهواجس التي قد تعصف بأمنها الداخلي وبشكل أسرع مما يتوقع الكثيرون.

وقفت القيادة السعودية مع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح وذلك لأن موقفه من الحوثيين -التي خاضت القوات السعودية معهم حرب - كان قريباً من موقفها، ويتمثل ذلك في الآتي: [1]

1- منطقة صعدة تقطنها قبائل يمنية سعودية في آن واحد لا تستطيع أن تميز اليمني من السعودي، فهم إخوان وأبناء عمومة وعشيرة متداخلون بالسكن والجغرافيا مما يسهل العبور والتسلل والتهريب ومما يصعب السيطرة عليها.

2- الحوثيون يرفعون الشعار الطائفي مما يعطي إيران حجة راسخة للتدخل في الشؤون اليمنية.

3- القضية الحدودية وقد ثُبتت قبل مدة بسيطة، وتخشى السعودية من أي نظام جديد أن يلغي الاتفاقية. ولا سيما أن المطالب اليمنية المتطرفة تتوغل إلى الطائف في عمق الجغرافيا السعودية.

4- في غياب نظام صالح ستقوى القاعدة في اليمن، وقد استطاعت السعودية أن تحيد القاعدة أمنياً عنها.

لقد حاولت السعودية وبمساعدة مجلس التعاون الخليجي -عندما قدم المجلس المبادرة تلو الأخرى لإنهاء الأزمة اليمنية- التدخل لحل الأزمة اليمنية، لكن حراك الشارع وتسارع وتيرة الأحداث والأخطاء التي ارتكبها النظام اليمني السابق في تعامله مع المتظاهرين في بداية الثورة كان كفيلاً بإفشال أي جهد إقليمي. وكان واضحًا أن المملكة العربية السعودية تنظر بكثير من الامتعاض للدور السلبي الذي لعبه الرئيس اليمني فيما يتعلق بالمبادرات التي قدمها مجلس

---

(1)صنيتان، محمد (2011) انعكاس أحداث المنطقة على الشارع السعودي، ورقة عمل مقدمة في منتدى التنمية الخليجي، نقلاً عن: http://www.saaid.net

التعاون. وعندما شعرت بأن الرئيس اليمني غير قادر على اتخاذ قرار حاسم، أعلنت من خـــلال مجلس التعاون إنهاء المبادرة الخليجية، ثم جاء بعدها الهجوم الذي تعرض له الرئيس اليمني. [1]

المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي قد يكونوا من أكبر الخاسرين فـــي حـــال إشتعال فتيل أية فتنة طائفية أو مذهبية أو سياسية في أي من الأقطار العربية التي اختارت طريق التغيير، ولهذا السبب يتضح موقف المملكة العربية السعودية من التهديد الإيراني المتمثل في كل من البحرين والمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية واليمن.

إيران من جهتها لا تتوقف عن التصريحات بدعم تطلعات الشعوب العربية للحرية والحكم الديموقراطي. وحتى الرئيس الصهيوني بنيامين نتينياهو لم يترك الفرصة دون التعبير عن موقفه تجاه هذه الثورات، في حين نجد أن المسئولين في الولايات المتحدة أصبح أحد همومهم الرئيسة كيفية توجيه هذه الثورات الشعبية بما يتفق مع مصالحهم. جميع هذه الدول بلاشك تتحرك نحو الأحداث العربية وفق مصالحها وأجنداتها حتى لو زعمت غير ذلك.

إذاً في ظل هذا التنافس الدولي والإقليمي المحموم على الثورات العربية ومحاولة احتوائها وفق أجندات مختلفة كان أمراً متوقعاً ومطلوباً من المملكة، انطلاقا من مسئولياتها ومكانتها في الوطن العربي، أن تتحرك وتبادر للمساهمة في عملية التأثير التي يجب أن لا تقتصر على أطراف أجنبية حرصاً على مصالحها وعلى مصالح الأمة العربية[2].

أن قدرة المملكة على احتواء ضغوط وتحديات كبيرة ليس آخرها هجمات أيلول 2001 واحتلال العراق وتبعاته الخطيرة على الأمن الوطني السعودي، ولكن لابد من الإشارة إلى أن هذه النزعة المحافظة التي تتسم بها السياسة السعودية بشكل عام ليست جامدة بل تتفاعل مع التغيرات، وإن كان بوتيرة بطيئة. ولعل في قيادة المملكة لقوات درع الجزيرة في البحرين مؤشراً جديداً على قدرة المملكة العربية السعودية حين يكون هناك خطر حقيقي للقيم الأساسية لها سواء كانت تتعلق بالاستقرار أو الوحدة أو حتى حماية المجال الحيوي[3].

---

(1)العكلوك، فرج ، مرجع سابق.

(2)الخثلان، صالح بن محمد(2011) الموقف السعودي من ثورة اليمن والثورات العربية، صحيفة الحدث اليمنية، نقلاً عن: html13263http://www.alhadath-yemen.com/news.

(3)الخثلان ، صالح بن محمد، مرجع سابق.

تشكل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب عام 2009 واكتسب سمعة بأنه الأكثر قوة وشن هجمات انتحارية على سائحين ودبلوماسيين وقام بعمليات ضد السعودية وأهداف أميركية في الخارج.

وعندما اندلعت الانتفاضة اليمنية في العام الماضي انشغلت قوات الأمن وحدث فراغ في السلطة استغله المتشددون في الهجوم على بلدات زنجبار وجعار وشقراء وأقاموا "إمارات" إسلامية.

وغير المقاتلون اسمهم إلى "أنصار الشريعة" وعينوا متحدثا للتعامل مع وسائل الإعلام ووضعوا لافتات ورايات. ودفع الفقر والبطالة والاستياء من الحكومة المركزية، التي ينظر لها على أنها بعيدة عنهم وفاسدة، بعض الشبان للانضمام إلى هذه الجماعة(1).

أن تدخل المملكة ومحاولتها التأثير على الثورات الشعبية يعد أمراً مبرراً في ظل هذا التنافس الإقليمي والدولي على "اختطاف" هذه الثورات وذلك حماية لمصالحها كدولة إقليمية كبرى ودفاعاً عن مصالح الشعوب العربية، وما يحرك السياسة السعودية تجاه الأحداث الراهنة هو الحرص على الاستقرار في الدول العربية التي تعيش حالة اضطراب، وهذا موقف يتسق مع تاريخ السياسة الخارجية السعودية، إلا أن بعض مظاهر هذا التحرك تشير أحيانا إلى أن هذا الحرص تحول إلى قلق مبالغ فيه؛ وهو ما يجعل بعض القوى تتخوف من تحركات المملكة ويتهمون الرياض بقيادة ثورة مضادة. والمسئولية عن سوء الفهم هذا يشترك فيها المسئولون عن السياسة الخارجية بسبب التردد في إعلان مواقف واضحة من الثورات الشعبية.

ثانياً: الأزمة السورية

تنظر السعودية إلى الأزمة القائمة في سوريا بنوع من التحفظ المعهود، وغير المستغرب على أسلوب تعاطي القيادة السعودية مع الأحداث سواءً باتت هذه السياسة نافعة أو غير مجدية في زمن الثورات العربية. إلا أن المملكة العربية السعودية آثرت إطلاق العنان للإعلام السعودي الخاص ليتولى مسؤولية القيام بحملة إعلامية مساندة للثورة السورية، ولا تزال قنوات مدعومة

---

(1)اندرو هاموند، القاعدة في اليمن يعود لإستراتيجيته القديمة، 2012/10/24، رويترز، نقلاً عن: http://yemen-press.com

سعوديًا كقناة "صفا" تلعب دورًا مهمًا على المستوى الإعلامي الذي لا يخاطب الشعب السوري أكثر من مخاطبته للداخل السعودي وإن كان بطريقة غير مباشرة.

إن التزام المملكة بخط أخلاقي واضح، يقف مع حق الشعوب في تحديد مصيرها، هو الأسلوب الأمثل لإدارة الأزمات بحكمة، في ظل الرغبة المتنامية في تحقيق النظام السوري لأهداف طويلة الأمد، من خلال قمع حريات الشعب السوري والاعتداء على كرامته وشرفه، وهو ما تؤكده الأحداث الجارية في المدن والقرى السورية المختلفة، مما أفقد غالبية دول العالم الثقة في نظام يقتل أبناء شعبه بحجة الإرهاب، بينما هم في الواقع يطالبون بحقوقهم الشرعية.

ولعل العودة إلى تصريحات الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، التي أكدت أن المملكة ومراقبيها في بعثة جامعة الدول العربية، لن يكونوا شهود زور، لهو الدليل الأكثر صراحة على أن النظام السوري الحالي برئاسة حزب البعث الاشتراكي، استمرأ المجاملات وتعود على لغة دبلوماسية من قبل دول أخرى، وهو الأمر الذي صدمته به المملكة في رأيها الصريح نحو إحقاق العدالة للمواطن السوري، وما يمكن أن يتصوره كل شخص هو أن النظام السوري الحالي أخذ على عاتقه تحقيق معادلة إسكات الصوت بالرصاص، بينما لم يفكر أقطاب النظام أن لغة العقل كانت جيدة سياسياً في مناطق أخرى من العالم العربي، وأن الثورات السياسية كانت تقوم ضد ظلم بيّن وواضح(1).

إن الثورة السورية جاءت ضد نظام الحكم الذي يتزعمه حزب واحد مسيطر على جميع ثروات ومكتسبات الوطن والذي لم يضع أبداً في أجندته أي عرف أو دين، بل إنه على العكس تماماً، يلجأ إلى المذهبية كدرع وقت الأزمات، ويحاول دوماً الخروج من أزماته بالدم، ولم يكتف بذلك بل حاول دوماً تمرير فكرة "محور الممانعة" ضد إسرائيل، واستمر كذلك في محاولة التخريب في لبنان والاعتماد على عملاء لتبني سياسة الاغتيالات، ومحاولات شق الصف العربي.

بينما يعتبر النظام السياسي السوري أن المعارضة هي منظمات إرهابية وجماعات مسلحة تتلقى دعماً خارجياً بهدف التخريب والدمار وزعزعة استقرار سوريا وعلى هذا الأساس يخوض النظام السوري الحرب بهدف التخلص من هذه الجماعات.

---

(1) الحكمة السعودية والثورة السورية، صحيفة الشرق، العدد (58)، 2012/1/31، ص 17.

ثالثاً: الثورة البحرينية:

تعد المملكة العربية السعودية أحد أهم المحاور الرئيسية للسياسة الخارجية البحرينية، وهي على صعيد العلاقات الخليجية تعد من أكثر العلاقات استقرارا، وذلك للعوامل التاريخية. وقد تحول هذا الدور المحدود إلى علاقات شراكة إستراتيجية من الصعوبة بمكان المساس بها، حتى أصبحت خطاً أحمر لا يمكن مناقشة أية أطروحات تحاول النيل منها، أو أية مبادرات تهدد استقرار هذه العلاقات الثابتة.

ومنذ تولي الملك عبدالله بن عبدالعزيز مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية ساهم في زيادة آفاق التعاون المشترك، وفي الوقت نفسه من شأنه أن يساهم في معالجة الكثير من القضايا العالقة. ومن أبرز هذه الملفات، الملف النفطي، فهناك دعم سابق من السعودية للبحرين في المجال النفطي من خلال الحقل المشترك "أبوسعفة". وقد توقف هذا الدعم قبل فترة بسبب تباين في الآراء والمواقف السياسية تجاه إقامة علاقات تجارة حرة ثنائية مع بلدان أخرى من خارج مجلس التعاون الخليجي. إلا أن التحسن في الآراء الذي طرأ خلال الآونة الأخيرة في مواقف القيادتين من شأنه أن يحرك هذا الملف بشكل إيجابي. وخصوصا أن البحرين بحاجة إلى هذا الدعم من السعودية في ظل ما تواجهه من صعوبات اقتصادية تدفعها للاقتراض الخارجي، الأمر الذي سيخلق الكثير من التبعات السياسية والاقتصادية مستقبلاً[1].

أما القضية الأهم، التي سيرتبط بها مستقبل العلاقات البحرينية–السعودية، هي تفاقم الاختلال الإثنو – طائفي في منطقة الخليج العربي منذ احتلال العراق من قبل التحالف الأميركي البريطاني. ففي خضم تفاقم هذا الاختلال في المنطقة، فإنه من المهم إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية في المنطقة لاستيعاب نتائج هذا الاختلال، والذي من شأنه أن يزيد من حالة عدم الاستقرار الداخلي الذي تعيشه الأنظمة السياسية لبلدان مجلس التعاون الخليجي.

وقد يكون من المفيد تشكيل لجنة داخل مجلس التعاون الخليجي مرتبطة ارتباطا مباشرا بالمجلس الأعلى للمجلس لدراسة التصورات كافة بشأن مستقبل الاختلال الإثنو – طائفي في المنطقة، وتحديد أبرز تأثيراته على بلدان المجلس في النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وخصوصا أنه من المستبعد أن تتراجع حدة هذا الاختلال بسبب ما تشهده بلدان المجلس من مساعٍ نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي التدريجي الذي من شأنه أن يزيد من

(1)البنخليل، يوسف (2005) مستقبل العلاقات البحرينية اليمنية ، صحيفة الوسط البحرينية، العدد (1073).

الاختلال، وفي الوقت نفسه، فإن ثمة تطورات تشهدها بعض القوى الإقليمية ستساعد بشكل كبير على زيادة حدة الاختلال، وحدوث ردود فعل متباينة من غير المعروف عواقبها.

إن القواسم والمصالح المشتركة التي تربط السعودية والبحرين هي أكبر بكثير مما قد يتصوره البعض في النفط والتجارة، وهي تمتد لتشمل المصير المشترك الذي لن يتيح الاختلال الإثنو – طائفي في الخليج فرصة لمناقشات تداعيات العلاقات والسياسات الماضية في المستقبل.

بعد أزمة البحرين في الرابع عشر من شباط 2011 تبين، بما لا يدع مجالا للشك، أن الأمن الخليجي أصبح أمرا ملحا لدول المنطقة، ومن الأولويات التي يجب على قادة دول مجلس التعاون الخليجي التركيز عليها في أي اجتماع قمة مقبل، وهو أولا وقبل كل شيء أصبح مطلب شعوبها.

إن ما جرى في البحرين لم يكن مجرد أعمال شغب وتخريب وعنف، إنما هو محاولة انقلابية بامتياز تم التخطيط لها من قبل إيران والموالين لها في البحرين وحزب الله اللبناني، والأطماع الإيرانية في البحرين قديمة وليست بخافية على أحد وما زالت، ولذلك استغلت إيران أحداث البحرين لكي تجد ما تبرره لتحقيق حلمها القديم[1].

إن فشل المحاولة الانقلابية في البحرين لا يعني أن إيران قد تخلت عن مشروعها التوسعي، وذلك لأن البحرين في رأيها هي الحلقة الأضعف والأنسب لمد نفوذها إلى دول الخليج العربي لكي تحقق ثلاثة أهداف، أولها أن تثبت للعالم أنها ما زالت القوة العظمى في المنطقة كما كانت قبل الثورة، وثانيها هو تحقيق مشروعها التوسعي بإقامة الإمبراطورية الفارسية الذي هو حلمها الذي لن تتخلى عنه، وثالثها لعلها تجد من إثارة المشاكل مع دول مجلس التعاون والتدخل في شؤونها الداخلية ورقة رابحة تستخدمها متى تشاء لتخفيف الضغوط الناتجة عن العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة ودول حلف الأطلسي بسبب مشروعها النووي، وما زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى جزيرة «أبو موسى» الإماراتية المحتلة إلا أكبر دليل على نيات إيران المبيتة تجاه دول الخليج العربي.

لم يكن الأمن الخليجي مهدداً من قبل كما هو عليه الآن، وما زيارة وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون للمملكة العربية السعودية ولقاؤها مع الملك عبد الله بن عبد العزيز وبعده مع نظرائها وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في المنتدى الذي أقيم بمقر الأمانة

---

(1)مستقبل الأمن الخليجي بعد أزمة البحرين، الشرق الأوسط، 16 ابريل 2012 العدد 12193.

العامة لمجلس التعاون بمدينة الرياض بتاريخ 2012/3/31 بحضور الأمين العام لمجلس التعاون وتأكيدها في المؤتمر الصحافي في ختام زيارتها على العلاقات الاستراتيجية مع دول المنطقة، إلا دليلا على أن الولايات المتحدة بدأت تستشعر خطورة الوضع الإقليمي، وتأخذ على محمل الجد التهديدات الإيرانية لدول الخليج العربي الذي يمتلك ثلثي الاحتياطي للنفط العالمي، ولذا كان تبدل الموقف الأميركي واضحا، وذلك عندما أرسلت أميركا وزيرة خارجيتها هيلاري كلينتون إلى المنطقة والتي بدأتها بالمملكة العربية السعودية، وقد أكدت للمسؤولين السعوديين على حرص الولايات المتحدة الأميركية والتزامها بأمن وسلامة المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي عندما أكدت على استمرار موقفها الرافض لامتلاك إيران أسلحة نووية من شأنها تهديد أمن منطقة الخليج، وبعدها مباشرة قام وزير الدفاع السعودي الأمير سلمان بن عبد العزيز بزيارة للولايات المتحدة الأميركية، وهناك جددت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون تعهد الولايات المتحدة على الشراكة مع المملكة العربية السعودية عند لقائها مع وزير الدفاع السعودي عندما أكدت أن المملكة العربية السعودية شريك وثيق واستراتيجي للولايات المتحدة في العديد من القضايا الحرجة التي تواجه العالم اليوم. كل هذه التحركات تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الولايات المتحدة بدأت تدرك خطورة تعرض مصالحها في الخليج للتهديد الإيراني[1].

ومما يزيد الأمر تهديدا للأمن الخليجي هو تأزم الوضع الداخلي في إيران والأزمة السورية وما تمثله من عبء على النظام الإيراني الذي ما زال يكرر التزامه بالدفاع عن النظام السوري، هذه العوامل تجعل النظام الإيراني يبحث له عن مخرج من الوضع الحرج الذي يعيشه، ولذا فإن إثارة المشكلات والتهديدات التي يطلقها لدول الخليج في تصوره هي حل لكل مشاكله، وإذا ما استدعى الوضع أن يقدم على عمل عسكري ضد هذه الدول فهو عمل لا يستبعده. إن النظام الإيراني يحاول الآن تحريك أتباعه في البحرين خاصة وفي المملكة العربية السعودية لكي يجعل الوضع الداخلي في هذه الدول مهيأ له للقيام بأي عمل عسكري.

كل هذه المعطيات تفرض على دول مجلس التعاون الخليجي أخذ التهديدات الإيرانية على محمل الجد، وأن تعي أن كل دولة لا تستطيع أن تحقق الأمن لنفسها بمفردها من دون التحاقها بمنظومة مجلس التعاون الخليجي، وتكون فيه المملكة العربية السعودية هي مركز الثقل في هذه

---

(1)المرجع السابق.

المنظومة لاعتبارات عديدة، وتحقق في ما بينها صيغة سياسية وحدوية، بغير ذلك يكون الأمر خطيرا في ظل التهديد الإيراني بالتحديد والأوضاع الإقليمية بشكل عام.

المطلب الرابع: السياسة السعودية لمواجهة التدخلات الإيرانية في الدول العربية في فترة الثورات

لم تقف المملكة العربية السعودية مكتوفة الأيدي أمام السياسات الإيرانية في المنطقة العربية لا سيما في العراق وفي لبنان، وفي علاقاتها القوية مع سوريا، وفي هذا السياق فقد اتبعت منهجين في مواجهة تعاظم النفوذ الإيراني: الأول داخل المنطقة، ويتمثل في محاولة إنهاء سياسة الباب المغلق مع حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين "حماس"، ولعل اتفاقَ مكة للمصالحة بين حماس وفتح مثالٌ واضح على ذلك. هذه الاستراتيجية كانت تعني محاولة إعادة حماس إلى بعدها العربي، وكذلك إلى دائرتها المذهبية، وامتد بها هذا الأمر إلى فتح باب الحوار مع سوريا، والقيام بجهود مصالحة معها لتخفيف الاحتقان في لبنان من جهة، إضافة إلى محاولة التأثير على التقارب الإيراني السوري من جهة أخرى. (1)

المنهج الثاني الذي اتبعته السعودية ركز على فتح الأبواب على إقامة علاقات مع حلفاء إيران خارج المنطقة لاسيما روسيا والصين، وظهر ذلك جلياً من خلال زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى موسكو في العام 2003 عندما كان وليا للعهد، ومن ثم زيارة الرئيس الروسي آنذاك فلاديمير بوتين إلى الرياض في العام 2007، حيث أدى تبادل الزيارات إلى فتح باب الحديث عن مبيعات أسلحة روسية إلى السعودية بقيمة 2 مليار دولار، الأمر الذي فُهم منه أنه محاولة لإظهار أن هناك فرصةً لروسيا لبناء تحالفات أخرى في المنطقة إذا ما حصل وخسرت حليفتها إيران(2).

في هذا السياق سعت السعودية إلى الانفتاح على الصين، وقد تزامن ذلك مع حركة الصين نحو الانفتاح على عموم دول الخليج العربية. وقد كانت زيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى

---

(1)الزويري، محجوب ، (2012) العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة،نقلاً عن مركز الجزيرة للدراسات على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net

(2)Russia-Saudi Relations: The Kingdom and the Bear, http://www.worldpoliticsreview.com/articles/4583/russia-saudi-relations-the-kingdom-and-the-bear. Putin Seeks Expanded Ties With Saudis on Arab Tour: http://www.nytimes.com/2007/02/12/world/middleeast/12saudi.html?_r=1

بيجين في العام 2006، وكذلك زيارة رئيس الوزراء الصيني إلى المملكة في مطلع العام 2012 محطتين بارزتين في سياق سياسة الانفتاح هذه. ترى السعودية أن أهميتها الكبيرة بالنسبة إلى الصين تكمن في موضوع النفط، حيث تحتاج الصين إلى تنويع مصادر تزويدها بالنفط، وتخفيف الاعتماد على النفط الإيراني لا سيما في ظل تصاعد حدة الخلاف بين الغرب وإيران حول برنامجها النووي، والحديث الجدي بشأن عقوبات على قطاع النفط الإيراني[1].

لقد خلقت الثورات العربية واقعاً سياسياً جديداً تستفيد منه الدول كلها حتى تلك التي لم يمر بها ربيع الشعوب العربية. هذا الواقع يجعل الحكومات تنظر بحساسية أكبر إلى أي نوع من التجاوز السياسي على كرامتها من الدول الأخرى. فالدول كما هي الشعوب ستنتفض على أوضاعٍ ربما كان فيها مساسٌ بكرامة الدول. المهم في الثورات العربية بالنسبة إلى الكثير من دول المنطقة أنها قامت دون أي ارتباط بالثورة الإسلامية في إيران، الأمر الذي يعني أن جاذبية التجربة الإيرانية تراجعت وربما كان مبالغا في وجودها.

إن موقف دول الخليج من البحرين كان رسالة قوية إلى إيران. فالقراءة الخليجية وبشكل خاص السعودية تكاد تجمع أن إيران هي الطرف الذي يمكن أن يستفيد من تطورات الأحداث في البحرين. هذا الموقف الذي تكرر في نبرة واحدة رداً على ما جرى في جزيرة أبو موسى يبدو أنه تكرار لرسالة مضمونها أن السعودية ستتعامل بطرق مختلفة مع إيران. تعامل يبدو أن مناورات "جزر الوفاء" تسعى لتأكيده. هذا الأمر لا يبدو أنه سيكون مرحبا به في إيران، وذلك لوجود القراءة الإيرانية التي تسعى إلى تجنب أي مواجهة مع المملكة، لأنها وفق النظرة الإيرانية الاستراتيجية تزيد من رصيد الأعداء لإيران سواء في المنطقة أو في خارجها. الأمر الآخر هو أن المملكة بما لها من حضور في سوق النفط تستطيع أن تؤثر على سوق مبيعات النفط الإيراني[2].

لقد عمدت إيران منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية إلى عدم إعطاء فرصة تشكيل جبهة واحدة ضدها. هذا الاستراتيجية من المرجح أن تستحضرها إيران في الفترة القريبة القادمة. وهذه

---

(1)China, Saudi Arabia vow to enhance relations, http://www.chinadaily.com.cn/usa/china/2012-01/16/content_14452779.htm, http://www.meforum.org/1019/saudi-arabia-woos-china-and-india http://www.4thmedia.org/2012/01/16/china-saudi-arabia-to-boost-cooperation/

(2)الزويري، محجوب ، مرجع سابق.

الاستراتيجية من شأنها أن تكون خيار إيران المرحلي، لا سيما أمام التهديدات الإسرائيلية، واستمرار الضغوط عليها بسبب البرنامج النووي. من المرجح أن تطرح إيران أفكارا جديدة تتعلق بوقف التخصيب في منشأة "فردو" القريبة من قم، مقابل وقف مؤقت للعقوبات الاقتصادية. هذا الأمر سيعين إيران في التفرغ للتعامل بشكل أفضل مع تفاعلات الملف السوري والذي هو ملف "أمن قومي إيراني". وهذا يعني أيضاً محاولة فتح قنوات حوار مع دول تؤمن إيران أنها مؤثرة مثل السعودية، ومن المرجح أن تطرح إيران نفسها كوسيط مع سوريا، الأمر الذي إن قُبل سعودياً أو دولياً قد لا يُقبل سورياً. [1]

لقد ظهر لإيران بوضوح أنها حين حاولت التقرب مع مصر ما بعد الثورة أن هذا غير ممكن، حيث إن مصر أعلنت أن أمن منطقة الخليج العربية هو جزء من أمنها القومي الأمر الذي جعل إيران تصاب بمستوى من خيبة الأمل في التغيير الذي حدث في مصر. هذا سيجعل السعودية تستند إلى دعم عربي غير منظور، وهو بالنسبة لإيران أمر يجب أخذه بعين الاعتبار لا سيما في ظل النشاط الحيوية التي ظهرت بها الجامعة العربية خلال العام الماضي. بالنسبة إلى إيران هناك عامل قلق يتعلق بقدرة السعودية على مضاعفة الضغوط على سوريا، الأمر الذي قد يعني لإيران غياب حليف، من هنا فهي تشعر أن عليها أن تكون حذرة في إدارة علاقتها مع المملكة. جاء ربيع الشعوب العربية ليضيف تطوراً آخر تختلف قراءته في كل من السعودية وإيران، فالأخيرة التي رحبت بالتغيير في مصر ترى أن السعودية غير متحمسة إلى التغيير هناك، وأنها تريد تأخير هذا التغيير ما أمكن. لكن هذا التقييم الإيراني لم يلق الاهتمام الكافي؛ ربما بسب زخم الحراك الثوري في مصر، وربما بسبب الحراك الثوري الذي تتابع في المنطقة العربية ليشمل البحرين وسوريا.

بالنسبة لإيران كان واضحاً أن لديها قراءة مختلفة حول ما يحدث في كل من سوريا والبحرين، فما يجري في سوريا –من وجهة نظر الحكومة الإيرانية– من حراك سياسي في جزء كبير منه ما هو إلا مؤامرة مرتبطة بموقع سوريا كدولة "مقاومة"، وعلى هذا الأساس فإن من لا

(1)الزويري، محجوب ، مرجع سابق.

يدعم النظام السوري وسياسته في الإصلاح التدريجي –بالنسبة إلى إيران– إنما يتماهى مع تلك المؤامرة[1].

ترى إيران من جهتها أن الحراك السياسي في سوريا ليس مبرراً ؛ لا سيما أنها تعتقد أن النظام جاد في إجراء اصلاحات[2] .هذه القراءة لا تطبقها إيران على البحرين، فحراك البحرين بالنسبة لطهران مشروع، ومواجهته من قبل المنامة تجاوز على حقوق الشعب البحريني حسب طهران. هذه القراءة الإيرانية تتنافى تماما مع الرؤية السعودية، التي ترى أن النظام السياسي في سوريا "أسرف في القتل"، وأنه لا بد من حماية المدنيين في سوريا، ولا تتردد السعودية في الدعوة إلى تسليح قوى الجيش الحر داخل سوريا. وهي بذلك تختلف بشكل قوي عن الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن الرياض ترى أن ما يجري في البحرين مدفوع مذهبيا، وأن هناك أطرافا داخل البحرين وخارجه، مثل إيران، تريد توظيف الأحداث الداخلية لتحقيق أجندة خارجية. هذه القراءة كانت موضع إجماع في مجلس التعاون الخليجي الذي أقر إرسال قوات درع الجزيرة لمساعدة البحرين في ضبط الأمن، الأمر الذي أثار حفيظة إيران وفتح بابا للمساجلات الإعلامية بين الطرفين. [3]

إن التوافق الكبير الذي شهده عمل مجلس التعاون الخليجي في ما يتعلق بالبحرين، وكذلك الدور الذي لعبه المجلس في الأزمة اليمنية، مثّل سابقة هامة منذ أن أنشئ المجلس في مطلع الثمانينات من القرن الماضي. هذا الأمر انعكس بشكل واضح على الموقف القوي الذي اتخذه المجلس من زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى جزيرة أبو موسى. الزيارة يمكن النظر لها بأنها فصل مهم في المواجهة المتطورة بين السعودية والولايات المتحدة. فهي نوع من الرد الإيراني على الموقف السعودي والخليجي بشكل عام من الثورة السورية، والذي ترى فيه إيران تهديدا لوجود حليفها المهم في سوريا. ولعل وصف الزيارة من قبل المملكة بانها "عدوانية"

---

(1) صالحي: سوريا تمثل أقوى حلقة في سلسلة محور المقاومة، نقلاً عن:
http://www.mehrnews.com/ar/newsdetail.aspx?NewsID=1524474

(2) صالحي: التغيير في سوريا بقيادة الأسد، نقلاً عن:
http://www.azzaman.com/?p=4287 و http://al-akhbar.com/node/62034

(3)الزويري، محجوب ، مرجع سابق.

يعكس مستوى الغضب السعودي من التصرف الإيراني، لا سيما في سياق الإصرار الإيراني على دعم النظام السوري، وعدم الاعتراف بما يتعرض له الشعب السوري.

يتجاوز الاشتباك السياسي بين السعودية وإيران منطقة الخليج العربي إلى أفغانستان التي ستنسحب منها القوات الأمريكية في العام 2014. فالسعودية تستند في علاقاتها مع أفغانستان إلى علاقة قوية مع باكستان وبعض القيادات القبلية الأفغانية التي ترى في السعودية الدولة الأولى في العالم الإسلامي، حيث توجد مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومثل هذا الاعتبار يجعل السعودية في موقف يصعب أن تنافسها عليه إيران. من جانب آخر الولايات المتحدة ستترك أفغانستان وقد خلفت شبكة من العلاقات التي ستبقى مؤثرة في المشهد الأفغاني، مما سيحد من دور إيراني قوي في أفغانستان. الأمر الثالث الذي لا يقل أهمية هو مدى قدرة إيران على تأمين حضور سياسي محقق لمصالحها في كل هذه الملفات ابتداء من أفغانستان ومروراً بالبرنامج النووي وانتهاءً بتطورات الثورة السورية.

ما يبدو وفق المشهد السياسي المتحرك بسرعة في المنطقة هو أن إيران ستسعى إلى تهدئة المواجهة مع السعودية على كل الجبهات بما في ذلك أفغانستان، هذه الاستراتيجية تبدو إيران بحاجة لها، وهي آخذة بعين الاعتبار أن الازمة السورية ليست قريبة الحل، واحتمال أن تحل الأزمة السورية بالشكل الذي يكون في صالح إيران، يتراجع يوما بعد يوم. فالأزمة السورية كما تبدو في أواخر شهر أبريل 2012، أزمة ذاهبة إلى مجلس الأمن والاحتمال القوي أن يتم إدراجها تحت الفصل السابع. هذا يعني أن البلدين سوريا وإيران سيكونان تحت هذا الفصل، وهذا له دلالاته من حيث تشديد الضغوط واللجوء إلى أكثر من العقوبات الاقتصادية تأثيراً.

استمرار السعي الإيراني للحصول على القنبلة النووية، سوف يدفع بدول عديدة من دول المنطقة إلى أن تحذو حذوها، فتحرك إيران تجاه امتلاك التكنولوجيا النووية، سواء أكانت سلمية أم لا، سوف يقنع الدول الأخرى في المنطقة بأن الطاقة النووية ليست فقط جذابة، بل مهمة للحفاظ على تقدمها في منطقة غير مستقرة.

إن امتلاك إيران لبرنامج نووي لن ينظر إليه على أنه انتصار تكنولوجي للمسلمين، ولكن كتفوق للشيعة، الذي يمكن أن يدفع الدول العربية للبحث عن تحقيق إنجاز مماثل في مقابله. فإيران لم تفلح في تصوير كون نجاحها في امتلاك السلاح النووي إفادة لكل المسلمين، وليس فقط

للدولة ذات الأغلبية الشيعية، ولذا يفضل المواطنون في دول عربية سنية مثل مصر والسعودية تطوير طاقة أو أسلحة نووية في بلادهم كرد على التقدم الذي أحرزته إيران في هذا المجال(1).

وإذا سارت الأمور على هذا المنوال، فإن احتمال زيادة عدم الاستقرار في المنطقة، سوف يؤثر بشكل كبير على أسعار النفط في المنطقة، وهو أمر لا ترغب فيه كل من السعودية وإيران. في حال استمرار السعودية بزيادة قدراتها التسليحية، واستمرار إحساس الدول الخليجية الأخرى بتهديد البرنامج النووي الإيراني فإن السعودية لن تجد بديلاً أمامها سوى امتلاك شكل ما من أشكال التكنولوجيا النووية، مع شراء مزيد من الأسلحة التقليدية، أي المزج بينهما مما يؤدي إلى كارثة في الشرق الأوسط فى حالة حدوث حرب.

إن العديد من الدول الشرق أوسطية التي تسعى الآن لامتلاك الطاقة النووية السلمية، ليس لديها حاجة كبيرة إلى مصادر طاقة إضافية، بقدر حاجتها للشعور بالأمان، حيث ترى أن امتلاكها للطاقة النووية سوف يشكل رادعًا مناسبًا لإيران.

أدى الاهتمام الدولي والإقليمي بالبرنامج النووي الإيراني إلى إيجاد ما يمكن تسميته بأزمة الملف النووي الإيراني، ووضعه في دائرة الضوء، وأصبح يطرح حوله تساؤلات وسيناريوهات متعددة للتعامل معه، وأخطر ما في تلك الاحتمالات الاحتمال الذي يرى قيام الولايات المتحدة وحلفائها بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران ومنشآتها النووية، في حين يرى احتمال آخر بتوجه الأزمة نحو الانفراج بقصد حلها، أو تجميدها للبحث عن تسوية نهائية لها(2).

لقد تعددت الاحتمالات حول مستقبل الملف النووي الإيراني لأنه لم يتم الكشف عن كل الأوراق التي تتعلق بأزمة هذا الملف. فإيران تسعى إلى تحقيق أهداف لا يمكن تحقيقها بالمناورات الكلامية والسياسية، وبالمقابل لا يمكن تحقيق الهدف الأمريكي إلا بالعمل العسكري. وعلى ما يبدو أن إيران والولايات المتحدة الأمريكية مستفيدتان كلتاهما من عامل لعبة الوقت. فإيران تحاول استغلال الوقت والفرص التي تمنح لها للاستمرار والاندفاع بتطوير برنامجها النووي لإنتاج الطاقة النووية، واللعب على التناقضات الدولية، وتقوم بدراسة كل الاحتمالات المواجهة والاستعداد

---

(1)استراتيجية الأمن القومي السعودي، 2010/9/6، نقلاً عن: http://www.arabic-military.com/t22856-topic

(2)السرجاني، راغب ، (2007) "البرنامج النووي الإيراني وسيناريوهات المستقبل، الملف النووي الإيراني"، قصة الإسلام، ص1.

لها، في حين تسعى الولايات الأمريكية المتحدة لاستكمال المعطيات والاستعدادات اللازمة وتشكيل تحالف دولي لمساندتها في خياراتها العسكرية المحتملة.

تشير التقديرات المتعلقة بالملف النووي الإيراني إلى احتمالات عدة، أفضلها إمكانية احتـــواء الملف على خلفية بعـــض القناعات العملية وعقلانية الأداء السياسي الإيراني على مستوى التنفيذ بعيداً عن التصريحات العاطفية التي تستخدم للاستهلاك السياسي على المستوى الداخلي التي تهـــدف في أغلبها إلى تغطيـــة مشكلات داخليـــة. لكن إذا ما ابتعدت إيران عن استخدام العقلانيـــة في سلوكها السياسي وقراراتها، عندها سيقود ذلك الوضع إلى تعقيد الأزمة، ويدخلها بنفق الصراع والقيام بعمل عسكري متعـــدد الأطراف ضدها، مما يدفع بها للقيام بالرد عليه داخل دول المنطقة بحجة ضرب المصالح الأمريكية فيها[(1)] .

لا ترغب دول منطقة الخليج العربي في حدوث حرب في هذه المنطقة، ويتمنى بعضهم أن تكون سريعة وخاطفة ومحدودة النتائج والآثار والأضرار إن حدثت، وتحقق في الوقت نفسه أغراضها المطلوب تحقيقها[(2)]. لأن العبرة هنا لا تكمن بالقدرات العسكرية المستخدمة في تدمير قوة الخصم فقط، بل في النتائج المترتبة عليها وفي القدرة على إدارة الأوضاع في المنطقة لما بعد الضربة وتجنب المخاطر الناجمة عنها. فإذا حدث الصراع بين تلك القوى عندها ستمر المنطقة بظروف عصيبة ومعقدة كما يحصل بالعراق وربما أكثر، وسيؤثر هذا الصراع سلباً على دول المنطقة في المجالات الاقتصادية والأمنية. فيما عدا المملكة العربية السعودية التي لها منفذ بحري على البحر الأحمر، فإن باقي الدول العربية الخليجية الأخرى، لا تملك منافذ بحرية لتصدير ثرواتها الاقتصادية للأسواق العالمية ماعدا مضيق هرمز الذي هددت إيران بإغلاقه في حال تعـــرض مفاعلها النووي للتهديد العسكري الأمريكي.

كذلك فإن الصراع في منطقة الخليج سيجعل هذه المنطقة مسرحاً للصراع والعمليات العسكرية التي يمكن أن تحدث بين القوات الأمريكية وحلفائـــها وبين الجيش الإيراني. وبالمقابـــل فإن إضعاف أو تخفيـــف الدور الأمريكي وانسحاب القوات الأمريكية من منطقة الخليج العربي،

---

(1)بني ملحـــم ، غازي صالح و الصمادي، فايز عبد المجيد ، (2009) البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي (دراسة تحليلية)، المنارة، المجلد **15**، العدد **3**،ص**1**.

(2)بدر خان، عبد الوهاب، (2006) الملف النووي الإيراني: خيارات الحرب والسلم، قضايا إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 6 مايو ، ص1.

سيدخل حالة الخوف وعـدم الأمان للدول العربية الصغيرة، وسيوفر لإيران الظرف المناسب للهيمنة على المنطقة ودولها[1].

إن المتتبع لتطـور الأحداث في منطقة الخليج يجد أن إيران ماضية قدماً ومستمرة في تطبيق برامجها النووية ولن تتراجع، بل تقترب من الذروة، تأكيداً لذلك قال الرئيس الإيراني في تصريح له إن بلاده تقترب من ما أسماها الذروة في برنامجها النووي وخاطب القـوى الغربية قائلاً: "إذا ظننتم أن الأمة الإيرانية سوف تتراجع فأنتم مخطئون، وعلى الطريق النووي نحن نتحرك صوب الذروة" [2].

أن بعض دول الخليج العربي وافقت على مخطط الولايات المتحـدة الأمريكية لضرب إيران من أجـل تحجيم برنامجها النووي[3]. لكن على الرغم من وجود تلك المؤشرات إلا أن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى تنفي ما قيل عنها حول هذا الموضوع[4]. فمثلاً نفت العربية السعودية ما نقل عن الأمير بندر من موافقة السعودية على العمل العسكري ضد إيران، ونفى وزير خارجية قطر، التي تستضيف قيادة القـوات الأمريكية في أراضيها أن تشارك دولته في أي عمل عسكري أمريكي ضد إيران، وتبعتها دول عربية خليجية أخرى منها دولة الإمارات العربية المتحدة[5].

تساند دول الخليج العربي الولايات المتحدة في الضغط على إيران لإيقاف برنامجها النووي، وتشاركها قلقها من هـذا البرنامج، ولكنها لا تريد الدخول في نزاع مسلح مع إيران ولا ترغب في الدخول بحرج الاختيارات الصعبة المحرجة في اختيار تحالفاتها، لأن اختيارها سيكون معقداً ويحمل في جوانبه العديد من المخاطر، وستضع نفسها في حالة من الصراع المستديم مع إيران، وعليها أن تتحسب لحالة من انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة لسنوات قادمة[6].

---

(1)Salah Awad, "Qadat al-mintaqa Yakhshouna harbn fi Iran", (Annan: the region leaders are worried about a war with Iran), Asharqalawsat, September 14, 2006.

(2)نجاد، أحمدي (2008) "البرنامج النووي الإيراني اقترب من الذروة"، الأخبار، ص1.

(3)Steve Clemons blog. www. washingtomnote. com. at Thomas R. Mattair: Multual Threat Perceptions in Arab/ Persian Gulf: GCC Perceptions, Middle East Policy Concil, Vol, XIV, No2, Summer 2007,136.

(4)Financial Times, March 15, 2007, p21.

(5)Gulf News, March 28, 2007.

(6)Trita Parsi. "Bush's Iraq Strategy: Goad Iran into War," Inter Press Service, January12, 2007.

ومعلوم أن دول الخليج العربي لن تقود العمل العسكري ضد إيران، وليست المحرضة عليه، ولكنها لا ترغب بوجود برنامج نووي إيراني في المنطقة، ولذلك ترى ضرورة قيام الولايات المتحدة ودول أوروبا باحتوائه، ودورها ينصب عنـد الضرورة فقط على توفير بعض الدعم السياسي واللوجستي اللازم للقوات الأمريكية لردع إيران ومعاقبتها(1).

إن قوات الولايات المتحدة منشغلة في أفغانستان، إلا أن المشكلة التي تواجه دول الخليج عند حدوث الصراع في منطقتهم تكمن في قبولهم وإذعانهم لتطوير الولايات المتحدة الأمريكية حالة الصراع مع إيران، وتحمل تلك الدول للنتائج والمخاطر المرافقـة لها، أو بالمقابل عليها أن تتعايش مع إيران الدولة القوية النووية والمتناقضة فكرياً معها. فإذا قاد الصراع المحتمل إلى الفوضى الأمنية، وعدم الاستقرار في داخل إيـران وإلى تدهور اقتصادي مضافاً إلى ما يحدث في العراق من مشكلات تؤثر على المنطقة، فإنه من الصعب تصور أن تختار دول الخليج العربي حالة الصراع بعيداً عن الشكوك التي تنتابها والبحـث عن البدائل والخيارات. فمجارات هذه الدول للرغبـات الأمريكية وتحالفها معها في عمل عسكري، أو القيام بحرب ضد إيران، مع علم شعوب المنطقة أن إيـران ضحية رغبات أمريكا وأهدافها، فإن هذا التصرف سيقود إلى أن تواجه دول الخليج تحديات أمنية، واجتماعية، واقتصادية في فترة ما بعد الحرب، وسوف تواجه تلك الدول ردود فعل إيرانية معادية لفترة طويلة من الزمن. إن الضربات العسكرية تنطوي على مخاطر كبيرة، إذ من المحتمل أن تقوم إيران بالرد على الضربات الأمريكية لفترة طويلة، وستحاول الاستفادة القصوى من حلفائها في دول المنطقة في كل من العراق وأفغانستان، ولبنـان ودول ومجموعات اجتماعية أخرى، ممن يعيش منها في مجتمعات دول الجوار العربي(2).

بناء على ما تقدم من مخاطر تحيط بدول المنطقـة نتيجة للبرنامج النـووي الإيراني، والتناقض الأمريكي المعلن له، لا يزال هناك وقت لحل سلمي، والوقت قد حان لدول المنطقة للنظر بجد وباهتمام أكثر لتحقيق الأمن الجماعي، ووجود حالة من التعاون الدفاعي.

ربما تأثرت دول الخليج العربي بالعديد من المتغيرات الإقليمية، ودفعت بها لاختيار السياسة في تعاملها مع البرنامج النووي الإيراني ومن أهمها ما يأتي: أولاً: الاعتقاد السائد لدى دول الخليج

---

(1)Associated Press, May 23, 2006, p15.

(2)كاتزمان، كينيث ، (2006) أزمة البرنامج النووي الإيراني، جميع الحلول صعبة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص1.

العربي بحق إيران بامتلاك برنامج نووي، وثانياً: الوضـــع في العراق، وثالثاً: الوضع الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي ذاتها. وربما جاء السبب الأول نتيجة للقناعة المتولدة لدى حكومات المنطقة العربية أو بعضها على الأقــل بأحقية إيران بامتلاك برامج نووية أسوة بمن يمتلك أسلحة نووية من دول المنطقة ودول العالم، مثل إسرائيل وباكستان والهند ودول أخرى. أما بالنسبة للسبب الثاني فيمكن إرجاعه إلى معرفة دول الخليج العربي بحجم التغلغل الإيراني في العراق وقلقها من هذا الوجود خاصة بعد سقوط النظام العراقي السابق برئاسة صدام حسين، وظهور مجموعـــة النظام الجديد في السلطة، والتي ترتبط غالبيتها الشيعية بعلاقات سياسية متطورة مع القيادة الإيرانية وترتكز على مذهبية شيعية، وخلقت تلك العلاقة اهتمامات إقليمية وتساؤلات عديدة حول توجهاتها وأهدافها وآفاقها المستقبلية[1].

وعلى الرغم من التدخلات الإيرانية في الشؤون العراقية، إلا أن بعــض دول الخليج ربما لم يصل بعد إلى معرفة الرؤية الإيرانية تجاه مستقبل العراق، وعلاقاتها المستقبلية معه، خاصة في ظل القيادات العراقية الجديدة. وإن تحليلات الصحافة، والحديث في مجتمعات المنطقة العربية عن مستقبل العراق السياسي والصراع الطائفي فيه وهيمنة بعض الطوائف المذهبيـــة عليه، ربما أوجدت هاجساً لدول الخليج العربي، وأبعدتها عــن الحديث في الموضوع الإيراني تحسباً من إثارة رد الفعل الإيراني تجاه تلك الدول. لقد أصبح الوضع في العراق يمثل الهاجس اليومي لكل العرب وليس لمجتمعات الخليـــج العربي وحدها. فمساندة المقاومة العراقية والتحسب لسيطرة طائفة الشيعة المرتبطة بإيران عليه وجدت طريقهـــا أو سيطرت على العواطف العربية. وكرد فعل على ذلك تم التعبير عن الرؤية العربية والهاجس العربي تجاه التدخل الإيراني في العراق في أكثر من مناسبة ومكان، فمثلاً وتأكيداً لذلك يقول سعود الفيصل "تعتبر إيران الظهير والحامي للوضع في العراق والمستفيد الرئيسي من هذا الوضع[2]. ولقد حاولت إيران ومنذ وقت طويل وعبر مراحل تاريخية متعددة، وقبل وجود برنامجها النووي، الإعلان مراراً وتكراراً دون خوف عن قوتها، وأنها أكبر دولة في منطقة الخليج العربي وأقواها[3]. فإيران موجودة في منطقة الخليج لتبقى ولن ترحل منها، وطموحها التاريخي بقيادة المنطقة والهيمنة عليها، ورغبة الخميني

---

(1)For Iran's role in Iraq, see "Iran in Iraq: How much influence? International Crisis Group, Middle East Report No 38, 21 March 2005.
(2)Ibid.
(3)Saud al-Faisal: speech at the Council on Foreign Relations, September 2005, 44.

بتصدير الثورة إلى المجتمعات الخليجية لا تزال في ذاكرة شعوب المنطقة وحكوماتها[1]. فلقد مثّل الدور الإيراني عبر مراحل تاريخية متعاقبة تهديداً لدول الخليج العربي، واحتلت إيران الجزر العربية الثلاثة، وسعت لزعزعة النظام السياسي في البحرين والمملكة العربية السعودية، وحاولت إثارة النعرة الطائفية بين طوائف المجتمعات العربية، كلها سياسات إيرانية وعوامل أثــارت هواجس أمنية لدى قيادات المنطقة وشعوبها تجاهها.

ركزت حكومات دول الخليج العربي في تعاملها مع البرنـــامج النووي الإيراني على متابعـــة رد الفعل الشعبي في المجتمعات الخليجية تجاه هذا المشروع الإيراني من جهة، وعلى رد الفعــل العربي وصمت القوى العربية تجاهه من جهة ثانية. فلقد أشارت بعــض الدراسات التي بحثت باستطلاعات الرأي العام في المنطقة العربية إلى وجود تعاطف من قبــل بعض التيارات الشعبيـــة العربية مع طموح إيران في سعيها لتطوير برنامجها النووي، لأنها لا ترى فيه تهديداً لدول الجوار العربية[2]، بل يأتي التهديد بالنسبة لمدركاتها الأمنية من البرنامج النووي الإسرائيلي [3]. واستجابة لتأثير البيئتين الداخلية والعربية الأخرى المساندة لإيران، لم يعتبر مجلس القمة الخليجي الذي عقد في ديسمبر من عام 2005، في بيانه الختامي، البرنامج النووي الإيراني تحدياً أساسياً ضـــد دول المنطقة، بل على العكس من ذلك، وجهت النقد للبرنامج النووي الإسرائيلي[4].

ومع تطور الأحداث في المنطقة، واستجابة لضغط البيئة الدولية والإقليمية، تحدثت بعض دول الخليج العربية في مؤتمر القمة الخليجي الذي عقد في أيار من عام 2006، عن خطورة البرنامج النووي الإيراني وانتقدت تدخلها في الشأن العراقي، وطرحت مبادرة أمنية خليجية دعت لإيجاد معاهدة إقليمية تنص على نزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

لا ترغب دول الخليج العربي بوجود برامج نووية في المنطقة سواء أكانت إيرانية أو غير إيرانية، ولكنها في الوقت نفسه، لم تقم حتى الوقت الحاضر بخطوات جادة لمناقشة إيران حول

---

(1)Fariborz Mokhtari, "No One will scratch my back: Iranian Security perceptions in historical Context," The Middle East Policy, Spring 2005.
(2)Gwenn Okruhlik, "Saudi Arabia-Iranian relations: external rapprochement and internal consolidation", Middle East Policy, summer 2003.
(3)Shibly Telhami," Seeing Iran Through an American Prism", The Baltimore Sun, May 14, 2006.
(4)Ellen Laipson and Emile El-Hokayem, "The Arab- Israeli Conflict and Regional Security", in James Russell, Ed, Critical Issues Facing the Middle East: Security, Politics and Economics, New York, Pal grave Macmillan, Forthcoming 2006 .

برنامجها النووي، والسبب في ذلك ربما يعود لعدم التكافؤ في القوة بين الطرفين من جانـب، ولعدم وجود موقف سياسي موحـد – أي وحدة سياسية– بين دول الخليج العربية من جانب آخر [1].

حاولت حكومات دول الخليج العربي إثارة نقاش رسمي وشبه رسمي مع إيران حول مسائل عمومية تتعلق بالاستقرار والأمن في منطقة الخليج. فلقد تركـز معظم الحوار بينهما حول مسائل لا يمكن حلها نتيجة للتناقض الموجود والمستمر بين الرؤيـة الإيرانية ورؤيـة دول الخليج العربي لتحقيق الأمن في منطقتهم خاصة في ظل الوجود العسكري الأمريكي المكثف فيها. فإيران لا ترغب بوجود القوات الأمريكية في المنطقة، في حين ترى دول الخليج العربي فيه ضرورة أساسية لأمنها، ولا تريد الاستغناء عنه في المدى المنظور، لاعتقادها أنه يشكل المظلة الأمنية والدفاعية لها ولأمن دولها. فلقد دفعت الرؤى المتناقضة بين دول الخليج وإيران، بالأمور إلى التعقيد، وقادت إلى صعوبة إيجاد علاقة مبنية على الثقة المتبادلة، وحل المسائل العالقة [2].

تنظر دول الخليج العربي للموضوع من جانب آخر، أي من خلال مقدار الفائدة التي يمكن أن تجنيها من الاشتراك مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة للضغط على إيران للحد من هذا البرنامج. ربمـا توصلت الحكومات العربية إلى نتيجة مفادها أن معاداتها لإيران من خلال انضمامها للدول الأوروبية والولايات المتحدة في هذا الموضوع، يمكـن أن يزيد من حدة التوتر في المنطقـة خاصة إذا نجحت إيران في تطوير برنامجها النووي وتجاوزت الضغوط الموجهة ضدها.

بالإضافة إلى ذلك، ترى دول الخليج العربي أيضاً، أن الاهتمامات الإيرانية تدور في علاقاتها مع دول أوروبا والولايات المتحدة على الفائدة الاقتصادية والضمان الأمني الذي يمكن أن توفـره لها تلك الدول، ولذلك فإن دول الخليج ترى أن تلك الاهتمامات لا يمكن أن تكون أدوات ضغط كافية لإقناع إيران بعدم المضي قدماً لتحقيق طموحاتها في برنامجها النووي. بل أكثر من ذلك، ربما اقتنعت دول الخليـج العربي أن إيران لم تنظر إلى تلك الدول كمصدر تهديد رئيسي لأمنها، وليست هي السبب التي دفعت بإيران لتحقيق طموحها النووي. إن الأسباب العقلانية الرئيسية التي تدفع بإيران لتطوير قدراتها وبرامجها النووية تقوم أو تستند على أسباب إستراتيجية،

(1)غازي صالح بني ملحم وفايز عبد المجيد الصمادي، مرجع سابق، ص **9**.

(2)Flynt Leverett, "The Gulf between US," The New York Times, January 24, 2006, p20.

وأخرى تتعلق بفرض هيبتها في المنطقة والعالم، وهي أسباب تحتل الدول العربية المجاورة لإيران دوراً ضعيفاً فيها[1].

سيؤثر ظهور إيران كقوة إقليمية كبيرة في المنطقة، على دول المنطقة، أو على الأقل سيحد من حرية حركة دول المنطقة، وعلى طبيعة مطالبة تلك الدول بحقها في الجزر الإماراتية المحتلة التي احتلتها إيران، وستؤثر على مقدار حصص إنتاجها النفطي وغيرها. وكذلك، فإن ظهور إيران كقوة إقليمية كبيرة تمتلك أسلحة نووية، سيعزز من فاعلية القوى السياسية التابعة لها ودورها والعناصر المتطرفة في المنطقة، ويمكن أيضاً، أن تدفع بإيران إلى العودة لاستخدام مبادئ الثورة الكامنة منها مثلاً، مبدأ تصدير الثورة إلى دول الجوار العربية، ومبدأ البحث عن الدولة العالمية المبنية في مخيلة عقيدة قياداتها المذهبية أو وفقاً للمذهب الشيعي.

وغير بعيد عما سبق، فإن التباين الكبير في تحليل التطورات الاقليمية، يكاد يكون السبب البارز في تزايد مستوى الخصومة السياسية بين البلدين، ولعل حرب لبنان في العام 2006، والتي اعتبرت السعودية أن حزب الله –حليف إيران– يغامر في مستقبل لبنان، أحد أهم تلك التطورات التي عرفتها علاقة البلدين. فلبنان ملف حاضر باستمرار في مسيرة العلاقات السعودية الإيرانية منذ العام 1980. إن الحرب الكلامية التي تستعر بين تيار المستقبل في لبنان وبين حزب الله، تفهم إقليميا ودوليا على أنها حرب في المواقف بين السعودية وإيران. وفي هذا السياق تأثرت علاقات السعودية بسوريا التي كانت في مواقفها منذ العام 1979 أقرب إلى إيران، حتى اعتبرت الدولة العربية الوحيدة الحليف لإيران.

وفي سياق غير بعيد تتحدث إيران عن العلاقة بين السعودية وتنظيم جند الله السُني الذي كان يركز نشاطاته في منطقة بلوجستان الإيرانية، والذي قام بمجموعة من العمليات العسكرية ضد قوات الأمن والحرس الإيراني، ويبدو أن القراءة الإيرانية كانت تعتبر أن التنظيم لم ينشط بالقوة التي ظهر عليها في الفترة بين 2005–2010 لولا تلقيه مساعدة خارجية، ويتم الربط هنا بين دول إقليمية وبين دور أمريكي.

---

(1)غازي صالح بني ملحم وفايز عبد المجيد الصمادي، مرجع سابق، ص **10**.

سيطر الشك وعدم الثقة بين السعودية وإيران بعد الإعلان عن محاولة اغتيال السفير السعودي عادل الجبير في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر العام 2011، وقد أشارت التحقيقات الأمريكية إلى تورط إيرانيين في ذلك. بغض النظر عن دقة ما توصلت اليه التحقيقات، فقد أضافت نقطة توتر وعدم ثقة جديدة بين البلدين زادت من حالة الاحتقان في سماء العلاقات بين البلدين[1].

قال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بعد اجتماع لمجلس التعاون الخليجي إن "البرنامج النووي صعد وتيرة التهديدات في المنطقة وبالتالي هو خطر ونحن نأمل من إيران أن تغير سياستها في هذا الإطار ولا أستطيع أن أتخيل أنها تكون سبباً في تدمير المنطقة لأن إيران ستكون من أول الخاسرين".

لقد مرت العلاقات بين السعودية وإيران في جملة من التطورات التي لا تبتعد عن إطار الملفات السابقة. ولعل تطورات البرنامج النووي الإيراني أحد أهم هذه التطورات. حيث لا تنظر إيران إلى الموقف السعودي من برنامجها النووي إلا أنه صدى للموقف الأمريكي، في حين ترى المملكة العربية السعودية أن القلق من البرنامج النووي مشروع، وأن المطلوب تعاون إيراني أكثر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذا التباين في الرؤى بين البلدين لا يبدو أنه مرشح للتراجع لا سيما في ظل التطورات التي أعقبت الربيع العربي.

---

(1)الزويري، محجوب ، مرجع سابق.

المبحث الثاني

المتغيرات الدولية المؤثرة على نظرية الأمن السعودي

لا شك أن المملكة العربية السعودية تتفاعل مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بمواثيق الأمم المتحدة والمواثيق والأعراف الدولية التي تحدد إطار السلوك العام للدول والمجتمعات المتحضرة. ويتحدد سلوك المملكة وسياستها في هذا المجال من خلال علاقتها بغيرها من الدول، وطبيعة تحالفاتها الدولية، والسياسة التي تنتهجها تجاه قضايا الصراع الدولي، ومدى ما يمكن أن تسهم به الدولة في تحقيق الأمن الدولي ومشاركتها في المؤتمرات الدولية، والقيود التي يفرضها عليها نظام الأمن الجماعي الذي ارتضته الدولة في إطار المجتمع الدولي [1]. ويعني هذا أن المملكة قد ألتزمت بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وبعدم التدخل في الشئون الداخلية للغير وبتنمية العلاقات السلمية وشجب العنف وجميع الوسائل التي تخل بالأمن والسلم الدوليين. وقد نتج عن ذلك أن تبنت المملكة إستراتيجية أمن دفاعية بحتة وشجبت الأساليب الإرهابية ووسائل الإكراه ودعمت جميع المساعي الحميدة التي تبذل على المستوى الدولي لتعزيز قواعد الأمن والسلام في العالم. وكما قال الأمير سلطان بن عبد العزيز في أحد المناسبات "أن تقاليدنا في العلاقات مع العالم نابعة من إيماننا بالسلام العالمي ومن رغبتنا في تدعيمه. إن فلسفة وتنظيم قواتنا المسلحة مبنيان على العقيدة الدفاعية البحتة"[2].

ولتجسيد هذه الرغبة وقعت المملكة العربية السعودية على الاتفاقيات الدولية التي نادت بمحاربة الإرهاب ومنع الأعمال التخريبية وأيدت المحاولات الدولية في مجال مكافحة التمييز العنصري وخطف الطائرات وتحريم الاتجار بالمخدرات وتداولها ومنع المجرمين الدوليين من أن يفرضوا إرادتهم على المجتمع الدولي أو يقوضوا دعائم الأمن والاستقرار في العالم. وهكذا التقت سياسة المملكة على المستوى الدولي مع سياستها في المجالين الوطني والإقليمي، وهي سياسة لا يمكن وصفها إلا بأنها سياسة سلمية وتعاونية وإنسانية.

وتتجلى سياسة المملكة السلمية في مقاومتها للعدوان ودعم المنظمات الدولية ومؤازرة الجهود الخيرة التي تهدف إلى تعزيز الأمن والسلام الدوليين. كما تتجلى سياستها التعاونية في تعاملها مع مختلف الدول وحرصها على تنمية التجارة الدولية ومساعدة العديد من دول العالم

---

(1) ممدوح شوقي مصطفى كامل، مرجع سابق، ص 54.

(2) مجلة هرقل للسلاح، العدد 21، السنة الرابعة، باريس، 1986، ص 23.

بالقروض والمنح والتسهيلات والتزامها بفعل الخير عملاً بقوله تعالى: " **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**".[سورة المائدة:الآية 2]. أما سياستها الإنسانية فتتمثل في مساندتها لضحايا الكوارث والفيضانات والمشردين واللاجئين في العديد من الدول ودعمها للمحتاجين والمتضررين ومناصرتها لقضايا الحق والعدل والسلام في شتى بقاع الأرض. ولا شك أن هذه المواقف قد أوجدت تعاطفاً كبيراً وترحيباً واسعاً بسياسة المملكة ومؤازرة لجهودها السلمية والخيرة في معظم أنحاء العالم. وليس بأدل على ذلك من الدعم الواسع والتأييد العالمي الذي حصلت عليه المملكة أثناء الفتنة التي أثارها أتباع الخميني في موسم حج عام 1987 وشجب العالم لمواقف الخميني العدائية والاستفزازية ضد المملكة.

ولقد ترتب على هذه السياسة التي اتبعتها المملكة أن زاد رصيدها العالمي وفشلت معظم الجهود التي كانت تستهدف أمنها واستقرارها. وبتضافر جهود المملكة السلمية والتعاونية والإنسانية تعززت قواعد الأمن فيها وتأصلت نظرة العالم إليها كدولة معتدلة وغير عدوانية. وباختصار شديد فإن هذا هو الجوهر الحقيقي لإستراتيجية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية.

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى أربعة مطالب هي كالتالي:

المطلب الاول : الحرب على الإرهاب.

المطلب الثاني: الأمن الفكري والغزو الثقافي لمنطقة الخليج العربي.

المطلب الثالث: الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد السعودي.

المطلب الرابع : تأثير الأزمة المالية على البنوك السعودية.

المطلب الاول : الحرب على الإرهاب:

ينظر الى هجمات الحادي عشر من أيلول 2001 على كلاً من نيويورك وواشنطن على أنها تمثل مرحلة جديدة في ظاهرة الإرهاب، وبدت كنوع جديد من الإرهاب أكثر مـــن كونهـــا شكلاً من أشكال الإرهاب التقليدي القديم، وقد ظهر مفهوم الإرهاب الجديد في الأدبيات السياسية خلال عقد التسعينيات، حيث وصفه رجال السياسة والباحثون الأكاديميون على أنه "يمثل شـــكلاً

متميزاً من أشكال الإرهاب خاصة فيما يتعلق بالاتجاه التصاعدي في عـدد العمليـات وحجمهـا والآثار التدميرية المترتبة عنه" [1].

على الرغم من الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي ضـد نظام طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان، والادعاء بالقضاء عليهما، إلا أن الإرهاب ما زال قائماً حيث حدثت أعمال إرهابية في العديد من دول العالم مثل أندونيسيا والمغرب والسـعودية[2] وتركيا وروسيا وإسبانيا ولندن وشرم الشيخ وعمان والعراق، وفي الأراضي الفلسطينية من أعمال مقاومة ضد المحتل الأجنبي وهي مشروعة حتى في القانون الدولي[3]، مما يؤكـد عـدم وجـود علاقة لهذه الأحداث بالإرهاب وتنظيماته، إلا أن ما تقوم به الولايات المتحدة وحلفاؤها قد يمثـل مصدر إثارة للجوء إلى الإرهاب، وسوف يكون له تأثيره على دول العالم أجمع.

أدت هجمات 11 أيلول 2001 ضد مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع في الولايات المتحدة إلى بروز عدد من التحديات الجديدة والفعلية لنظرية الدفاع عن النفس، فقبل 11 أيلول 2001 لم يتمسك بالدفاع عن النفس ضد الإرهاب أية دولة باستثناء الولايات المتحدة وإسرائيل، وكان هذا الموضوع موضع خلاف بين الدول حيث كانت طائفة كبيرة جداً من الدول تشك في قيام الدفاع ضد الإرهاب الصادر عن الأفراد والجماعات[4].

شرعت الولايات المتحدة في 7 تشرين أول 2001 إلى جانب عدد من الدول المتحالفة معها بعملية عسكرية دعيت بـ (Enduring Freedom)، وذلك للرد على هجمات 11 أيلول 2001 للحيلولة دون استخدام أفغانستان كقاعدة إرهابية تنطلق منها هجمات إرهابية في المستقبل[5].

تمثلت الحجة الأمريكية الأساسية في تبرير هذه العملية بالدفاع عن النفس، وقد أوضحت الولايات المتحدة في تقريرها المقدم إلى مجلس الأمن أن استعمالها القوة ضد أفغانستان في إطار

---

(1)محمود ، أحمد إبراهيم (2002)، الإرهاب الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، ص 45

(2)الشلبي ، السيد أمين (2005)، الإرهاب الدولي المصادر والأشكال ، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، ص 126.

(3) غزال، إسماعيل (1990)، الإرهاب والقانون الدولي، الحكمة للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ص58.

(4) السلومي، محمد بن عبد الله (2007). ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب، ص ص 178-179.

(5)عبد الحميد، عبد المطلب، (2003). النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث أيلول، مجموعة النيل العربية، ص82.

هذه العملية يأتي إعمالاً لحقها في الدفاع عن النفس المقرر في المادة (51) مـن ميثـاق الأمـم المتحدة وقد حظيت العملية العسكرية بدعم كبير على المستوى العالمي ولم تنازع أية دولة في أنها تندرج ضمن الدفاع عن النفس سوى العراق وإيران، أشار مجلس الأمن كذلك في ديباجه قـراره رقم (1368) الصادر في 12 أيلول 2001 إلى الحق الطبيعي في الدفاع عـن الـنفس الفـردي والجماعي وفقاً لما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، عاد المجلس ثانية في 28 أيلـول 2001 ليؤكد في قراره رقم (1373) على إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، وقد كلفت اللجنة التـي تضم جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن البالغ عددها 15 دولة برصد تنفيذ القرار (1373) 2001 الذي طلب إلى البلدان تنفيذ عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز قدرتها القانونية والمؤسسية على التصدي للأنشطة الإرهابية داخل البلدان وفي مناطقها وحول العالم، ومـن بينهـا اتخـاذ خطوات من أجل: [1]

- تجريم تمويل الإرهاب.
- القيام بدون تأخير بتجميد أي أموال لأشخاص يشاركون في أعمال الإرهاب.
- منع الجماعات الإرهابية من الحصول على أي شكل من أشكال الدعم المالي.
- عدم توفير الملاذ الآمن، أو الدعم أو المساندة للإرهابيين.
- تبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى عن أية جماعات تمارس أعمالا إرهابية أو تخطط لها.
- التعاون مع الحكومات الأخرى في التحقيق في مثل تلك الأعمال، واكتشافها، واعتقال المشتركين فيها وتسليمهم وتقديمهم للعدالة.
- تجريم مساعدة الإرهابيين مساعدة فعلية أو سلبية في القوانين المحلية وتقديم مخالفيها للعدالة.

وفي أيلول 2005، أتخذ مجلس الأمن القرار 1624 (2005) بشأن التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية ويدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تحظره بنص القانون وتمنع مثل ذلك التصرف، وأن تحرم من الملاذ الآمن أي أشخاص "توجد بشأنهم معلومات

(1)نبذة عن لجنة مكافحة الإرهاب، 2012، نقلاً عن موقع مجلس الأمن: http://www.un.org/ar/sc/ctc/aboutus.html

موثوقة وذات صلة تشكل أسبابا جدية تدعو إلى اعتبارهم مرتكبين لذلك التصرف". ودعا القرار الدول أيضا إلى مواصلة بذل الجهود على الصعيد الدولي من أجل تعزيز الحوار وتوسيع آفاق التفاهم بين الحضارات. وقد أصدر مجلس الأمن توجيهات إلى لجنة مكافحة الإرهاب بأن تدمج القرار (1624) 2001 في حوارها المستمر مع الدول بشأن جهودها لمكافحة الإرهاب. [1].

تثير الحجة الأساسية المستخدمة في تبرير هذه العملية ضد أفغانستان جملة من التساؤلات والتحديات القانونية ذات الصلة بالدفاع عن النفس، إن القواعد القانونية الناظمة للدفاع عن النفس تقرن فعل الدفاع بالضرورة وبالتناسب مع الهجوم المسلح الذي تعرضت له الدولة المدافعة، فهل العملية العسكرية ضد أفغانستان بسبب دعمها لمجموعة إرهابية يتوافر لها هذان الشرطان وهل يمكن أن تستوعب فكرة "الهجوم المسلح" الأعمال الصادرة عن جماعات ليست الدولة التي تستخدم القوة ضدها هي المسؤولة عنها؟

إن عدم اتخاذ المجلس لهذه التدابير – بفرض صحة هذا الافتراض – هي نتيجة مباشرة لرغبة الولايات المتحدة باستعمال القوة وتجريد حملة عسكرية غير خاضعة لقيود ومحددات، وهو أمر بدا واضحاً وجلياً في العديد من البيانات والتصريحات الصادرة عن الحكومة الأمريكية [2].

اتضحت إرادة الولايات المتحدة ورغبتها في الحصول على إقرار من مجلس الأمن بجواز الدفاع عن النفس ضد الإرهاب عموماً ودون تحديد حالة بعينها في الرسالة التي بعثت بها إلى مجلس الأمن عقب بدء العملية العسكرية ضد أفغانستان، حيث أوضحت فيها أنها تملك حقاً في استعمال القوة ليس فقط ضد أفغانستان، بل ضد دول أخرى وتنظيمات أخرى. وهو موقف لم تذهب المملكة المتحدة – الحليف الأول للولايات المتحدة – إلى حدوده. بالإضافة إلى وصف الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش لكل من العراق وإيران وكوريا الشمالية بمحور الشر، وهو ما أوحى بأن الولايات المتحدة ستستعمل القوة ضدهم، وقد حصل هذا بالفعل بالنسبة للعراق حيث شنت الولايات المتحدة حرباً ضده في آذار 2003 أدت إلى احتلاله من قبل القوات الأمريكية[3].

---

(1)موقع مجلس الأمن، مرجع سابق.

(2) الموسى، محمد خليل، (2004). استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان، ط1، ص ص 145-146.

(3) المصدر نفسه، ص150.

تضمنت هذه العملية الانضمام إلى قوات المعارضة في الحرب الأهلية الأفغانية لدحر نظام طالبان، واستخدام حملة مستدامة من القصف أدت أيضاً إلى مقتل عدة آلاف من المدنيين، وأسفرت العملية عن انسحاب معظم مليشيات طالبان دون أن يستسلموا، وذابوا مرة أخرى في مجتمعاتهم دون إيقاع خسائر تذكر من القتلى والأسرى بين القيادات، وينطبق هذا الأمر على شبكة القاعدة أيضاً التي دمرت منشآتها في أفغانستان إلى حد كبير، ولكنها لم تفقد سوى القليل من قادتها ونجحت في الهرب والاختفاء، إلى درجة جعلت موظفاً كبيراً في مكتب التحقيقات الفيدرالي يستنتج أنها لم تفقد من قدرتها المحتملة على العمل إلا نحو 30%[1].

دور وزارة الداخلية السعودية في مكافحة الارهاب

بدأت السعودية بإجراءات وترتيبات على مستوى المؤسسات وعلى رأسها وزارة الداخلية، حيث شهد عام 2009 إعلان وزارة الداخلية السعودية قائمة تحمل اسم 85 ملاحقا بتهمة الإرهاب يعتقد أن 41 في المائة منهم موجدون على الأراضي الإيرانية أو على حدودها. كشفت حرب السعودية على الإرهاب، ما بات يمكن تسميته بالحلقة الإيرانية لتنظيم القاعدة. وهي المرة الأولى التي يبرز فيها اسم إيران صراحة بالوقوف خلف القاعدة، وخصوصا فرع التنظيم الذي يخطط لشن هجمات ضد السعودية. [2]

لقد سعت إيران مبكرا إلى خلق وكلاء وعملاء لها في المنطقة العربية من خلال وكلاء شرعيين لها يرتبطون بها آيديولوجيا من خلال المرجعيات الدينية العليا فيها، فأسست حزب الله اللبناني في الثمانينات وهذا ما أكده البيان الصادر عن الحزب في 16 شباط 1985 الذي جاء فيه (نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة، تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط، وتتجسد حاضرا بالإمام المسدد آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني، دام ظله، مفجر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة). كما قامت إيران بتأسيس حزب الله الكويتي وغيره من الأحزاب الأخرى في المنطقة.[3]

---

(1) عبد العال، محمد عبد اللطيف، (1994). جريمة الإرهاب: دراسة مقارنة، دار النهضة المصرية ، ص 36.

(2)الصهيل، تركي ، نهاية عقد: السعودية الحرب على الإرهاب تكشف الحلقة الإيرانية في القاعدة، جريدة الشرق الأوسط، العدد (11358)، 2010/1/2، ص 2.

(3)المرجع السابق، ص 6.

عقب موجة من الهجمات الإرهابية المميتة التي بدأت في العام 2003 ، أطلقت المملكة العربية السعودية حملة واسعة لمكافحة الإرهاب. ومثّل استخدام إجراءات هذه الحملة الهادفة إلى محاربة التبريرات الفكرية والأيديولوجية للتطرف جانباً أساسياً في الجهود السعودية. الهدف الرئيس لهذه الحملة هو منازلة ومحاربة أيديولوجيا تؤكد الحكومة السعودية أنها تستند إلى تفسيرات فاسدة ومنحرفة للإسلام. ونجم جزء كبير من زخم هذه المقاربة عن الإقرار بأنه لا يمكن محاربة التطرف العنيف من خلال الإجراءات الأمنية التقليدية وحدها.

ومع استمرارية النجاحات التي حققتها الأجهزة السعودية ومنهـا وزارة الداخليـة، فـي الحرب على القاعدة والإرهاب بالداخل، استمرت محاولات الخلايا النائمة، لإعادة إحياء التنظيم، لكن دون جدوى، فكل المحاولات التي سعت عبرها القاعدة لإعادة ترتيب صفوفها داخل السعودية باءت بالفشل. هذا الأمر، اضطر مجموعة من عناصر تنظيم القاعدة الخطرين في السعودية، إلى التسلل لليمن، ليتشكل إعلان لاحق بانضمام عناصر القاعدة في كل من البلدين تحت قيادة واحدة أوكلوها لناصر الوحيشي، المطلوب الأكثر خطورة، والملاحق من قبـل سـلطات الأمـن فـي السعودية واليمن، وواحد ممن تم إدراجهم في لائحة عممتها وزارة الداخليـة الـسعودية علـى الإنتربول الدولي.

ففي مطلع عام 2009، ظهر شريط فيديو، لــ4 من قيادات تنظيم القاعدة، فـي الـيمن، يهددون بهجمات ضد السعودية، وكان من ضمنهم سعوديان اثنان، هما: محمد العـوفي المكنـى بــ«أبي الحارث»، وسعيد جابر الشهري، وكلاهما ممـن اسـتعادتهما الـسعودية مـن معتقـل غوانتانامو، فيما أن الرجلين الآخرين، هما: ناصر الوحيشي، وقاسم الريمـي، والأربعـة ممـن تلاحقهم السعودية على قائمة الــ(85) التي أعلنت في فبراير (شباط) 2009.

لم يمض الكثير، حتى أعلنت السعودية، أن محمد العوفي، وهو أحد المطلوبين على قائمة الملاحقين، وأحد الأربعة الذين ظهروا في فيديو قيادات القاعدة، قرر التراجع عمـا بـدر منـه، وتسليم نفسه للسلطات السعودية. ففي الاعترافات التي بثها التلفزيون السعودي لمحمد العوفي، قام منتجوها بحذف اسمي الدولتين اللتين ذكر أنهما يدعمان القاعدة. ولكن طبقاً لمـا أكـدت عليـه صحيفة الشرق الأوسط فإن إحدى الدولتين اللتين كان يشير إليهما العوفي هـي إيـران. وكـان المطلوب الأمني السابق، يتحدث عن دور إيراني داعم، في سياق حديثه عن التحالف بين القاعدة

والحوثيين في اليمن، واللذين خاضت معهما القوات المسلحة السعودية معارك لطردهم من الأراضي السعودية التي انتهكوا سيادتها.

إن القاسم المشترك في علاقة إيران بالقاعدة تكمن أولا في التحالف القائم بين القاعدة والحوثيين، فيما تنطلق طهران في تحالفها مع القاعدة من منطلق أن عدو عدوي صديقي.[1] وعلى الرغم من محاولة كل طرف منهما القاعدة والحوثيين، نفي علاقته بالآخر وبإيران، إلا أن العلاقة بين الجماعتين كما أكدها محمد العوفي تؤكد تورط طهران في دعم القاعدة. فعلاقة إيران بالقاعدة قد تم تأكيدها على لسان حارس أسامة بن لادن الشخصي ناصر البحري، كما يمكن تأكيدها كذلك بالنظر إلى وجود عدد من قادة تنظيم القاعدة في إيران، ومن هؤلاء (سيف العدل)، و(أبو حفص الموريتاني)، وبعض المطلوبين الأمنيين في قائمة الـ85 التي أصدرتها وزارة الداخلية السعودية ومن بينهم صالح القرعاوي.

ويعتبر إصدار السعودية قائمة بـ85 مطلوبا، جميعهم في الخارج، أحد الأحداث الأمنية اللافتة التي شهدها عام 2009. غير أن أبرز حدثين لافتين، هما: محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الأمير محمد بن نايف مسؤول ملف مكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية، وذلك عبر مخطط تم رسمه في اليمن، وكان يقوم على إساءة استغلال الإجراءات التي في العادة يتبعها المسؤولون السعوديون في مقابلة أي شخص يفكر بالعدول عن أفكاره السابقة. أما الحدث الآخر، فكان الإطاحة خلال شهر آب من عام (2009) بشبكة تضم 44 من قياديي تنظيم القاعدة. وكان منهم أشخاص يحملون شهادات عليا، منها الدكتوراه وهي المرة الأولى التي يثبت تورط أشخاص وصلوا إلى مراحل عملية متقدمة مع التنظيم الإرهابي. وكشفت السلطات الأمنية قبل ذلك، خلية إرهابية، كانت تتحصن في إحدى المغارات الجبلية في المنطقة الجنوبية، وكانت تضم مطلوبا في ثاني قائمة إرهابية تحمل (26) اسما، كان قد أعلن عن تراجعه عن أفكار التنظيم، قبل أن يعود للانخراط في صفوفه مجددا. [2]

وقد شهدت مدينة الرياض في عام 1995 تفجيراً، و في عام 1996 حدث تفجير آخر في مدينة الخبر، إلا أن العامين 2003 و2004 كانا هما الأعنف في المواجهة ضد تنظيم القاعدة

---

(1)الصهيل، تركي ، مرجع سابق، ص 3.

(2)الصهيل، تركي ، مرجع سابق، ص 4.

وقتل خلال هذه المواجهات الصف الأول من قادة التنظيم في السعودية كيوسف العييـري وعبـد العزيز المقرن، وقد صدرت ما بين عامي 2003 و2009 أربع قوائم شملت عددا مـن أسـماء المطلوبين. وأعلنت السعودية، خلال السنوات الماضية، ملاحقة 166 مطلوبا لها، فـي الـداخل والخارج، عبر 4 قوائم إرهابية.

في أيار 2003 صدرت أول قائمة بالمطلوبين والتي شملت 19 مطلوبا لترتفع في كانون الأول من نفس العام إلى 26 مطلوبا، فيما صدرت القائمة الثالثة التي ضمت 36 مطلوبـا فـي حزيران 2005، في حين صدرت القائمة الرابعة في شباط 2009.

إن إعلان قائمة الـ85 التي تضم أسماء ملاحقين في الخارج، هو تحول فـي الـسياسة الأمنية السعودية من المواجهة إلى المبادرة من خلال الضربات الاستباقية المتلاحقة التي توجهها للتنظيم.[1]

ومن ضمن الضربات الأمنية التي وجهتها قوى الأمن للإرهاب، تلك التي أعلنـت مـن خلالها السلطات الأمنية السعودية القبض على 44 من معتنقي ومفكري وداعمي الفكر الـضال، وتنبع أهمية الضربة من نوعية العناصر التي تم القبض عليها حيث يحمل بعضهم مؤهلات علمية عالية وخبرات تقنية متقدمة، وهذه النوعية من العناصر الإرهابية لو لم يتم القبض عليها لربمـا صنعت سيناريو تقنيا جديدا للحرب يتمثل في استخدام التكنولوجيا في عملياتها ضد أهدافها فـي المملكة، كاستهداف القادة والحكام والعلماء والمنشآت النفطية.

ومن المواجهات مع تنظيم القاعدة في السعودية لعام 2009، تلك المواجهة التي شـهدتها أحد المنافذ الحدودية في منطقة جازان، حينما حاول اثنان من المدرجين على قائمة الـ85 التسلل إلى الأراضي السعودية متنكرين بزي نسائي قبل أن تجهز عليهما السلطات الأمنية.

حققت المملكة انجازات مقدرة في مكافحة الإرهاب والتطرف حتى أصبحت مثالاً يحتذى، وتمثلت هذه المكافحة في المكافحة العملياتية والاستباقية، وكذلك في تـصحيح المفـاهيم العقليـة والاجتماعية حيث تمكنت أجهزة مكافحة الإرهاب من إحباط ما يربو على 220 عملية إرهابيـة، هذا ما أكده الأمير بندر بن عبد الله مدير عام مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخليـة خـلال الملتقى الذي عقد في جامعة نايف للعلوم الامنية بعنوان دور الإنترنت فـي محاربـة الإرهـاب

---

(1)الصهيل، تركي ، مرجع سابق، ص 5.

والتطرف. وأشار سموه أن المملكة تولي قضايا الإرهاب اهتماماً خاصاً ونظمت لـــذلك مـــؤتمراً دولياً في العام 2005م خرج بتوصيات مهمة أسست لعمل دولي مشترك في مكافحة الإرهــاب، كما أقر مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وهـــي اتفاقيـــة سابقة لمثيلاتها في العالم أجمع، هذا فضلاً عن اتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي وهذا يرسخ في الأذهان أن العرب والمسلمين هم أكثر من تضرر مـــن الإرهاب لذلك بدا للجميع أنهم الأقدر على مكافحته في ظل وجود مظلة دولية شاملة لمكافحة هذه الآفة الخطيرة[1] .

تشدد المملكة العربية السعودية على التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب والجريمة بشكل عام لأنها تتطلع إلى عالم يسوده الأمن والوئام، وكانت مبادرة الملـــك عبـــد الله حـــول حـــوار الحضارات أكبر دليل على رؤية المملكة ورسالتها العالمية. لقد اهتمت جامعة نايف للعلوم الأمنية بظاهرة الإرهاب ونفذت في سبيل مكافحته العديد من الأنشطة والبرامج منها (125) رسالة علمية دكتوراه وماجستير، وبلغ عدد البرامج التدريبية والتطبيقية التي نفذتها كليـــات الجامعـــة (254) برنامجاً، ونظمت الجامعة (22) ندوة وأصدرت (48) إصداراً علمياً .

دور وزارة التربية والتعليم في مكافحة الإرهاب

استطاعت أن تحقق المملكة العربية السعودية جملة من الإنجازات المتتالية في مكافحـــة الإرهاب وكان من أهم برامجها «الحملة الوطنية للتضامن ضد الإرهاب» التي كانت مزيجًا مـــن العمل المشترك بين مؤسساتها المختلفة «الحكومية والأهلية». وساهمت وزارة التربية والتعليم في هذه الحملة باعتبارها أهم قطاع لبناء الأجيال، وأعدت مشروع خطة لتنفيذ أنشطة وزارة التربية والتعليم في هذا المجال، وسخرت كافة إمكاناتها وطاقاتها للمشاركة في هذه الحملة الوطنية ضـــد الإرهاب الذي أصبح القضاء عليه هاجسًا عالميًا، وتضررت منه كافة دول العـــالم، وأصـــبحت محاربته واجبًا دينيًا ووطنيًا واجتماعيًا. [2]

---

(1) الرشيد، فهد ، (2011) وزارة الداخلية: إحباط أكثر من 220 عملية إرهابية بـــ المكافحة الاستباقية، نقلاً عن: www.al-madina.com/node/

(2) محمد الدخيني، برامج ونشاطات وزارة التربية والتعليم في مواجهة الإرهاب، 2009/3/2، نقلاً عن: http://www.almarefh.org، ص 2.

ولأن المدرسة هي المدخل الأول لتنفيذ جملة من البرامج والمناشط التربوية التي تتجه إلى تحصين عقول الناشئة ووقايتهم من الانحرافات الفكرية في ضوء الغايات والأهداف والسياسات التي تسيّر العملية التربوية والتعليمية. ورغبة من الوزارة في التعاضد والتكاتف ضد فكر الإرهاب الدخيل على ديننا ووطننا ساهمت في هذه الحملة تضامنًا مع قيادتها والشعب انطلاقًا من دور الوزارة القيادي في ربط الطالب بمجتمعه، وتأصيل محبة هذا الوطن من خلال مجموعة من البرامج التربوية الهادفة التي تنبع من المدرسة بعيدًا عن الاجتهاد في الطرح بما يعود على الطالب بالمنفعة ووطنه بالرفعة والمنعة، وتماشيًا مع ما نادت به الشريعة الإسلامية التي شددت على حفظ الضرورات الخمس وحرمت الاعتداء عليها وهي: الدين والنفس والعقل والمال والعرض، ولأن الله جل وعلا يقول: (من يقتل مؤمنًا متعمدًا فجزاؤه جهنم خالدًا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابًا عظيمًا) الآية 93 سورة النساء.

ويقول أيضًا سيد البشرية عليه الصلاة والسلام: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا» متفق عليه.

عندما شاركت وزارة التربية والتعليم في هذه الحملة التضامنية الوطنية ضد الإرهاب وضعت الضوابط التي يجب أن تنطلق منها حتى توفق في تحصيل النتائج الإيجابية، ومن هذه الأهداف: [1]

- ترسيخ العقيدة الإسلامية في نفوس طلابنا وإبراز دورها في تحقيق الأمن.
- تعزيز السلوك الأمني الصحيح وتوجيه الطلاب للمحافظة على أمن وطنهم ومكتسباته، وتوعيتهم بأهمية الأمن وأنه من النعم التي يجب رعايتها.
- مكافحة الإرهاب بشتى أنواعه الفكري والسلوكي والجسدي، وإعداد برامج تربوية تقي الطلاب مغبة تبني مثل هذه الأفكار أو التأثر بها.
- إبراز دور رجال الأمن البواسل في حماية أرض الوطن من أيدي العابثين، وتسليط الأضواء على جهودهم، ودعوة المجتمع التربوي للتعاون معهم.
- تكريم الطلاب والطالبات البارزين بأفكارهم وجهودهم، وتقدير دورهم في توعية الآخرين بأهمية مكافحة الإرهاب، وتشجيعهم على الاستمرار في ذلك.

---

(1) محمد الدخيني، مرجع سابق، ص 3.

وعلى ضوء هذه الأهداف تم إعداد البرامج المدروسة للمشاركة في الحملــة التــضامنية الوطنية ضد الإرهاب التي تخللها مؤتمر عقد فــي مدينــة الريــاض فــي الفتــرة مــن 25-1425/12/28هـ، وشاركت فيه الوزارة على مستوى إدارات التربية والتعليم للبنين والبنــات، إضافة إلى المشاركة على مستوى جميع مدارس التعليم للبنين والبنات.

وتم استثمار الاصطفاف الصباحي للطلاب والمعلمين، واستثمار مــن خــلال الطــلاب والمعلمين، وتضمين الإذاعة المدرسية (برنامج حول مكافحة الإرهاب- كلمة لأحد الطــلاب أو الطالبات) وتخصيص بعض الحصص للحديث حول مكافحة الإرهاب وعن الحملة عمومًا من قبل المعلمين والمعلمات.

كما تم الاستفادة من الفسح وأوقات الصلاة لتوجيه أحاديث من خلال بعض المؤثرين من الطلاب والطالبات والمعلمين والمعلمات حول مكافحة الإرهاب، وتنظيم بعض المسابقات التــي منها (مسابقة وطني الحبيب- مسابقة كلنا فداء الوطن- مسابقة أنا رجل أمن...وغيرها). فــضلاً عن الكلمات بعد الصلاة. ليس ذلك فحسب بل تم الاستفادة من حــصص التربيــة الفنيــة فــي المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وذلك بإقامة مسابقات فنية في التلوين والرسم للطلاب، للتعبيــر عن آرائهم حول مكافحة الإرهاب. [1]

كما استثمرت مادة التربية الوطنية في جميع المراحل لإعداد بحوث طلابية حول مكافحة الإرهاب والجهود المبذولة في موضوعات مكافحة الإرهاب مثل: (جهود الدولــة فــي مكافحــة الإرهاب- عواقب الإرهاب الوخيمة على البلاد- جهود رجال الأمن في مكافحــة الإرهــابيين- حرمة دماء المسلمين).

وتفعيل جانب مهم في مواد اللغة العربية من خلال إقامة مسابقات في الإلقاء والتعبيــر، والخطابة، وتأليف الشعر، والخط العربي حول موضوع (مكافحة الإرهاب واجب وطني). مسابقة بين الطلاب في الإلقاء الفردي والجماعي من خلال بعض القصائد والصيحات الوطنية التي تزيد من حب الطالب والطالبة للوطن، وتدعو للوقوف صفًا واحدًا في وجه الإرهاب.

ولم تغفل الحملة استثمار حصص النشاط بإقامة برنامج تثقيفي لأحد رجال الأمــن عــن الإرهاب بالتنسيق مع اللجنة المشكلة في إدارة التربية والتعليم لاستضافة أحــد رجــال الأمــن

---

(1) محمد الدخيني، مرجع سابق، ص 4.

بالمحافظة أو المنطقة للتحدث حول تجارب رجال الأمن ومكافحة الإرهابيين، وتعقد على شكل ندوة لجميع طلاب المدرسة في حصة النشاط أو في وقت مناسب، وتدعم ببرامج حاسوبية ولقطات تلفزيونية يحاور فيها الطلاب رجل الأمن، ويخرجون بتصور جيد حول رجل الأمن ودوره الإيجابي مع مراعاة استخدام الدائرة التلفزيونية المغلقة للطالبات.

ولأن مثل هذه البرامج تحتاج إلى عمل مساند ورئيسي في ذات الوقت في منظومة الإعلام بشتى وسائله الإلكترونية والصحفية والمشاهدة والمسموعة فقد تم اعتماد أنشطة إعلامية مصاحبة لحملة الوزارة وكانت عبارة عن عدد من المناشط أهمها:

- نشرات توعية حيث تم توزيع أكثر من ثلاثة ملايين نشرة للمرحلة الابتدائية ومليوني نشرة للمرحلة المتوسطة، ومليون نشرة للمرحلة الثانوية.

أما المطويات فقد تم إصدار ثلاث مطويات للمراحل التعليمية الثلاث وزعت على جميع الإدارات التعليمية في المناطق والمحافظات وفق إحصائية دقيقة لضمان أن تصل لكل طالب وطالبة النسخة الخاصة بهما، وهذه المطويات هي كالتالي: [1]

- الحمامة الحزينة: وهي مطوية موجهة للمرحلة الابتدائية وتتضمن رسالة الحملة بأسلوب مناسب لأعمار الطلاب يتماشى والفروق العمرية للطلاب.

- وطني الأغلى: وهما مطويتان موجهتان للمرحلة المتوسطة لإيصال أهم مضامين الحملة للطلاب والطالبات المرحلة في قالب يتناسب ومرحلتهم العمرية.

- وطني الأغلى: أما الأخرى فهي مطوية موجهة للمرحلة الثانوية بلغة يتفاعل معها طلاب وطالبات المرحلة واشتملت على (زاوية نور من القرآن، وقبل البدء، وقصة انفجار، وكاريكاتير، وحواريات تناقش بأسلوب حواري بعضًا مما قد يثيره الإرهابيون من شبه وضلالات).

المطلب الثاني: الأمن الفكري والغزو الثقافي لمنطقة الخليج العربي:

يهدف الغزو الثقافي إلى احتلال العقل، وهو أخطر من الغزو العسكري، وعلامة ذلك أن الغزو العسكري يستمد قوته من آليات الإخضاع الخارجي، بينما ييسّر الغزو الثقافي آليات الإخضاع الداخلي، مما يبدو وكأنه تعمية للحال، أو تجميل له، فيُقبل الإخضاع على أنه شيء آخر

---

(1) محمد الدخيني، مرجع سابق، ص 5.

غير الإخضاع، لالتباسه بمفاهيم كثيرة تتصل بعمليات التكوين الذاتي، كالنمو والاستقلالية والأصالة والصلابة والسلطة والمناعة والوعي.. الخ[1].

يستهدف الغزو الثقافي احتلال العقل، فهو يضمن بعد ذلك في حالات الضعف الذاتي وتخريب المناعة الذاتية، دوام الهيمنة على الإدارة والإمكانات القومية برمتها. لقد تطور الاستعمار كثيراً، من شكله القديم العسكري المباشر، إلى شكله الجديد الاقتصادي، سواء تأمين المصادر أو الطاقة أو الثروات الطبيعية، أو البحث عن أسواق، إلى الاستعمار الثقافي، المختلف على تسميته، الذي لا يحتاج إلى الأسلحة التقليدية، لأنه مزود بسلاحه الفتاك الداخلي، أعني به التنميط الثقافي من خلال آلية صناعة العقل.

أما مفهوم "الأمن الفكري" فقد بدأ يبرز ويأخذ مكانه في التداول داخل المجتمع. آخر المؤشرات على ذلك كان انعقاد مؤتمر وطني يحمل هذا المسمى، ثم اقتراح لجنة الشؤون الدينية والاجتماعية في مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية إنشاء هيئة وطنية تعنى بموضوع الأمن الفكري. فهو مفهوم سهل ويعبر بشكل مباشر عن حاجة ملحة لمواجهة التطرف، وما يمثله من انحراف فكري. واللافت في هذا أن مفهوم "الأمن الفكري" أخذ يحل محل مفهوم آخر كان هو الشائع، وهو مصطلح "الوسطية". على العكس من الأخير، يتجاور في المفهوم الأول مصطلحا "الأمن" و"الفكر". وهو جوار غير مسبوق من قبل، بل لعله جوار غير محمود من حيث أنه ينطوي على عكس ما هو مأمول منه في الأساس.

المقصود بالأمن الفكري هو إعادة الخطاب الديني إلى ما يسمى بالوسطية والاعتدال، وتخليصه من التوجهات المتطرفة، ومن الطروحات "الجهادية" التي تنامت في العقود الأخيرة داخل التيار السلفي، وأصبحت تمثل مدرسة فكرية وسياسية فاعلة داخل هذا التيار، واكتسب اسم "السلفية الجهادية" في الأدبيات التي تُعنى بالإسلام السياسي.[2]

لا يبدو أن مفهوم "الأمن الفكري" ينطوي على إشكالية تستدعي التوقف عنده، والتأمل في صلاحيته كآلية ناجعة لتحقيق ما هو موجه له. فكما هو واضح، فإن الهدف من صك مفهوم "الأمن الفكري" هو هدف مشروع، بل وهدف نبيل؛ لأنه أولاً يقصد إلى استخدام الفكر، كما يشير إلى ذلك الجزء الثاني من المفهوم، في ميدان محاربة الإرهاب، وذلك تكاملاً مع الجهود الأمنية

---

(1) أبو هيف ، عبد الله، (2001) الغزو الثقافي والمفاهيم المتصلة به، مجلة النبأ، العدد (63)، ص 1.

(2)الدخيل، خالد (2006) مصطلح الأمن الفكري، أخبار العرب: http://www.akhbaralarab.net

التي حققت نجاحات باهرة في محاربة هذه الظاهرة في السعودية. وهو هدف نبيل أيـضاً؛ لأنـه يسعى إلى ترسيخ الأسس الفكرية لدعم مرتكزات الأمن في المجتمع السعودي.

وبالتالي، فليس هناك ما يوحي بأية إشكالية في مفهومِ الهدفُ منه تحقيق ما هـو محـل إجماع بين السعوديين وغير السعوديين. لكن انطلاقاً من معادلة العلاقة بين الهـدف والوسـيلة، هناك إشكالية قد تكون كبيرة وشائكة تختفي خلف المعنى البراق والمباشر لهذا المفهوم. أول معالم هذه الإشكالية أن الفكر يختلف عن الأمن في مكوناته، وفي منطلقاته، فالفكر هو العقـل المفكـر للمجتمع، وبالتالي فهو ملك للجميع، ومتاح لكل من يريد خوض غمـاره، وإن ضـمن ضـوابط وشروط، هي بطبيعتها ضوابط فكرية ومنهجية، وليست ضوابط أمنية. ولأنه كذلك، فإن أحد أهم مستلزمات نمو الفكر وتطوره ونضجه هما الحرية والتعددية. لا يمكن أن نقول الشيء نفسه عن الأمن؛ لأنه مفهوم يختلف عن ذلك كثيراً. هناك الأمن باعتباره جهازاً استراتيجياً من أجهزة الدولة يتولى مهمة حماية استقرار الدولة، وبالتالي استقرار المجتمع. وهذا جهاز بيروقراطي بطبيعتـه (بيروقراطي بالمعنى الإيجابي للمصطلح) له من المتطلبات، والمستلزمات، والآليات ما يختلـف كثيراً عن متطلبات ومستلزمات الفكر. [1]

إن التجربة السعودية في صيانة الأمن الفكري هي تجربة ناجحة، وبغض النظـر عـن اختلاف البعض من خارج هذا المجتمع مع الفكر الذي صانته هذه البلاد فإن الجميع يكاد يتفـق على نجاحها في صيانته ورعايته.

تتميز المملكة بصيانة الأمن الفكري لأسباب منها: [2]

أولاً : إحداث التوازن في التقييم فقد هبت عاصفة النقد الذاتي الذي يصل أحياناً إلى حد جلد الذات وإلى خلط القضايا واعتبار المحاسن عيوباً في وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة دون النظر إلى الإيجابيات جنباً إلى جنب مع السلبيات والأخطاء .

ثانياً : لتعزيز الجوانب الإيجابية والثبات عليها وقد أثبتت الدراسات الحديثة أهمية جانب التعزيز في تثبيت الصفات المرغوبة والخصال الإيجابية .

---

(1)الدخيل، خالد ، مرجع سابق.

(2)الشدي، عادل بن علي ، (2005) مسئولية المجتمع عن حماية الأمن الفكري لأفراده، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24 من عام 1425هـ، جامعة الملك سعود، ص 10.

ثالثاً : يتحدث السعوديون عن تميزهم في مجال رعاية الأمن الفكري ، لأنه نعمة من نعم الله فمن شكر النعمة التحدث بها قال تعالى : (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) [سورة الضحى: الآية 11] وقـال تعالى: (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) [سورة إبراهيم: الآية 7]، ولقد تمت رعاية هذا الأمن الفكري من خلال عدة وسائل بعد توفيق الله عز وجل من أهمها :

(1) مناهج التعليم : الحافلة بما يربي الطالب على التوازن والوسطية واتباع الدليل وترك الافتراق والأهواء والبدع المحدثة، وقد صانت هذه المناهج ــ وطيلة عقود متوالية ــ أفكار أبناء المجتمع السعودي عن الغلو والجفاء حتى ظهرت مؤخراً قلة نادرة تأثرت بعوامل ليست مناهج التعليم من ضمنها فانحرفت عن الجادة وسـلكت سـبيل الغلـو والإفراط .

(2) توحيد المرجعية الدينية في الفتوى: ولا سيما في القضايا الكبيرة فالرئاسـة العامـة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والتي يرأسها المفتي العام للبلاد تنظر في القـضايا والنوازل وتفتي الناس فيها وتتحقق من تأهيل من يتصدرون للإفتاء في أمور النـاس المختلفة، كما أن وجود هيئة كبار العلماء وقيامها بدورها الحقيقي كان صمام أمـان للأمن الفكري ، وقد لاحظ الجميع في السابق كيف كان توحيد المرجعية الدينية سبباً ــ بإذن الله ــ في حماية الأمن الفكري للمجتمع أمام أحداث خطيرة مرت بها البلاد ، ومنها فتنة احتلال الحرم عام 1979 واحتلال الكويت عام 1991 وما تبعهـا مـن مجيء القوات الأجنبية إلى دول الخليج العربي.

(3) وجود المفاخر الثلاث في السعودية: وأعني بها : ــ القضاء الشرعي الذي يـشرف عليه مجلس القضاء الأعلى ويتحاكم إليه الناس في أمور الدماء والأعراض والأموال. ــ والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهـي المعبـرة عـن الجانب العملي في مجال الأمن الفكري في المجتمع وهو القناة الشرعية التـي يمـر تغيير المنكر من خلالها . والمفخرة الثالثة تتمثل في مكاتب الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات المنتشرة في طول البلاد وعرضها تدعو غير المسلمين إلى الإسلام بالحسنى عبر برامج متوازنة يتم الإشراف عليها من قبل وزارة الشئون الإسلامية والأوقـاف والدعوة والإرشاد.

ولقد أسهمت هذه المفاخر مجتمعة مع بقية العوامل السابقة في رعاية الأمن الفكري وقلة تأثر السعودية بالتيارات الفكرية المنحرفة والتناغم الواضح بين معظم شرائح المجتمع في حين كانت الكثير من البلاد العربية والإسلامية الرئيسية تعاني من هذه التيارات .

الواقع الراهن للأمن الفكري في السعودية

لقد أصبح الأمن الفكري السعودي مهدداً ومخترقاً لأسباب عدة منها : (1)

1- ترك المرجعية الدينية في مجال الفتوى: فأصبحت نسبة لا يستهان بها من الشباب عازفة عن مشائخ البلاد الكبار زاهدة فيما عندهم ووجدت أو أوجدت فجوة بينهم وبين علمائهم في مخالفة مؤذنة بالخطر لقوله تعالى: (إِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ) [سورة النساء: الآية 83] ، ومع تسليمنا بوجود الفجوات بين الأجيال وبكون الفئة العمرية الأقل من 25 سنة تزيد عن 60% من أفراد المجتمع السعودي إلا أن هذا يفسِّر ولا يبرر ما يحصل الآن من فجوة خطيرة بين العلماء والشباب مما يدفعنا إلى توجيه النداء الجاد لعلمائنا الكبار بزيادة فتح عقولهم وقلوبهم لهؤلاء الشباب والنزول إلى مستوى إدراكهم وواقعهم واتباع سياسة الأبواب المفتوحة في مواعيد ثابتة ومعروفة للالتقاء بالشباب وغيرهم.

2- طوفان البث الفضائي المرئي والمسموع وظهور شبكة الإنترنت: بما فيها من السلبيات والإيجابيات مما جعل مصادر التلقي في مجال الفكر والتربية متعددة ومتنوعة ولم تعد محصورة في المدرسة والمسجد والأسرة ، وقد حمل هذا الطوفان غثاً كثيراً وثميناً قليلاً ، إضافة إلى تسويق الانحرافات السلوكية والأخلاقية التي جعلت تيار الوسط يفقد كثيراً من سالكيه لصالح تيار الجفاء والتفريط في ثوابت الفكر والخلق في أكثر الأحيان أو تيار الغلو والإفراط في أحيان أقل لكنها أخطر كردة فعل خاطئة لما يشاهده عبر هذه الوسائل ، ولصغر السن والعجز عن تحمل المفارقة بين ما يراه في الواقع وبين المثُل التي يتعلمها .

3- محاولة البعض تغيير الخطاب الديني: فبعد أن كان التوازن هو سمته الظاهرة سعى البعض إلى تغليب جانب الشحن العاطفي على حساب الجانب العلمي العقلي من الخطاب الديني وتم التركيز على أفضل ما في الماضي وأسوأ ما في الحاضر مما أشاع جواً من اليأس والإحباط

(1)الشدي، عادل بن علي ، مرجع سابق، ص 11.

والرغبة في إحداث التغيير بطرق بائسة يائسة، وفي هذا السياق نفهم لماذا تم التركيز على تفرق المسلمين واختلافهم واحتلال أجزاء مهمة من أراضيهم والفساد الأخلاقي والاستبداد السياسي في معظم بلاد المسلمين اليوم مع استدعاء صورة تاريخية تمثل أفضل ما في الماضي الذي تلا عصر الخلفاء الراشدين من حيث وحدة المسلمين واجتماع كلمتهم وهيبتهم بين الأمم وريادتهم في المجالات المختلفة واتساع رقعة الفتوحات الإسلامية .

4- عدم رد المتنازع فيه إلى الثوابت الدينية المتفق عليها : وهذا الخلل الفكري أدى إلى اختلاف الرؤى والتوجهات سواء من قبل أهل الغلو والإفراط أو من قبل أهل الجفاء عن الدين والتفريط فيه ؛لأن كل واحد من الطرفين احتكم إلى عقله وهواه وما يراه صواباً دون رجوع إلى الثوابت وهي نصوص الكتاب والسنة على وفق فهم السلف الصالح وقد قال تعالى :(وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ) [سورة الشورى: الآية 10] وقال (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) [سورة آل عمران: الآية 152] وقال تعالى (فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ) [سورة القصص: الآية 50] .

وسائل حماية الأمن الفكري

مع أن التشخيص لأسباب الإخلال بالأمن الفكري كان ميسوراً لوضوحه إلا أن وصف العلاج أشد صعوبة في هذه الظروف التي وصل فيها الخلل إلى درجة الاختراق الفكري كما أسلفت، ومع ذلك فإن وسائل حماية الأمن الفكري منها ما هو وقائي – وهو الأنفع ومنها ما هو علاجي وهو ضروري ، ذلك أن العيش في مجتمع مزدحم يختلط أفراده وفيهم الصحيح والسقيم مظنة لانتشار بعض الأمراض فيه بفعل العدوى فإما أن ننتظر حتى تظهر الأعراض على البعض فنبادر بعلاجهم ، وإما أن نسعى إلى الوقاية بأخذ الجميع جرعة من اللقاح الواقي من المرض بإذن الله ، واللقاح الفكري أولى وأكبر تأثيراً. [1] ومن الوسائل الوقائية لحماية الأمن الفكري :

1- إظهار وسطية الإسلام واعتداله وتوازنه .

2- معرفة الأفكار المنحرفة وتحصين الشباب ضدها.

3- إتاحة الفرصة الكاملة للحوار الحر الرشيد داخل المجتمع الواحد .

4- الاهتمام بالتربية في المدارس والمساجد والبيوت .

---

(1)الشدي، عادل بن علي ، مرجع سابق، ص 13.

5- الدعاء: وهو سلاح عظيم له أثر كبير في حلول الأمن الفكري وقد أهمله كثير من الناس فلا تكاد الأيدي ترتفع سائلة الله الهداية إلى الصواب مع أن النبي صلى الله عليه وسلم وهو المؤيد المسدد بالوحي كان يقول في دعائه : (اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك) [1] بل إن المسلم لا يكاد يكرر دعاء ولا كلاماً في حياته كتكراره لكلمة (اهدِنَــا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ) [سورة الفاتحة: الآية 6] التي هي جزء من الفاتحة وقراءتها ركن في كل صلاة بل في كل ركعة بما يزيد عن ستة آلاف مرّة في العام الواحد فالقلوب كما في الحديث الصحيح : (بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء) [2].

وسائل العلاج من الانحراف الفكري:

الواقع العملي أن البعض قد وقعوا في الانحراف الفكري ولم تجد محاولة الوقاية شيئاً في دفعه عنهم ، ومن هنا وجب على المجتمع السعي في علاجهم قبل فوات الأوان ومن وسائل العلاج: [3]

(1) دعوة المخطيء إلى الرجوع عن خطئه.

(2) تجنب الأساليب غير المجدية : فالمصاب بالانحراف الفكري لا يعالج بالتركيز على الوعظ والتخويف من عقاب الله فهذا الأسلوب في الغالب لا يجدي معهم لأن أمثال هؤلاء يرون أنهم على صواب ودين فكيف تعظ إنساناً يظن أنه على الدين الحق قبل أن تبين له خطأه الفكري فيما يراه حقاً ، ولا يعالج المصاب بهذا المرض بالتركيز على التهديد والوعيد ؛ لأن أمثال هؤلاء يرون أنهم يتقربون إلى الله بما يصيبهم من الأذى والنكال ؛ بل رأينا من يُقدم على ما يضره عالماً بذلك بزعم طلب الأجر من الله فهذا التهديد والوعيد لا يزيده إلا إقداماً فمثل هذه الأساليب تستنزف الكثير من الجهد والوقت وقد تكون ثمرتها محدودة في العلاج.

(3) وجوب الأخذ على أيديهم ومنعهم من الإخلال بالأمن الفكري للمجتمع ولو أدى ذلك إلى إجبارهم على عدم مخالطة الآخرين لاتقاء شرهم.

(4) النهي عن مجالسة أهل الانحراف الفكري.

---

(1)رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه رقم(770).

(2)رواه مسلم : كتاب القدر ، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء ، رقم (2654) .

(3)الشدي، عادل بن علي ، مرجع سابق، ص 15.

(5) ضرورة التفريق بين الانحراف الفكري الذي لم يترتب عليه فعل وبين من أخل بفعله بالأمن في مجتمعه : فمن ظهر منه عمل تخريبي وثبت عليه شرعاً فيجب محاسبته على ما بدر منه كائناً من كان وعقابه بما يستحقه شرعاً حتى ولو كان ظاهره الصلاح والاستقامة فيما يرى الناس شأنه في ذلك شأن من كان ظاهره الصلاح لكنه وقع في السرقة والزنا أو القذف على سبيل المثال ، فإن ما ظهر للناس من صلاحه واستقامته لا يشفع له ويسقط المحاسبة عنه لكن العبرة هنا بالثبوت الشرعي المعتبر لجرمه التخريبي ، (وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) [سورة يوسف: الآية 21] .

المطلب الثالث: الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد السعودي

حدثت الأزمة المالية العالمية بعد أن توسعت المؤسسات المالية الأميركية في منح القروض السكنية بصورة لم يسبق لها مثيل من ناحية، وازدادت نسبة القروض إلى قيمة الممتلكات (المساكن) من ناحية أخرى. وقد قدمت المؤسسات المالية تلك القروض لعدد كبير من المستهلكين أصحاب الملاءة الضعيفة أو الجدارة الائتمانية الرديئة، بمعنى أن رغبتهم وقدرتهم على سداد القروض متدنية وبالتالي يتعثرون عند حلول مواعيد سداد القروض، مما يؤثر على وضع المؤسسات المالية التي منحت القروض، ومن ثم عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وانهيارها.

هناك خاصية معينة تتميز بها المؤسسات المالية والمصرفية وهي درجة التشابك الكبيرة بينها وخصوصاً بعد استحداث الأدوات المالية الجديدة في المجال المالي بصفة عامة، وفي مجال التمويل العقاري بصفة خاصة، والذي انتشر في التسنيد أو التوريق بصورة كبيرة وذلك من خلال تحويل القروض السكنية إلى سندات مدعومة بتلك القروض مما يؤدي إلى تشابك المؤسسات المالية، وبالتالي فإن تعرض إحداهما للانهيار أو الإفلاس يؤدي إلى تعثر وانهيار مؤسسات مالية أخرى.

من ناحية أخرى، هناك خاصية ثانية يتميز بها القطاع المالي وهي أنه عند إفلاس أو انهيار مؤسسة مالية بسبب وضعها السيئ فإن الذعر يصيب المودعين في المؤسسات المالية الأخرى، التي يكون الوضع المالي لمعظمها جيداً، ومن ثم يلجؤون إلى سحب ودائعهم. وبالتالي فإن سحب الودائع بصورة مفاجئة يؤدي إلى انهيار تلك المؤسسات المالية حتى لو كان وضعها

جيداً وسليماً. وهذا الأمر يطلق عليه أثر الدومينو بحيث لو انهارت ورقة واحدة من أوراق لعبة الدومينو انهارت بقية الأوراق، لذا نجد أن تدخل البنوك المركزية في هذه الحالات يعتبر أمراً ضرورياً[1].

من المؤكد أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت في قطاعات كثيرة من الاقتصاد العالمي ، فلم يعد هناك أي اقتصاد في منأى عن تأثير هذه الأزمة سواء أكان هذا التأثير مباشراً أو غير مباشر، يتوقف تأثير هذه الأزمة أو غيرها من الأزمات المالية أو الاقتصادية العالمية في أي اقتصاد على درجة انفتاح هذا الاقتصاد على الاقتصاد العالمي ومدى اندماجه فيه، وكذلك على الإجراءات والاحترازات التي تتخذها الدولة لتفادي تأثير هذه الأزمات أو على الأقل الحد من تأثيرها في اقتصادها.

يتمتع الاقتصاد السعودي بدرجة عالية من الانفتاح على الاقتصاد العالمي، حيث لا توجد قيود تذكر على حركة دخول السلع ورؤوس الأموال وخروجها إلى المملكة ومنها. كما أنه لا توجد قيود على المعاملات في سوق الصرف الأجنبي وتحويل العملات. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن نظام سعر صرف الريال يقوم على تثبيت شبه مطلق للريال بالنسبة للدولار، لذلك فإن هناك ارتباطاً قوياً بين سعر الفائدة على الدولار وسعر الفائدة على الريال. كما أن اتباع نظام سعر الصرف الثابت في المملكة يترتب عليه أن ارتفاع سعر صرف الدولار وانخفاضه تجاه العملات الرئيسية يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الريال وانخفاضه في الاتجاه نفسه بالنسبة لهذه العملات. وبسبب الانخفاض المتواصل في سعر صرف الدولار وانخفاضه تجاه العملات الرئيسية منذ بداية عام 2001، شهد سعر صرف الريال انخفاضا متواصلا تجاه هذه العملات (وهي في الغالب عملات الشركاء التجاريين للمملكة)، الأمر الذي أسهم في خلق ضغوط تضخمية في المملكة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية زاد من انفتاح الاقتصاد السعودي، حيث أصبحت معظم أسواق وقطاعات الاقتصاد مفتوحة أمام المنافسة (الداخلية والخارجية) والاستثمار الأجنبي المباشر[2].

---

(1)حشاد، نبيل ، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها علي الاقتصاد العربي 2، 2008/10/14، نقلاً عن الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net

(2)آثار الأزمة المالية العالمية في الاقتصاد السعودي، الاقتصادية الالكترونية، العدد (5482)، 2008/10/14، نقلاً عن: http://www.aleqt.com.

وباختصار يمكن القول إنه نتيجة لما يتمتع به الاقتصاد السعودي من درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي فإن هناك الكثير من العوامل الخارجية النقدية والمالية مثل أسعار الفائدة الأجنبية وخاصة سعر الفائدة على الدولار، وتقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية وخاصة تقلبات سعر صرف الدولار، والتضخم العالمي وأسعار البترول تؤثر في النشاط الاقتصادي والأسواق المالية والمستوى العام للأسعار في المملكة، وفي ضوء ما تقدم أعلاه فإنه لا بد من أن يكون لهذه الأزمة تأثير في الاقتصاد السعودي.

المطلب الرابع : تأثير الأزمة المالية على البنوك السعودية

قبل البدء بإلقاء الضوء على تأثير هذه الأزمة في الاقتصاد السعودي يجب الإشارة هنا إلى أنه في الآونة الأخيرة كثرت الإشاعات عن التأثير السلبي والقوي لهذه الأزمة في البنوك السعودية إلى الحد الذي اعتقد فيه الكثير أن هذه البنوك ستواجه شحاً في السيولة مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها. يمكن القول بكل ثقة إن هذه الإشاعات عارية من الصحة وبعيدة كل البعد عن الواقع الذي تعمل فيه البنوك السعودية.

إن القطاع البنكي السعودي يتمتع بدرجة عالية من السيولة، وهذا ما تؤكده معايير السيولة للبنوك السعودية، الأمر الذي يجعلها من بين أكثر البنوك في العالم تمتعاً بمستوى عال من السيولة. ومن المؤشرات التي تؤكد أن البنوك السعودية لا تعاني شحاً في السيولة إنما العكس وفرة في السيولة، هو التوسع الكبير الذي تشهده البنوك السعودية في منح القروض، والنمو المتسارع في عرض النقود الذي يتكون بشكل رئيسي من الودائع لدى البنوك، إضافة إلى تنامي موجودات البنوك السعودية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي[1].

وللحد من توسع البنوك السعودية في منح القروض (التوسع في الائتمان)، سعت مؤسسة النقد أخيراً إلى امتصاص جزء من السيولة لدى البنوك السعودية للتخفيف من الضغوط التضخمية في الاقتصاد السعودي، حيث ارتفع إصدار الحكومة السعودية من سندات الخزانة بأكثر من 340 في المائة منذ كانون الأول 2007.

أما الأمر الآخر الذي يؤكد أن ليس للأزمة الحالية تأثير مباشر في القطاع المصرفي السعودي، وإنما تتمتع بوضع سليم، هو أن نسبة الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات

---

(1)الاقتصادية الالكترونية، 2008، مرجع سابق.

للبنوك السعودية مجتمعة بلغت ما يقارب 12 في المائة في تموز 2008، كما أن نسبة استثمارات البنوك السعودية في الخارج إلى إجمالي موجوداتها المحلية بلغت 6 في المائة في تموز 2008 . هذا يؤكد إلى أن معظم الأنشطة المالية والاستثمارية للبنوك السعودية توجه إلى داخل المملكة وذلك لمواكبة النمو المتسارع للأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد السعودي منذ بداية العقد الحالي.

كما يمكن القول إن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها مؤسسة النقد لحماية النظام المصرفي السعودي والمحافظة على مكانته التي منها الحد من الإقراض العشوائي (عدم التوسع العشوائي في الائتمان) وبعض الضوابط الأخرى لها أثر جيد في وقاية القطاع المصرفي السعودي من الصدمات وتحقيق الاستقرار المالي والمحافظة على توازن السيولة في هذا القطاع. هذا ما تؤكده المكانة المالية وكفاءة رأس المال التي لم تتعرض إلى آثار سلبية من جراء هذه الأزمة.

تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الحقيقي للمملكة

يؤكد الاقتصاديون والمحللون أن هناك شواهد لركود اقتصاد عالمي من جراء هذه الأزمة، هذا الركود بدأنا نشهد ملامحه في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. إن ركود الاقتصاد العالمي سيؤثر سلباً في الاقتصاد السعودي من خلال عدة قنوات أهمها أن الركود العالمي سينعكس سلباً على السوق البترولية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على البترول وأسعاره. وهذا سيؤدي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد السعودي، ذلك لأن قطاع البترول يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في المملكة، كما يترتب على ذلك انخفاض الإيرادات البترولية للمملكة التي تشكل نسبة تقارب 89 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية، مما قد يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي.

إن الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي بدأنا نشهد ملامحه مصحوباً بانخفاض في سعر الفائدة على الدولار وعجز متفاقم في الميزان التجاري الأمريكي سيؤدي ذلك حتماً إلى انخفاض سعر صرف الدولار تجاه معظم العملات الرئيسية، أو على الأقل استمرار بقائه عند مستويات متدنية لمدة طويلة، الأمر الذي سينعكس سلباً على سعر صرف الريال تجاه

العملات الرئيسية (الذين يمثلون الشركاء التجاريين للمملكة) الأمر الذي قد يسهم في استمرار الضغوط التضخمية في الاقتصاد السعودي[1].

والجدير بالذكر أن انخفاض سعر صرف الريال تجاه معظم عملات الشركاء التجاريين للمملكة يعد من العوامل الخارجية الرئيسية لتفاقم الضغوط التضخمية في المملكة، حيث يسهم هذا العامل الخارجي بنسبة تقارب 35 في المائة في خلق الضغوط التضخمية في المملكة.

إن ركود الاقتصاد العالمي الذي بدأنا نشهد ملامحه سيؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي، الأمر الذي سيؤثر سلباً في نمو الصادرات غير البترولية للمملكة وعلى رأسها الصادرات من المنتجات البتروكيماوية، بعد أن شهدت هذه الصادرات غير البترولية نمواً متسارعاً منذ بداية العقد الحالي. هذا الوضع قد ينعكس سلباً على أرباح الكثير من الشركات التي تعتمد على تصدير معظم منتجاتها أو نسبة من منتجاتها، وأخيراً إن ركود الاقتصاد العالمي قد يؤدي إلى الحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة.

وباختصار يمكن القول إن الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي قد يكون لها تأثيرات غير مباشرة في الاقتصاد السعودي، أهمها حدوث تباطؤ في نمو الاقتصاد السعودي وتراجع في الصادرات السعودية (البترولية وغير البترولية) وانخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي للمملكة، إضافة إلى بقاء سعر صرف الريال منخفضاً تجاه معظم عملات الشركاء التجاريين للمملكة.

الأزمة المالية وتأثيرها على المملكة العربية السعودية في عام 2011:

يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة من أخطر المراحل في تاريخــه، ذلــك لتعــدد الأزمــات الاقتصادية داخل العديد من الاقتصاديات المتقدمة في آن واحد، مما ساهم في زيــادة المخــاطر السلبية التي قد تلم به علي المدى القصير. فقد تعاقب علي الاقتصاد العالمي عدد مــن الأزمــات بدأت بالزلزال الذي هز اليابان، والذي ترتبت عليه موجة إعصار تسونامي التي عصفت بها في مارس2011 ، مروراً بأزمة الديون السيادية في اليونان والتي تسير بخطي متسارعة نحو بــاقي أنحاء دول اليورو. بالإضافة إلي الاضطرابات الواقعة في الاقتصاد الأمريكي، ومحاولتها لرفــع سقف الدين لسد العجز في موازنتها، والخروج من أزمة تعثر دفع الدين المستحق عليها والذي أثر

(1)الاقتصادية الالكترونية، 2008، مرجع سابق.

علي نحو بالغ علي تصنيفها الائتماني، وختاما بالاضطرابات الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ثورات وقلاقل سياسية، عرفت بالربيع العربي.

ولقد امتدت آثار تلك الأزمات علي الاقتصاد العالمي، وأدت إلي حدوث تباطؤ وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي في عام 2011، على الرغم من الأداء القوي للاقتصاد العالمي في عام 2010، الذي مكنه من تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية. ومن هنا يمكن القول بأن الاقتصاد العالمي يعاني من نوعين متزامنين من التداعيات السلبية. يتمثل الأول في الضعف والبطء الشديدين في وتيرة تعافي اقتصاديات الدول المتقدمة. أما الثاني، فيرتكز على زيادة معدلات عدم التيقن بشأن الأوضاع المالية المستقبلية. [1]

ومن جانب آخر، يثار هناك نوع من الجدل حول وجود نوعين من المخاطر التي تحيط بالاقتصاد العالمي، أولهما الخوف من خروج أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو عن نطاق السيطرة. لذلك، يقع علي عاتق صناع السياسات دور متعاظم في اتخاذ الإجراءات السريعة للحفاظ علي الثقة في السياسة الاتحادية في اليورو. أما الخطر الثاني، فينبثق من مخاطر زيادة التطورات الاقتصادية السلبية التي قد تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يتسبب في تزايد الضغوط علي المؤسسات المالية بصفة عامة في دول الاقتصاديات المتقدمة.

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فالوضع مختلف تماماً، حيث أنها لم تتأثر بالشكل الكبير نتيجة لاندلاع الثورات بالدول المجاورة لها، فعلى العكس من الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية فيها، فقد حققت دول الخليج العربي مكاسب هائلة وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط، مما تسبب في جني دول الخليج (وعلى الأخص الإمارات والسعودية وقطر) أرباح طائلة من ارتفاع أسعار النفط وهو كما هو موضح بالشكل رقم (1): [2]

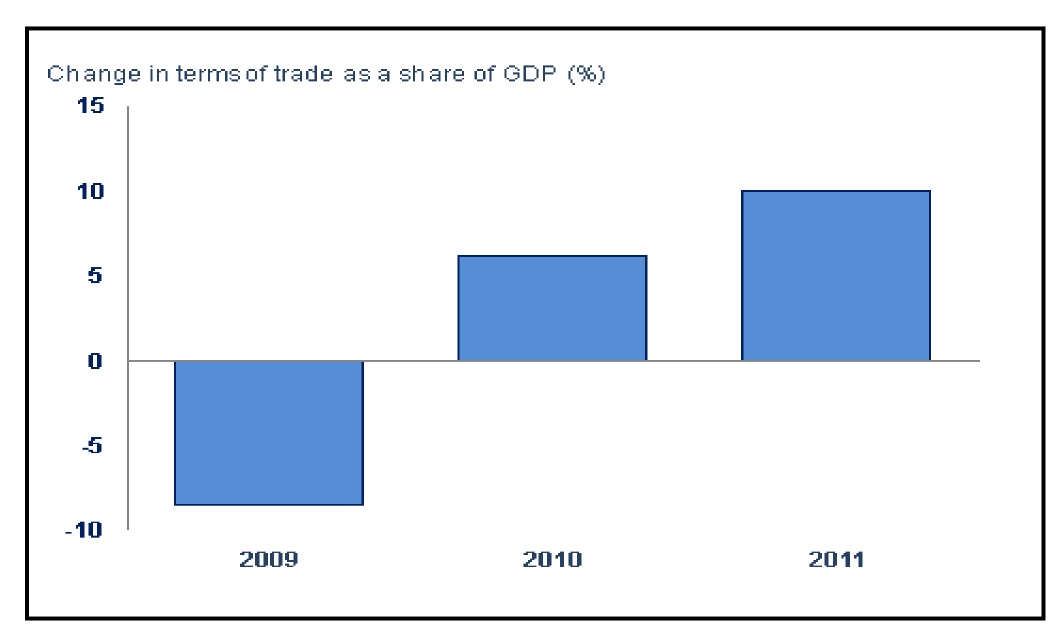
---

(1)الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية، إصدار سنوي العدد (19) لعام 2011م، إعداد مركز البحوث والدراسات، يناير، 2012، ص 2.

(2)الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية، مرجع سابق، ص 34.

الشكل رقم (1)

معدل زيادة أسعار النفط في دول الخليج في عامي 2010-2011م



Source: World Bank.

الجدول (6)

التأثيرات المختلفة للربيع العربي علي الاقتصاد السعودي (%)

البيان	2009 قبل الثورة	2010 أثناء الثورة	2011 أثناء الثورة
الناتج المحلي الاجمالي	168.8	192.6	226.1
اجمالى الاستثمارات	25.2	22.9	20.3
العائد الحكومي	41.0	48.9	50.8
الحسابات الجارية	5.6	14.9	20.6
صادرات النفط	163.3	215.5	290.9

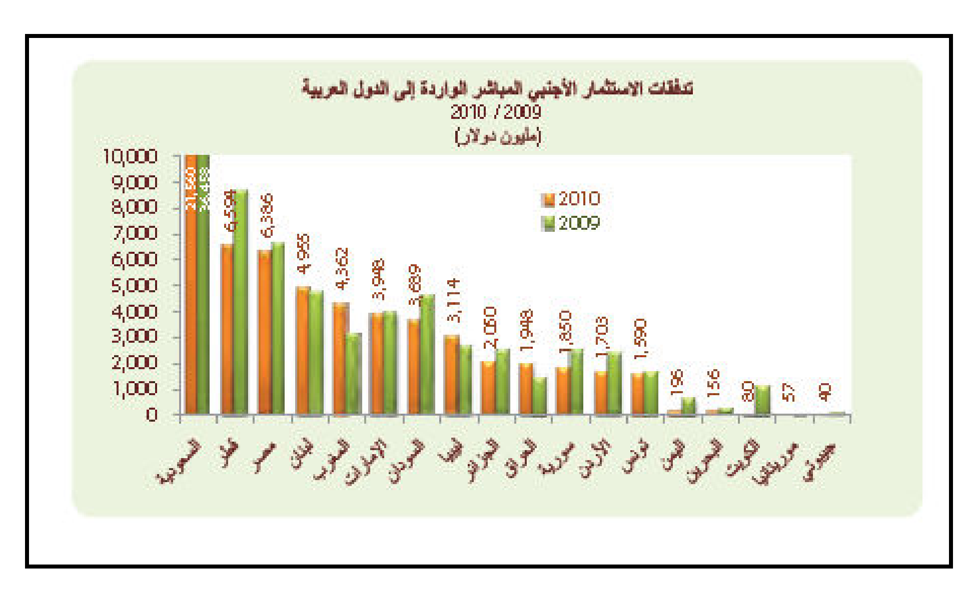
Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011.

تشير مؤشرات المملكة إلي ارتفاع نسبة الحسابات الجارية من الناتج، فقد قفزت من (14.9%) في عام 2010 إلى 20.6% في عام 2011، بما يدل علي استقطاب المملكة للمزيد

من رؤوس الأموال. وقد وجدت المملكة بيئة خصبة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، وخصوصاً عامي 2010 و2011، بما مكنها من إحراز مركز متقدم في جذب الاستثمارات الأجنبية طبقاً لمؤشرات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، فالمستثمر دائما ما يبحث عن بيئة الأعمال التي تتصف بالاستقرار السياسي والاقتصادي، حتى يتمكن من ممارسة أعماله بحرية وبدون مخاوف أو قلاقل.

الشكل رقم (2)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية 2010/2009



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010.

مما سبق يتضح أن دول مجلس التعاون الخليجي استفادت في الوقت الذي اندلعت فيه الثورات العربية في دول مختلفة، وتمكنت من تحقيق مكاسب اقتصادية خلال هذه الفترة، كما أن ارتفاع أسعار النفط سيعزز من وضع تلك الدول في منظمة الأوبك، كما يتوقع أن تشهد المنطقة طفرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد العالمي من انخفاض شديد في معدلات النمو، وزيادة احتمالات الركود في الاقتصاد العالمي، وانخفاض معدلات الاستثمار سواء المحلية أو الأجنبية، فإن عام 2011 يعتبر من أكثر الأعوام التي شهد فيها الاقتصاد السعودي ازدهاراً اقتصادياً، فقد

عمدت المملكة إلى زيادة إنتاجها النفطي، وزيادة حجم صادراتها النفطية، وبالفعل استطاعت المملكة تصدير كمية أكبر من النفط هذا العام، الأمر الذي يتوقع أن تحقق المملكة معه قدراً أكبر من الإيرادات عما ذي قبل.

علاوة على ذلك، فقد استفادت المملكة من ارتفاع أسعار النفط، كما تربعت المملكة على عرش الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على مستوى غرب آسيا.

وقد انتعش الاقتصاد السعودي في عام 2011، واستطاع ميزان المدفوعات تحقيق فائض كبير سواء على مستوي الحساب الجاري أو التجاري أو حركة الصادرات والواردات، والاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية. ويرجع ذلك إلى استقرار بيئة الاقتصاد الكلي وارتفاع أسعار النفط، فضلاً عن أهمية المملكة كأكبر دولة مصدرة للنفط بين مجموعة الأوبك. علاوة على ما تشهده المملكة من جهود بارزة لتحسين وضعها التنافسي بين الاقتصاديات العالمية[1].

شهد عام 2011 وقوع عدة اضطرابات امتدت تداعياتها نحو الاقتصاد العالمي، وكان أبرز تلك الاضطرابات هي مشكلة سقف الدين الحكومي بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي لفتت أنظار العالم وأثارت المخاوف من اندلاع أزمة مالية عالمية جديدة، وتأتي مشكلة الديون السيادية التي بدأت في اليونان، ثم ما لبث أن انتشرت في باقي دول اليورو لتساهم في تباطؤ الاقتصاد العالمي في عام 2011. كما أنها أثرت بشدة علي مؤشرات البورصات العالمية، وساهمت في خلق المزيد من الضغوط التضخمية بما دفع المستثمرين نحو بيع سنداتهم وأصولهم في العديد من أسواق المال، مما تسبب في إلحاق أضرار بالغة بالعديد منها.

تشير مؤشرات تقرير التنافسية العالمية 2011–2012، إلى أن المملكة استطاعت الحفاظ على مركزها الثاني بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علاوة علي ذلك بل والأهم هو تربعها علي المركز (17) بين أكثر دول العالم تقدماً، متقدمة بنحو (4) مراتب عن العام السابق 2010–2011. فلقد حظي أداء الاقتصاد السعودي بانبهار عالمي، وذلك نتيجة استقرار بيئة الاقتصاد الكلي وارتفاع أسعار النفط وأهمية المملكة كأكبر دولة مصدرة للنفط بين مجموعة

---

(1)الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية، مرجع سابق، ص 55.

الأوبك، علاوة على ما تشهده المملكة من جهود بارزة لتحسين وضعها التنافسي بين الاقتصاديات العالمية[1].

ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول الكبرى ومنهـا الولايـات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وأزمة الديون السيادية التي واجهت اليونان وإسبانيا وغيرها من الدول مما أثر على حجم التبادل التجاري واستقرار الأسواق المالية العالمية الأمر الذي انعكس على الاستثمارات السعودية في الأسواق العالمية وساهم في خسارة كبيرة للاستثمارات السعودية في تلك الأسواق مما أثر على الاحتياطيات السعودية العالمية.

(1)الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية، مرجع سابق، ص 59.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات:

الخاتمة:

إن أمن الخليج لم يعد أمناً إقليمياً بمعنى أنه يخص مجموعة من الدول المتجاورة والمنتمية إلى إقليم واحد (دول الخليج العربي، العراق، إيران) هو النظام الإقليمي الخليجي، نتيجة لتـداخل المصالح الدولية والإقليمية في منطقة الخليج العربي، مما انعكس على زيادة الاهتمـام بمفهـوم الأمن الوطني لدول الخليج العربي، وانعكس بشكل أكبر على المملكة العربية السعودية بـصفتها دولة قائدة في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي دفعها إلى إعادة تنظيم أو تفعيل مؤسسة تختص بشؤون الأمن الوطني. فسياسة المملكة الأمنية والدبلوماسية تدور في دوائر وحلقات متشابكة عدة، جميعها ذات أهمية قصوى وذات تأثيرات خطيرة بالنسبة للاستقرار والأمن الإقليمـي والـدولي. فدور المملكة القيادي في العالمين الإسلامي والعربي ولكونها من أكبر الدول العربية من حيـث الإمكانيات السياسية والاقتصادية والدينية. كما أن دور المملكة في السياسة الخليجية كدولة رائدة يضع على عاتقها كثيراً من الأعباء والمسؤوليات، هذا بالإضافة إلى الدور المحوري للمملكة في سياسة الطاقة الدولية، لكونها من أكبر الدول المنتجة والمصدّرة للنفط في العالم، فضلاً عن دورها المستقبلي في هذا المجال عبر امتلاكها ثاني أكبر مخزون نفطي في العالم. وبالإضافة إلى هـذا وذاك، يبقى دور المملكة في سياسة الشرق الأوسط دوراً محورياً لا يمكن تجاوزه.

وتُعدُّ السعودية من خلال إعادة هيكلتها لمجلس الأمن الوطني من أوائل الدول العربيـة التي تتبنى تنظيماً حديثاً يؤطر عملية التنسيق بين أجهزتها المختلفة، ويحدد مرجعية واضحة لبناها التحتية، تحاكي فيه أكثر الدول حداثـة، إن أمـن المـواطن وحمايـة الـوطن والـدفاع عـن مقدراتهومكتسباته وتحقيق الأمن والاستقرار والطمأنينة للمجتمع بالمفهوم الشامل للأمن اجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.. إلخ) من كل مصادر التهديد الداخلي والخارجي يحظى بالأولويـة المطلقة في سياسة دول العالم بلا استثناء، لأنه لا تطور ولا تنمية ولا رخاء ولا استقرار إذا كانت هناك حالة من الخوف والقلق، ولهذا يواجه كثير من دول العالم في الألفية الثالثة تحديات خطيرة بعضها يتعلق بمعركة الفكر والإرهاب الذي تطورت خططه وتقنياتـه، أو الكـوارث الطبيعيـة المدمرة كالزلازل والبراكين والأعاصير والجفاف، وبعضها سببه الانفجار السكاني والانكمـاش الاقتصادي والديون الباهظة والتضخم وبطء النمو، وبعضها مرده إلى ظاهرة البطالـة والفقـر

والأمراض المزمنة وارتفاع نسب الأمية ومعدلات الجهل بين المواطنين، أو انتشار الجريمة والفساد، في حين يتعلق بعضها بالاحتلال الأجنبي أو مشاكل الحدود وغيرها .

والمملكة العربية السعودية بحكم مكانتها الروحية والدينية المرموقة في العالمين العربي والإسلامي، وثقلها الاقتصادي بحكم أنها تمتلك احتياطياً ضخماً من النفط ولوزنها السياسي في المحافل والمنتديات الدولية، ولموقعها الاستراتيجي في خريطة العالم، كل ذلك جعل منها مجتمعاً مستهدفاً في نظامه السياسي المتماسك، وفي نظامه الأمني وفي نظامه الاقتصادي بخيراته وثرواته.

يمكن القول إن الأمن سيظل هو الهاجس الذي يؤرق دول الخليج، فالتحديات التي تواجهها دول المنطقة، وإن اختلفت درجة خطورتها، ستؤثر في تداعياته على الأمن والاستقرار في جميع دول المنطقة، كما أن هذه التحديات أيضا قابلة للتحريك، سواء من جانب قوى إقليمية أو دولية ويمكن تلمس ذلك بوضوح في العديد من القضايا فقضايا العمالة الوافدة، التي أثيرت مؤخراً تناولتها العديد من المنظمات الحقوقية الدولية، حيث بدأت تتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان تمارسها الحكومات الخليجية في حق العمالة الوافدة، وبدأت تطالبها بتوقيع اتفاقيات العمل الدولية والالتزام بالحقوق والواجبات التي تتضمنها أيضاً قضايا الطائفية، فالتفاعل التقليدي المبسط والمسطح مع مثل هذه القضايا لم يعد هو الأسلوب الملائم للتعامل معها، وإنما أصبح يتطلب رؤية شاملة تتعامل بواقعية وموضوعية معها، حتى لا تكون عرضة للتصعيد المفاجئ أو قابلية للتحريك من جانب قوى إقليمية ودولية تسعى إلى جعل المنطقة تعيش في حلقة مفرغة من التوتر وعدم الاستقرار.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

يعد موضوع الأمن الوطني السعودي من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات المملكة العربية السعودية، ففي معظم التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة، منذ الحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988) ، ومروراً بالحرب الأمريكية على أفغانستان مطلع عام 2001، والحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار2003، وانتهاءً بتنامي ظاهرة الإرهاب، وتداعيات الملف النووي الإيراني، كان موضوع أمن الخليج يطرح نفسه على أنه أهم قضية تواجه دول المنطقة، إذ أثارت هذه التفاعلات إشكاليات حول ارتباط الأمن الغربي بشريان حياته في منطقة الخليج، التي تمد العالم الصناعي بـ(60%) من احتياطاته المؤكدة للنفط في العالم، وإن التهديدات الملحقة به كالتأثير في إمدادات النفط المنتظمة أو ربطها بشروط سياسية لا يمكن قبولها، خصوصاً إذا سيطرت على المنطقة دولة واحدة ذات توجهات تتعارض مع مصالح الدول الغربية في المنطقة.وهذا يجيب عن التساؤل الأول ما مدى تأثر التحولات الإقليمية في العالم العربي على المقاربات المفاهيمية لنظرية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية بعد عام 2003؟

إن دور المملكة في المجال الأمن الخليجي كدولة رائدة يضع على عاتقها كثيراً من الأعباء والمسؤوليات، هذا بالإضافة إلى الدور المحوري للمملكة في سياسة الطاقة الدولية، لكونها من أكبر الدول المنتجة والمصدّرة للنفط في العالم، فضلاً عن دورها المستقبلي في هذا المجال عبر امتلاكها لثاني أكبر مخزون نفطي في العالم. وبالإضافة إلى هذا وذاك، يبقى دور المملكة في سياسة الشرق الأوسط دوراً محورياً لا يمكن تجاوزه.

أدت حرب الخليج الثالثة إلى تعاظم مخاطر البيئة الداخلية مثل بروز تيارات متطرفة، وتعرض دول المجلس لموجة من الإرهاب، وهذه المخاطر تزامنت مع الحرب على العراق وتصاعدت بعد الاحتلال حيث تعرضت المملكة العربية السعودية لبعض الأعمال الإرهابية. وبالنظر إلى دور مجلس الأمن الوطني السعودي، فإنه يصبح محور ارتكاز حيوي للسياسات الكُبرى التي ترتكز عليها الدولة السعودية، والتي يطالُ هذا المجلس كل مفاصلها المهمة، كما أنه

سيكون غرفة العمليات الأكثر ديناميكية والخاصة بأركان الحكومة السعودية إزاء المستجدات على الصُعد كافة، خصوصاً في المناحي ذات الصلة بشؤون الأمن والدفاع، وهو بذلك يستمدُّ قوة لا محدودة على اعتبار أنه ذو صلة مباشرة بملك المملكة العربية السعودية. وهذا يجيب عن تساؤل الدراسة ما واقع تأثير المحددات الداخلية على نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية؟

تقوم نظرية الأمن الوطني على حماية النظام السياسي السعودي، والمحافظة على الاستقلال، والأمن الداخلي، وحماية المصالح الاقتصادية، والحفاظ على الهوية الوطنية، والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، وتحقيق الأمن والسلم الدوليين. وتسعى لتحقيق ذلك عن طريق حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويدافع عن قضاياها، وانتهاج سياسة عدم الانحياز وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية. وهذا يشكل المرتكزات النظرية والعملية لنظرية الأمن في المملكة العربية السعودية.

جاء تنظيم مجلس الأمن الوطني السعودي كخطوة ضمن سعي المملكة إلى تحسين آلية صناعة القرار الأمني والسياسي في الدولة وجاءت هذه الخطوة كذلك في سياق إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتطويرها استجابة للتغيرات الجذرية التي تشهدها البيئة الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالمملكة، وذلك على النحو الذي يجعلها قادرة على التعامل بفاعلية مع التحولات الخطيرة والسريعة التي تشهدها المنطقة.

لا يمكن اعتبار المملكة العربية السعودية مجرد لاعب على الساحة الإقليمية، فهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمنظومة العلاقات الدولية أيضاً، فإن مساحتها الشاسعة واحتياطياتها الهائلة من مختلف الثروات المعدنية تستوجب حماية الأمن والاستقرار فيها، فالمملكة هامة للنظام الدولي الجديد كما هو هام لها فقضية الأمن الوطني والاستقرار هما في الواقع محور السياسة الخارجية السعودية وقد تأثرت نظرية الامن السعودي بالمحددات الخارجية خصوصاً على المستوى العربي والاقليمي وهذا يجيب عن تساؤل الدراسة ما واقع تأثير المحددات الخارجية على نظرية الأمن في المملكة العربية السعودية.

التوصيات:

على ضوء استنتاجات الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1) زيادة الوعي لدى شرائح المجتمع السعودي حول المتغيرات الإقليمية والدولية في هذه المرحلة التي تشهد تحديات رئيسية أمام الأمن الوطني السعودي.

2) يجب على الجهات المسئولة عن الأمن الوطني إعارة المزيد من الاهتمام للحدود المترامية للمملكة وتوفير مراكز السيطرة في نقاط متقاربة على طول الحدود وفي داخل المملكة نفسها في المناطق غير كثيفة السكان، لضمان عدم تحولها إلى معابر أو أماكن تجمع وتدريب للمجموعات الإرهابية.

3) يجب تعزيز الدور السعودي في عملية السلام في الشرق الأوسط باعتبارها طرفاً مهماً وصاحبة ثقل اقتصادي وسياسي واضح في المنطقة. كما يجب اغتنام العلاقات السعودية الجيدة مع الإدارة الأمريكية في الضغط على إسرائيل لتسريع عملية السلام في المنطقة.

4) يجب زيادة الاهتمام بتطوير العلاقات السعودية مع كل من إيران والعراق نظراً للثقل العسكري والسياسي لهاتين الدولتين المجاورتين للمملكة.

5) العمل على صياغة استراتيجية واضحة ومحددة الأبعاد والأطر للأمن الوطني السعودي في ضوء التحولات التي تشهدها المنطقة العربية والخليجية منذ عام 2011 والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير مباشر على الأمن الوطني السعودي.

6) يجب على المواطنين السعوديين أن يدركوا أهمية الأمن الوطني وتأثير الإرهاب عليه. ويجب نشر الوعي الأمني بين الجماهير، وهي المسؤولية الأدبية للنخبة، والمسؤولية الوظيفية لصانعي القرار. وذلك من خلال تعزيز قوة الانتماء والولاء للوطن والمحافظة على المكتسبات والإنجازات المختلفة.

7) إن تحديد مفهوم أمني شامل في المملكة العربية السعودية يساهم بشكل كلي أو جزئي في تحديد أولوليات وآليات التنفيذ ومصادر التهديد والتحدي التي تواجه الأمن الوطني السعودي والمتغيرات في البيئة المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة على الأمن الوطني السعودي.

8) الالتزام بالتوازن والحياد والنأي بالنفس عن القضايا الخلافية في المنطقة العربية والتي تؤثر على علاقات المملكة العربية السعودية الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي.

9) أهمية استغلال الموارد المالية والاقتصادية والعوائد النفطية في ظل ارتفاع أسعار النفط مما يحقق موارد مالية كبيرة للدولة مما سيسهم في بناء دولة قوية وحديثة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

- أبو عامود، محمد سعد (2006)، **قضايا الأمن في منطقة الخليج** في: د. عمر الحسن (محرر)، **أمن مجلس التعاون بعد ربع قرن من إنشائه رؤية استشرافية،** لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- بير، ويليام وبي كارتر،اشتون (2001)، **الدفاع الوقائي ، استراتيجية أمريكية جديدة للأمن** ، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- جمعة، رابح لطفي (1981)، **حالة الأمن في عهد الملك عبدالعزيز**. الرياض: مطبوعات دارة الملك عبد العزيز.
- الحسن، عمر وآخرون (2004)، **المملكة العربية السعودية وإدارتها للأزمات الأمنية**، ط1، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- حسين، عدنان السيد (2003)، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع.
- دراسة القباع، عبد الله ، (1990)، **الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية**، الرياض: مطابع الفرزدق، ط1.
- رسلان، احمد فؤاد(1989)، **الأمن القومي المصري**، ط1، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب.
- سلامة، غسان (1980)، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م**، بيروت: معهد الإنماء العربي.

- السويدي، جمال سند(1999)، **قمة أبو ظبي والمتغيرات الإقليمية**، في: جمال سند السويدي، محرر: م**جلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- الشمري، خالد بن صالح، (1998). **دولة تحت مظلة الأمن**، الرياض.
- عبد الحميد، عبد المطلب، (2003). **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث أيلول**، مجموعة النيل العربية.
- عبد العال، محمد عبد اللطيف، (1994). **جريمة الإرهاب: دراسة مقارنة**، القاهرة: دار النهضة المصرية.
- عبد الوهاب بدر خان، **الملف النووي الإيراني: خيارات الحرب والسلم، قضايا إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 6 مايو 2006.
- العجمي، ظافر محمد (2006). **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العيسوى، أشرف سعد(2007)، **قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي**، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- غزال، إسماعيل (1990)، **الإرهاب والقانون الدولي، الحكمة للنشر**، ط1، القاهرة.
- الغنيمي، محمد طلعت(1974)، **الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي** ، ط1، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- فرج الله، سمعان بطرس (1994)، **الرؤية الكويتية لأمن الخليج**، في: **أمن الخليج العربي، دراسة في الإدراك والسياسات**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.

- القباع، عبد الله سعود، (1990). **الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية**، الرياض: مطابع الفرزدق.
- القباع، عبدالله (1987)، **السياسة الخارجية السعودية**،ط 1، الرياض: مطابع الفرزدق التجارية.
- قدور، عمر احمد (1998)، **شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- كامل، ممدوح شوقي مصطفى (1985)، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، ط1، الرياض: دار النهضة العربية.
- كينيث كاتزمان، **أزمة البرنامج النووي الإيراني، جميع الحلول صعبة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 24-1-2006.
- لمجموعة مؤلفين، (2004)، **الأزمة الأمنية في المملكة السعودية وآثارها على دول مجلس التعاون الخليجي – التداعيات والحلول**، المنامة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.
- المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق (1988)، **القمح السعودي في الأسواق العالمية**، الرياض: شركة العبيكان للطباعة والنشر.
- المبارك، عبد الرحمن(2010)، **واقع إنتاج القمح في العالم وتجارتها على مستوى المملكة العربية السعودية**، الرياض: جامعة الملك سعود.
- المرهون، عبد الجليل زيد(2005)، **أمن الخليج بعد حرب العراق.**
- المشاط، عبد المنعم، (1987). **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**، ط1، العين: دار الوقف العربي.

- الموسى، محمد خليل، (2004). **استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر**، ط1، عمان: دار وائل للنشر.
- ميرل، مارسيل (1986)، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي.
- نافع، محمد عبدالكريم(1975)، **الأمن القومي**، ط1، القاهرة: مطبوعات الشعب.
- النعيم، مشاري عبد الرحمن (1999). **الحدود السياسية السعودية: البحث عن الاستقرار**، بيروت: دار الساقي.
- هاغلين، بيورن وسكونز، اليزابيث (2004)، **القطاع العسكري في محيط متغير**، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، فريق الترجمة: فادي حمود وآخرون، بإشراف سمير كرم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ب- الرسائل الجامعية والبحوث والدراسات:

- الأمير فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود (1988)، **الممارسة الديمقراطية في المجالس المفتوحة في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ولاية كاليفورنيا، تشيكو.
- لوتاه، مريم سلطان (1991)، **معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

جـ- الدوريات والصحف:

- ياسر عبدالرحمن، التداعيات الأمنية للحرب الأمريكية على العراق، **مجلة شئون خليجية**، العدد (33) ربيع 2003، ص ص ـ 47 ـ 48.
- علي الدين هلال، الأمن القومي العربي ، **مجلة شؤون عربية** عدد 35 (يناير 1984م) ص12.

- غازي صالح بني ملحـم وفايز عبد المجيـد الـصمادي، البرنـامج النـووي الإيراني وأمن الخليج العربي (دراسة تحليلية)، **المنارة**، المجلد 15، العـدد 3، 2009، ص1.
- كوانت، وليم (1991)، السعودية في الثمانينات: السياسة الخارجية– الأمن والنفط، ترجمة: حسين موسى، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد (35)، يناير.
- **مجلة هرقل للسلاح**، العدد 21، السنة الرابعة، باريس، 1986، ص 23.
- محمود حسن أحمد خليل، الموجهات الفاعلة لسياسات البحر الأحمر، **مجلة الدراسات الدبلوماسية**، العدد الأول، إبريل 1984، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، الرياض ، ص 107.
- ممدوح شوقي (1997)، الأمن القومي والعلاقات الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 127، ص 32-47.
- أحمد إبراهيم محمود (2002)، الإرهاب الجديد، **مجلة السياسة الدولية**، العـدد 147، ص 45
- أحمد عبد الحليم، أمن الخليج، إلى أين؟ **أوراق الشرق الأوسط**، تشرين الثـاني، نوفمبر 1992م، ص28-29.
- أحمدي نجاد، "البرنامج النووي الإيراني اقترب من الذروة"، **الأخبـار**، 30-1-2008، ص1.
- أشرف سعد العيسوى، العمالة الوافدة فى الخليج أداة للتنمية أم تهديـد للأمـن؟، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام،العدد (163)، يوليو2006.

- أشرف سعد العيسوى، تداعيات الطائفية على الأمن والاستقرار فـــى المنطقـــة، **مجلة شئون خليجية**، العدد (47)، خريف 2006، ص ص 92 ــ 93.
- الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية، إصدار سنوي العـــدد (19) لعام 2011م، إعداد **مركز البحوث والدراسات**، يناير، 2012، ص 2.
- تركي الصهيل، نهاية عقد: السعودية الحرب على الإرهـــاب تكـــشف الحلقـــة الإيرانية في القاعدة، **جريدة الشرق الأوسط**، العـــدد (11358)، 2010/1/2، ص 2.
- الحسن، عمر(2006)، أمن مجلس التعاون الخليجي بعد ربع قرن من إنـــشائه، رؤية تقييمية واستشرافية القاهرة، **مركز الخليج للدراسات الاســـتراتيجية**، ص ص 254 ــ 257.
- مستقبل الأمن الخليجي بعد أزمة البحرين، **الشرق الأوسط**، 16 ابريـــل 2012 العدد 12193.
- راغب السرجانـــي، "البرنامج النووي الإيراني وسيناريوهات المستقبل، الملـــف النـــووي الإيراني"، **قصـــة الإسلام**، 2007/12/3، ص1.
- زهير فهد الحارثي، هل كشرت السعودية عن أنيابها، **صحيفة الرياض**، العـــدد 15632، 12 أبريل 2011.
- السلومي، محمد بن عبد الله (2007). **ضحايا بريئة للحـــرب العالميـــة علـــى الإرهاب**، ص ص 178−179.
- السيد أمين الشلبي (2005)، الإرهاب الدولي المـــصادر والأشـــكال ، **مجلـــة السياسة الدولية**، العدد 162، ص 126.

- السيد زهرة، استراتيجية القوتين الأعظم وقضايا الأمن في الخليج، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد الثاني، أكتوبر، 1981، ص 103.
- السيد أمين الشلبي (2005)، الإرهاب الدولي المصادر والأشكال ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 162، ص 126.
- السيد زهرة، استراتيجية القوتين الأعظم وقضايا الأمن في الخليج، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد الثاني، أكتوبر، 1981، ص 103.
- طالب، أحسن (1997)، الوقاية من الجريمة:نماذج تجريبية ناجحة، **مجلة الفكر الشرطي**، المجلد السادس: العدد الثالث، الشارقة، شرطة الشارقة ، ص406.
- عبد الله الحارثي، الأهمية الحيوية للمملكة، نقلاً عن **صحيفة عكاظ**، العدد (4019) ، 18 يونيو 2012.
- بيانات: إنتاج السعودية من النفط ارتفع إلى (9.75) ملايين برميل في أغسطس، **صحيفة الرياض**، العدد (15823)، 2011/10/20.
- يوسف البنخليل، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد (1073)، 14 /2005/8.

- الحكمة السعودية والثورة السورية، **صحيفة الشرق**، العدد (58)، 2012/1/31، ص 17.
- خليفة، نبيل (1991). فيان الشرق الاوسط وحروب العقد القادم ، الرباط: **مجلة الوحدة**، العدد 1991.
- عباس، خضر محمود (2003). الأمن القومي الإسرائيلي نظريات ومستوياته، فلسطين: مركز الوعي للدراسات والتدريب. مؤسسة النقد العربي السعودي، (2011)، **التقرير السنوي**، العدد السابع والأربعون،2011.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، 12-6-2012، **الرياض** .
- تحديات الأمن الإقليمي الخليجي تشخيص الوضع واقتراحات الحركة، **مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية**، 2006.
- المنقوري، حسن عبد الله (1999)، دولة العدد: المملكة العربية السعودية، **مجلة الدبلوماسي**، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد 20، كانون ثاني ، ص111 .

د- الندوات والمؤتمرات:

- التدمري، أحمد دلال (1998)، "متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية – العربية"، ورقة قدّمت إلى: **ندوة مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت (26-28 مايو، 1997م)**، الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ص288.
- الشهراني، سعد (1992)، مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، **ورقة مقدمة لمؤتمر المئوية**،الرياض: دار الملك عبد العزيز، ص30 .

- عادل بن علي الشدي، **مسئولية المجتمع عن حماية الأمن الفكري لأفراده،** ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24 من عام 1425هـ، جامعة الملك سعود، ص 10.

هـ- المواقع الالكترونية:

- آثار الأزمة المالية العالمية في الاقتصاد السعودي، الاقتصادية الالكترونية، العدد (5482)، 2008/10/14، نقلاً عن: **http://www.aleqt.com**.

- استراتيجية الأمن القومي السعودي، 2010/9/6، نقلاً عن:
http://www.arabic-military.com/t22856-topic

- أشرف سعد العيسوى، أمن مجلس التعاون الخليجى تحديات مفتوحة وأخرى مؤجلة، موقع إسلام أون لاين الإلكترونى، 10 يوليو 2007، على الرابط:
http://wwwislamonlinenet/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1183484156408&pagename=Zone — Arabic — News/NWALayout.

- الأمين العام لمجلس التعاون: جهود المملكة العربية السعودية في خدمة القضايا الخليجية والعربية والإسلامية حديث مهم ويطول، 2010/12/20، نقلاً عن موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية: **http://www.gcc-sg.org**

- نظرية الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي، 2011/11/21، مجلة السياسي، نقلاً عن: **http://www.syasi.com**

- عبدالعزيز بن عثمان بن صقر، 2005/10/22، صحيفة "الخليج" الإماراتية، نقلاً عن: http://www.ahsaweb.net

- خالد الدخيل، مصطلح الأمن الفكري، 2009/8/5، أخبار العرب: http://www.akhbaralarab.net

- صالح بن محمد الخثلان، الموقف السعودي من ثورة اليمن والثورات العربية، صحيفة الحدث اليمنية ، 2011/6/13، نقلاً عن: -http://www.alhadath

.html13263yemen.com/news

- صالحي: التغيير في سوريا بقيادة الأسد، نقلاً عن: -http://al

akhbar.com/node/62034 و http://www.azzaman.com/?p=4287

- صالحي: سوريا تمثل أقوى حلقة في سلسلة محور المقاومة، نقلاً عن: http://www.mehrnews.com/ar/newsdetail.aspx?

- فرج العكلوك، السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات،2012/7/8، نقلاً عن صوت فلسطين الحر على الرابط التالي: http://www.sawtfalasteen.com

- فهد الرشيد، وزارة الداخلية: إحباط أكثر من 220 عملية إرهابية بـ المكافحة الاستباقية، 2011/1/25، نقلاً عن: /www.al-madina.com/node

- محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة، 2012/5/9، نقلاً عن مركز الجزيرة للدراسات على الرابط التالي:

tp://studies.aljazeera.net

- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية، 2012، نقلاً عن: **/http://www.cdsi.gov.sa**

- مضاوي الرشيد، السعودية ومثلث الثورات، 2012/8/7، نقلاً عن: **http://gulfissues.net**

- موسوعة المقاتل، 2012:

http://212.100.198.18/openshare/index.htm

- نبذة عن لجنة مكافحة الإرهاب، 2012، نقلاً عن موقع مجلس الأمن:

- **http://www.un.org/ar/sc/ctc/aboutus.html**

- نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها علي الاقتصاد العربي 2، 2008/10/14، نقلاً عن الجزيرة نت: **http://www.aljazeera.net**

- الموسوعة الحرة، ويكيبيديا (2012). نقلاً عن: **http://ar.wikipedia.org/wik**

- ماذا لو امتلكت السعودية السلاح النووي، 2009/10/1، نقلاً عن: **http://www.daoo.org**

- صنيتان، محمد (2011) انعكاس أحداث المنطقة على الشارع السعودي، ورقة عمل مقدمة في منتدى التنمية الخليجي، نقلاً عن: **http://www.saaid.net**

- اندرو هاموند، القاعدة في اليمن يعود لإستراتيجيته القديمة، 2012/10/24، رويترز، نقلاً عن: **http://yemen-press.com**

- محمد الدخيني، برامج ونشاطات وزارة التربية والتعليم في مواجهة الإرهاب، 2009/3/2، نقلاً عن: http://www.almarefh.org.

و- مراجع أخرى:

- **المادة 53 من ميثاق الأمم المتحدة**، تبيح لمجلس الأمن إنابة التنظيمات الإقليمية لاتخاذ إجراءات قهرية لحفظ السلم والأمن الدولي.
- **المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي** رقـم أ/90 بتـاريخ 1412/8/27هـ.
- تقرير **مؤتمر مناخ الاستثمار في الدول العربية**،المؤسسة العربية لـضمان الاسـتثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- **Associated Press**, May 23, 2006, p15.
- China, Saudi Arabia vow to enhance relations, **http://www.chinadaily.com.cn/usa/china/2012-01/16/content_14452779.htm,** **http://www.meforum.org/1019/saudi-arabia-woos-china-and-india** **http://www.4thmedia.org/2012/01/16/china-saudi-arabia-to-boost-cooperation/**
- Ellen Laipson and Emile El-Hokayem (2006), "**The Arab- Israeli Conflict and Regional Security**", in James Russell, Ed, **Critical Issues Facing the Middle East: Security**, Politics and Economics, New York, Pal grave Macmillan, Forthcoming .
- Fariborz Mokhtari (2005), "No One will scratch my back: Iranian Security perceptions in historical Context," **The Middle East Policy**, Spring.

- Flynt Leverett (2006), "The Gulf between US," **The New York Times**, January 24, p20.
- For Iran's role in Iraq (2005), see "Iran in Iraq: How much influence? International Crisis Group**, Middle East Report** No 38, 21 March.
- Gulf Security Documents (1981), **In The Middle East**., London, no.15, January, pp. 16-17.
- Gwenn Okruhlik (2003), "Saudi Arabia-Iranian relations: external rapprochement and internal consolidation", **Middle East Policy**, summer.
- Martin S Indyk, Tamara Cofman (2007), Back to Balancing in the Middle East, Opportunity 08, February 28, —— **http: //wwwbrookedu/printmewbs?page=/pagedefs a2652234f818ff405774ec990a1415cbxml.**
- Richard N Haass(2006), The New Middle East, Foreign Affairs, November/December, **http://wwwforeignaffairsorg/20061101faessay85601/richard – n – haass/the – new – middle – easthtml.**
- Russia-Saudi Relations: The Kingdom and the Bear, **http://www.worldpoliticsreview.com/articles/4583/russia-saudi-relations-the-kingdom-and-the-bear.**
- Putin Seeks Expanded Ties With Saudis on Arab Tour: **http://www.nytimes.com/2007/02/12/world/middleeast/12saudi.html?_r=1**

- Salah Awad (2006), "Qadat al-mintaqa Yakhshouna harbn fi Iran", (Annan: the region leaders are worried about a war with Iran), **Asharqalawsa**t, September 14.
- Saud al-Faisal (2005): speech at the Council on **Foreign Relations**, September, 44.
- Shibly Telhami (2006)," Seeing Iran Through an American Prism", **The Baltimore Sun**, May 14.
- Steve Clemons blog (2007). www. washingtomnote. com. at Thomas R. Mattair: Multual Threat Perceptions in Arab/ Persian Gulf: GCC Perceptions, **Middle East Policy Concil**, Vol, XIV, No2, Summer,136.
- Trita Parsi (2007). "Bush's Iraq Strategy: Goad Iran into War," **Inter Press Service**, January12.
- World Bank (2011) , Middle East and North Africa Poverty Reduction and Economic Management Unit, **Global Economic Prospects**, June .
- World Bank, (2011) , the Poverty Reduction and Equity group, **Food Price Watch Report**, April.
- International Monetary Fund (IMF) (2007), World Economic Outlook Database, Slowing Growth, **Rising Risks** .September 2011
- The world Fact Book,: Saudi Arabia **https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sa.html**

ملحق رقم (1)

نظام مجلس الأمن الوطني السعودي

الصادر بالأمر الملكي الكريم رقم أ/296 وتاريخ 1426/9/13هـ

المادة الأولى:

يهدف مجلس الأمن الوطني إلى المحافظة على المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاجتماعية، وحمايتها وتنميتها في ضوء تصور استراتيجي شامل، وتقويم واقعي للأوضاع الداخلية والخارجية ذات التأثير والأهمية على أمن المملكة ، ووحدة أراضيها ، وسلامة شعبها واستمرار مصالحها ، وذلك وفقا لما هو منصوص عليه في هذا النظام.

المادة الثانية:

يتألف مجلس الأمن الوطني من:

1- الملك رئيس مجلس الوزراء (رئيساً).

2- ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام (نائباً للرئيس).

3- نائب رئيس الحرس الوطني (عضواً).

4- وزير الداخلية (عضواً).

5- وزير الخارجية (عضواً).

6- رئيس الاستخبارات العامة (عضواً).

7- أمين عام مجلس الأمن الوطني (عضواً).

ويجوز بأمر ملكي إضافة أعضاء آخرين ، ولرئيس المجلس أن يدعو من يراه لحضور اجتماعاته لمناقشة أي من الأمور المعروضة عليه دون أن يكون له حق التصويت.

المادة الثالثة:

يكون للمجلس الاختصاصات التالية:

1- التخطيط للسياسة الأمنية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

2- دراسة وتقويم الأحداث والتطورات والظواهر المهمة ذات الصلة بالأمن الداخلي الواقعة داخل المملكة.

3- دراسة وتقويم الأحداث والتطورات والظواهر المهمة، السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية الواقعة في الدول الأخرى مما له تأثير مباشر على أمن المملكة ومصالحها.

4- تحديد اختصاصات ومسؤوليات كافة أجهزة الأمن والتنسيق بينها.

5- يحق للمجلس التحقيق والتفتيش على كافة الأجهزة الأمنية بتوجيه من رئيس المجلس وذلك في الحالات التالية:

أ - الخروج بالجهاز عن مسؤولياته.

ب - الإهمال والمخالفات الخطرة.

ج - العبث بالإمكانات.

د - نشوء أو اكتشاف حالة داخل أحد الأجهزة الأمنية تهدد الأمن العام والمصالح العليا للوطن لتحديد المسؤولية، ومدى الأضرار الناشئة عن ذلك.

6- تحديد هيئات الاستخبارات الأجنبية الصديقة التي يمكن للأجهزة الوطنية المماثلة التعاون معها في مجالات تبادل المعلومات والخبرات.

7- دراسة المعلومات المتوفرة عن نوايا العدو تجاه المملكة وتحليلها لتقرير مدى تأثيرها على أمن المملكة وسلامة شعبها وصيانة مصالحها ووحدة أراضيها.

8- دراسة موضوع إعلان حالة الطوارئ وتأثيرها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

9- دراسة الإجراءات التي تسبق إعلان حالة الحرب أو تصاحبها بما في ذلك الإجراءات السياسية والاقتصادية وتخفيض التمثيل الدبلوماسي وسحب السفراء وقطع العلاقات الدبلوماسية وتقدير آثارها في الداخل والخارج.

10- دراسة وإقرار نوع الاستراتيجية لدخول الحرب ضد دولة أخرى، أو إعلان الحرب، أو لدخول الحرب إلى جانب دولة أو دول صديقة.

11- دراسة وإقرار نوع الاستراتيجية العسكرية المطلوب اتباعها للتعامل مع التهديد العسكري الذي يتوقع أن تتعرض له المملكة.

12- مراجعة التطورات المهمة المتصلة بالطاقة، وبالوضع الاقتصادي المالي للمملكة لتقدير آثارها على الأمن الوطني بمفهومه الشامل.

المادة الرابعة:

يجتمع المجلس دوريا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل، وتصدر قراراته بأغلبية الحاضرين، وفي حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحاً ، وفي الحالات الاستثنائية ينعقد المجلس بحضور نصف أعضائه على الأقل، وتصدر قراراته في هذه الحالة بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرين، ولرئيس المجلس تقرير الحالات الاستثنائية، وفي كل الأحوال لا تكون قرارات المجلس نهائية إلا بعد موافقة الملك عليها.

المادة الخامسة:

يتولى رئيس المجلس إحالة قرارات المجلس وتوصياته واقتراحاته التي تدخل في اختصاصات جهات أخرى إلى الجهات المعنية كل في حدود اختصاصه لاتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنها.

المادة السادسة:

يشكل المجلس لجاناً دائمة أو موقتة من بين أعضائه أو من غيرهم، وتحدد اللائحة التنفيذية للمجلس اختصاصات هذه اللجان وقواعد وإجراءات عملها، ومواعيد اجتماعاتها.

المادة السابعة:

يكون للمجلس لجنة تحضيرية يحدد المجلس أعضاءها، وتبين اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات عملها، ومواعيد اجتماعاتها.

المادة الثامنة:

يكون للمجلس أمانة عامة تتألف من إدارات متخصصة، ويرأس الأمانة العامة للمجلس أمين عام بمرتبة وزير يرتبط مباشرة برئيس المجلس، ويكون له نائب وعدد من المساعدين.

المادة التاسعة:

يصدر المجلس اللائحة التنفيذية والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام.

المادة العاشرة:

يلغي هذا النظام ما يتعارض معه من أحكام، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره.

SHIFTS OF REGIONAL AND INTERNATIONAL PLAYERS ON THE THEORY OF SECURITY IN THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA (2003-2012)

By

Abd al azeez al emeren

Super visors

Dr. Faisal al rufoa, Prof.

ABSTRACT

The purpose of this study was to analyze the changes in the international and regional developments affecting the national security theory of the Kingdom of Saudi Arabia. The importance of the study of the developments and changes in the concept of the Saudi security in response to variables regional and international witnessed by the international system after the invasion of Iraq in 2003, and the Arab revolutions 2012−2011, because of the role is clear and essential for those variables in the formulation of domestic and foreign policies of any country takes into account the service goals of national security of the state in With all these variables, which formed an influential variables on the theory of national security, and has adopted the study descriptive and analytical approach to cover the subject of statistical study and answer its questions.

The study concluded that the issue of the Saudi national security issues that are at the forefront of concern Saudi Arabia. In most international interactions circuit in the region, since the Iraq war - Iran (1988−1980), through the war the U.S. on Afghanistan in early 2001, and the American war the British on Iraq in March 2003, and the end of the growing phenomenon of terrorism, and the repercussions of the Iranian nuclear file and revolutions Arab Spring. Because that was the Kingdom as a leader in

the field of Gulf security it puts it upon themselves to many of the burdens and responsibilities, in addition to the pivotal role of the Kingdom in the global energy security, for being one of the largest oil-producing countries and exporting countries, and preserving the national identity, and the defense of Arab and Islamic issues, and support international peace and security.

The study recommends that work on the formulation of a clear strategy and specific dimensions and frameworks of the theory of the Saudi national security in light of the transformations taking place in the Arab region and the Gulf since 2011 and which is likely to have a direct impact on the Saudi national security.